











جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب  
المقنضبات  
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد الميرد  
٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة  
الأستاذ بجامعة الأزهر

المتاهرة

١٣٨٦ هـ

الكتاب  
السادس

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA  
مكتبة الإسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثّل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعاها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثّر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدري فلعلّ هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أنّ ذكرَ نصوص سيبويه كان يغني عن كلّ شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣- لم أعلّق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفي أن تكون المسألة في المقتضب ايعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقّق لي أمنية من أعزّ أمانيّ فقد انشرح صدرى إلى أنّي جعلت مسائل المقتضب على حبل الذراع بما صنعته من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب، خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المختضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . . .

**محمد عبد الخالق عضية**

# / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرُّفُهَا

اعلم أنَّها إذا كانت مع الفعل مضدراً جاز تقديمها وتأخيرها ، ووقعت في كل موضع تقع فيه الأسماء إلاَّ أَنْ معناها - إذا وقعت على فعل مُستقبل - أنَّها تنصبه ، وذلك الفعل لما لم يقع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تَأْتِيَّ خَيْرٌ لك ، ويسرني أَنْ تقوم يا فتى ، وأكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فعلٍ ماضٍ كانت مضدراً للماضي . تقول : سرني أَنْ قمت ، وسأعني أَنْ كلمك زيد وأنت غضبان ، على : أَنْ كلمت (١) زيدا ، أي : لهذه العلة (٢) .

\* \* \*

واعلم أنَّها إذا وقعت بعدها الأفعال المُستقبلة ، وكانت بينها وبينها (لا) ، فإنَّ عملها على حاله (٣) . تقول : أَحِبُّ أَلَّا / تذهب يا فتى ، وأكره أَلَّا تُكلم زيدا . والمعنى : أكره تَرْكَكَ كلامَ زيد .

فإن أردت بها الثقيلة لم يَجُزْ أَنْ يليها الفعل إلاَّ أَنْ تَأْتِيَ بَعِوضٍ ثَمَّ حذفت من المضمر والتثقيل . ونحن ذاكرو ذلك إن شاء الله .

وذلك قولك - إذا أردت الثقيلة - : قد علمت أَنْ لا تقوم ، تريد : أَنْك لا تقوم . (٤) عِوَضٌ . وهى - إذا أردت الخفيفة - غيرُ فاصلة بين (أَنْ) والفعل .

- 
- (١) المناسب : كلمك زيد .  
(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٦ ، ٣٠ .  
(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون ( أن ) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار ؛ لأنهما ليستا كـ ( ا ) ؛  
 ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل  
 قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منقياً . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعاً ولا بطلاً .  
 ولا تقع السين وسوف هذا الموضع ؛ فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن من  
 يقومون . لا يكون إلا على ذلك ( ١ ) .

\* \* \*

وللثقبلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٌ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .  
 فإن أردت الثقبلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض ( قد ) ، فقلت : قد علمت أن نذ  
 ذهب زيد ، أى : أنه قد ذهب زيد .

$\frac{3}{3}$

## هذا باب

الأفعال [ التي ] لا تكون ( أن ) معها إلا ثقيلة  
والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة  
والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن ( أن ) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،  
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار . تقول :  
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ  
مِنْكُمْ مَرَضَى )<sup>(١)</sup> ؛ لأنه شيء قد استقر .  
ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن ( أن ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛  
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان  
من الرجاء والخوف فهذا مجازة .

\*\*\*

$\frac{3}{4}$

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن<sup>(٢)</sup>  
فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :  
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .  
فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت  
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .  
وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .  
وهذه الآية تقرأ على وجهين : ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ) و ( أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً )<sup>(٣)</sup> ، فان نصب  
ما بعد ( لا ) وهي عوض ، كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد ( ظننت ) بغير عوض . وذلك

(١) المزمع : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ غيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

قوله عز وجل : ( تَنْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ) (١) ، لأن معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : ( لا ظننا أن يُقيمَا حَدُودَ اللَّهِ ) (٢)

وزعم سيبويه / أنه يجوز : خِفْتُ أَنْ لا تقومُ يا فتى ، إذا خاف شيئا كالمستقرِّ عنده وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : ما أعلمُ إلا أن تقومَ ، إذا لم يُرِدْ علماً واقعا ، وكان هذا القولُ جاريا على باب الإشارة ؛ أى : أرى من الرأى ؛ وهذا فى البُعْد كالذى ذكرنا قبله (٤) وجُمْلَةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .  
فأما قول الله عز وجل : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ) (٥) فإنَّ الوجْهَ فيه الرفعُ والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولا ؛ لأنه عِلْمٌ واقع .  
والوجهُ فى قول الشاعر :

أَفَنِي عَرَائِكُهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا      أن لا تذوقُ مَعَ الشكائِمِ عودا (٦)  
الرفعُ ؛ لأنه يريد : إنَّ الذى أفنى عرائكها هذا . فهذا على المنهاج الذى ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف ارجو أنك تفعل ، وإطعم أنك فاعل ، و قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبى معجن :

ولا تَدْفِنُنِيَّ فى الفَلَاةِ فَإِنِّي      أخافُ إذا ما مِتُّ أَنْ لا أذوقُها

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتية إذا ترد أن تخبر أنك علمت شيئا كائننا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأى - أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكانه قال : أو قمت ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوة بنصب يرجع وهى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ١ / والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : جمع عريكة وهى السنم ، والقوة والشدة .

والبيت لجرير فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان ما

( خدد ) ؟

أَجْرَى قلائِدَها وَخَدَّدَ لَحْمَهَا      أَنْ لا يَذُقَنَّ مَعَ الشَّكائِمِ عودا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفية

ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفعلين المتنازعين والتقدير : عدم الذوق .



## هذا باب

$\frac{3}{6}$

ما لِحَقَّتْهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، على ما فُسِّرَتْ لك في ( أَمَا ) أَنَّهَا تقع للتنبيه ، وتقع في معنى قولك : حَقًّا ؛ فالتقدير : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ (١) فإن قلت : فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عَوَض ؟

فإنَّما ذلك لِأَنَّكَ لاتصل إلى ( قَدْ ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، ولست مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الإضمار قد دخل في المكسورة لهذا المعنى ، ولا يَدْخُلُ فيها في شيء من الكلام .

وتقول في المستقبل على هذا المنهاج : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، تريد : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا إِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لو أَدْخَلْتَ السَّيْنَ أو سوف لتغيّر المعنى ، وكنت مُخْبِرًا ، ولو أَدْخَلْتَ ( لَا ) لا نَقْلِبَ المعنى ، وصرت داعيًا عليه ؛ فلذلك جاز بغير عَوَض .

$\frac{3}{7}$

ولمَّا كانت المكسورة / تُحَذَفُ بتثقيلها مع الضمير في هذا الموضع لِيُوصَلَ إلى هذا المعنى ، ولا يَقَعُ ذلك فيها في شيء من الكلام غَيْرَ هذا الموضع - كانت المفتوحة أَوَّلَى (٢) ؛ لِأَنَّ الضمير فيها مع العَوَض .

فَأَمَّا قولك : قد علمت أَنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فمعناه : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ ولا تحتاج إلى عَوَض ، كما قال الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ كَسْبُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح همزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك ( والخامسة ان غضب » بفتح الضاد وضم الباء » (الله عليها ) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرها فيها الاسم . . » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْض ؛ لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثُقِّلَتْ ، وأُعْمِلَتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْض ، وأن يوقعوا بعدها ما لانقع عليه لو ثُقِّلَتْ ، وأُعمِلَتْ ؛ لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فعل على فعل .

= و ( هالك ) خبر مقدم ، و ( كل ) مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر ( ان المخففة ) والمصدر المؤول سد مسد مفعولى ( علموا ) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة ( قد علموا ) .  
يريد انهم كالسيوف في المضاء والعزم أو في صباحة الوجوه تهرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صقاتها .  
ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، واراد به الفقير .  
وينتعل : يلبس النعل واراد به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .  
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت المروى : ان ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد في كلتا الروايتين واحد لانه في اضمار الهاء فى ( ان ) .

وقال ابن المستوفى : والذي ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروا ليقع الاسم بعد ( ان ) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد أن المثقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد أن المخففة جاء فى قوله تعالى : ( وآخر دعواهم أن الحمد لله ) وفى قوله : ( وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ) وفى آيات اخرى .

## هذا باب

### النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

/ اعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل <sup>٣</sup>/<sub>٨</sub> الذى يؤكد ليقع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .  
فأما القسم فأحدهما فيه واجبة لامحالة .  
وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير .

وذلك قولك فى القسم : والله لأقومن ، وحق زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟  
وأما الثقيلة فكقوله عز وجل : ( لَيَسْجُنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ ) .  
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : ( وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ ) (٤) ، وكقوله : ( كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ) (٥) ، وقال الشاعر :

\* وفى ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَا (٦) \*

- 
- (١) كذا فى الأصل والأنسب . مواقعهما .
  - (٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٦٣ .
  - (٣) فى الأصل : فقوله فعلى قراءة .
  - (٤) يوسف : ٣٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة ( انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦ ) .
  - العلق : ١٥ - وقرئ فى الشواذ بالنون الشديدة ( شواذ ابن خالويه ص ١٧٦ ) .
  - (٦) صدره كما فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

\* تُساورُ سواراً إلى المجدِّ والعُلا \*

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، ونغالبه فى المفاخرة .  
و ( فى ذمى ) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .  
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٠ .

فمن مواضعها (١) : الأمر ، والنهي ، لأنهما غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :  
 ضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت : / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت لقد ،  
 النون ، وإن شئت خففتها - وهى - إذا خففت - مؤكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد تأكيداً ،  
 وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : ( وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ  
 لَمْ يَكُن لَكُمْ بَالًا لَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ) (٣) ، وقال : ( وَلَا تَتَّبِعَنِ الَّذِينَ يُبَيِّنُ لَكَ سَبِيلَ الدِّينِ ) (٤) ، وقال  
 ( فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصداً (٦)

- (١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .  
 (٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فأما الأمر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت ،  
 لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذا » .  
 (٣) الكهف : ٢٣ .  
 (٤) يونس : ٨٩ .  
 (٥) البقرة : ١٣٢ .  
 (٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ بروايته هناك :

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبدا

ورويته فى ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصداً  
 وذا النصب المنسوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا  
 الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى  
 شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فا  
 كان ذلك متفقاً عليه كان قول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (أما) مقدرة كما قال  
 فى قوله تعالى ( وربك فكبر ) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ١ ص ٣٤٠ - ٤١  
 ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا  
 وقف على النون الخفيفة بالالف » . وقد قيل فى مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وانما خاطه  
 الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

• فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) •

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا ، وهل يقومن

زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت ( ما ) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكُ ، ومتى ما تقعدن أقعدن .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعلام : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى ( غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١ ) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر ( عامر بن الاكوع ) يا عامر ، الا تسمعنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فاغفر فداء لك ما اتَّقَيْنَا وَثُبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا  
وَأَلْقَيْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا . . . . .

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الافعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى اذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الامر والنهى ، فان شئت اقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الامر والنهى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل ( ما ) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا ( ما ) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد . قبل الفعل الزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم نقحم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بهاء فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا ( ما ) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لإثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتك ، وإيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل ( واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ) وقال عز وجل ( فاما تربن من البشر . احدا ) » .

\*\*\*

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليقه ويتضح ذلك ايضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ - ١٥٧ :

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : «بَعَيْنِي مَا أَرَيْتُكَ (٢)» و«بِأَلْمٍ مَا تُخْتَنِنُهُ (٣)» . فإنما أدخل النون من أجل (ما) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

= يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته . ظفرت به ، وثقفته . أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وأثب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى أهله سالما .

وروى من تثقفن منا بالتاء ، من يثقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على تأكيد المضارع للضرورة ثم قال « وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذاك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و ( فى ) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال في جبل ، وقال ابن الأعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسعون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبه أو شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة ( ترفعن ثوبى شمالات ) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعائد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسي فى الإيضاح على وقوع الماضى بعد ( رب ) المكفوفة بما فقال : رب موضوعة للاخبار عما مضى وهذا موضع التكثر به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء ( رب ) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرأ على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفعن اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ربيثة لهم ، ولم يكل ذلك الى أحد اخذا بالحزم .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ واملأى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجيع الأمثال للميدانى ج ١ ص ١٠٠ « أى اعمل كائى أنظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و ( ما ) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل « .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ « وانما كان ترك النون فى هذا أجود لان ( ما ) و ( رب )

فمن ذلك قول الله عز وجل : ( فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ) ، وقال : ( وَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ) .  
فإن كان الجزاء بغير ( ما ) فَبُحِ دَخُولُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ آخِرُهُ بِوَجوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا  
يجوز دخولها لجزاء بغير ( ما ) في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز ذلك في الخبر (١)  
فمن ذلك قوله :

مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَتِيبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَانِي (٢)

= « ولكن ( ما ) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في ( ان ) التي هي للجزاء كما تزداد في  
سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وأينما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتني  
آتك ، فتقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الغنة ،  
كما قال امرؤ القيس :

فَأَمَّا تَرَيْنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً . من الليل إِلَّا أَنْ أَكْبَّ فَأَنْعَسَا  
وفي القرآن ( فاما ترين من البشر أحدا ) وقال ( وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك  
ترجوها ) » .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء  
واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد ( اما ) صريح في أنه لا يرى وجوب  
توكيد المضارع بعد ( ان ) للمدغمة في ( ما ) الزائدة .  
ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها  
مخير الا ما وقع منها في المستقبل في القسم »  
وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : ( هذا باب ما يقسم عليه من الافعال وما بال النون  
في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا في هذا الموضع الذي اذكره لك فانه لا يجوز  
حذفها .. ) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لان الافعال أنت في ادخال النون عليها مخير  
وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .  
وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .  
وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجوب  
توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي  
( اما ) الشرطية نحو : ( فاما نذهب بك ) ( واما ينزغتك ) ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ،  
ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ

ولكنه حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب  
اليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . ( فاما ترين ) مريم : ٣٦ ، ( وأما تعرضن ) :  
الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير ( ما ) في الجزاء ، وذلك قليل  
في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز الا في اضطرار » .  
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لان أداة  
الشرط ليس معها ( ما ) .

.....

---

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى ( بآلم ما تختننه ) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بآلم ما تختنن ، أى : لا يكون الختان إلا بآلم ومعناه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بآلم ما تختننه . وهذه على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول ( ما ) » .



## هذا باب

### الوقوف على النونين :

#### الخفيفة والثقيلة

٣  
١١  
إعلم أنَّك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنية على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمرُ الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : ( لنسفعاً بالناصية ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣  
١٢  
وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / . فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « اعلم انه اذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، لم وقفت جعلت مكانها الفا ، كما فعلت ذلك في الاسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لان النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان رائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك اجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « واذا وففت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى<sup>(١)</sup>: وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت .  
لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير  
ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن  
النون تحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرّك لالتقاء الساكنين .  
وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - :  
اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛  
لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ،  
إلّا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين  
لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

$\frac{3}{13}$

(١) هكذا بالأصل .

## هذا باب

### تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة ، والثقيلة

إِعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعةً كانت أو منصوبةً أو مجزومةً - فَإِنَّهَا تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّها والنون كشيء واحد ، فُبُنِيَتْ مع النون بناءً خمسةً عشرَ . ولم تُسَكَّنْ لعلَّتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة ، فلو أَسَكَنْت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلةُ الأخرى : أَنَّك حرَّكْتَها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذى يُضَمُّ إليه غيره ، فيُجْعَلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ . وخمسةً عشرَ .

وإِنَّمَا اختاروا الفتحة ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحركاتِ (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا ؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفاعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا ، وإِنَّمَا تغزُونَّ زيدا أغزُهُ . كما / قال عز وجل : ( وَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ ) (٢) .

٣  
١٤

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فليحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أَسَكَنْتَ لا جزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فمحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، لم لحقه النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، ثلثا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن داك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك ايضا فى امالى السجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون<sup>(١)</sup> كما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الانثى مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الانثى ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو انصبها لم يعلم أنك تريد الانثى ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلتهس بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، تم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لنفعلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، وحذوها استثقالاً . وأعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط .

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، وأكرم من عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن ربداً ولتكرمن عمرا .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، وأكرم من عمرا ، ولتكرمن بشراً .

\*\*\*

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

فال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في ضربونى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القول في هذا أنهم بنوا الفعل ( فى الاصل الاسم ) المذكور مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفحة فى الواحد ، كما كان ذلك فى نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان »

\*\*\*

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال احمد : « اقول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقل من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى فى طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه فى انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والبراد غير مخالف لنا فى هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم فى الامر لجماعه النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للنوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف . . . أنهم لا يقدرّون على التكلم به ، فيكون ما عارض به البراد من قولهم : اننى ويضربونى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه فى مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعونه فى مواضع لا يجوزونه البتة وفى مواضع يجوزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما ألزمه الادغام كراهة التضعيف قولهم فى الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون :

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . تقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ،

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .  
ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل نقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للضعف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربوننى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ لبس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .  
والنون النى تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربوننى ، لأنك قد تأتي بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكنايه ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد يلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع مابنى من الفعل ، ويعبر له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم ( احاجونى ) فاذا حذفوا هذه النون استقلوا مع ما وصعنا من انها لا تلزم ، ولست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتى بها للاستقلال بالنونات علة فاطعه على أصل متعق عليه نسهة فطرة الانسان ( في الأصل : اللسان ) بصحته ، والعلة التي أتى بها المازنى خليفة حسنه غير ناقضة للآخرى .

وقد يكون للمسألة علان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن انه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على انه مقصدها وارادها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت عليه من الاستدلال رجعنا الى باب الاستحسان .

وانما آثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طربق يبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتنبيهه لانه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى انه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل يفعل ، وضارع هذا المنصوب اذا قلب : لن يفعل ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل يفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك انه زعم في رساله الى صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام ( بفعل ) كما فعلت بلام ( فعل ) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتحة في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضي - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها إنما تدخل الاعراب ، فاذا ثنيت في واحدها زال الاعراب من تثنيتهما ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فعل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للثنين والجماعة . فحذف النون نظير الفتحة في الواحد ، وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ؟ . فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركنا ؛ لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ؛ لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حركتي لين كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله مفتوح فهذه سبيله<sup>(٢)</sup> .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الراد ، لأنه شبه هو المبنى بالمعرب وهذا إنما حمل المبنى على المبنى ، فحملة على نظيره أولى .  
انظر الانتصار ص ٢٨٠-٢٨٥ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :  
إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .  
وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .  
وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الألف لا تكون إلا حرف مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشى الله ، واخشين .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للألف الخفيفة أو للآلف واللام حركت آها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة التقاء الساكنين وذلك قولك : أرضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وأرضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

## هذا باب

### فعل الاثنين والجماعة من النساء

في النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

اعلم أنك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرف فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين . قال الله عز وجل : ( وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) (١) .

\* \* \*

فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربان زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذاك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربان زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .  
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلن ذلك ( ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ) وتقول : افعلن ذلك ، وهل تفعلن ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهبت في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. » .

ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلة ذلك ...

الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما إلى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الأناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقاءها ، كما حذفوا نون الجميع للثوات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنهما حرفان : الأول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جثت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبنى معها على الفتح .

$\frac{1}{274}$

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربن زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربنان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدْغَمًا والأوّل حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنَّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أوّل الباب ، ثمَّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لَفْظًا واحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظًا الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

$\frac{3}{16}$

(١) وفي سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربنان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن بدغم .

ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس اقولهم ، لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم ان يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوها للدا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربن زيدا ، فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .



## هذا باب

مالا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : ( صة ) و ( مة ) ، و ( إيه ) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و ( إيه ) يا فتى ، إذا كفته ، و ( وئها ) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك ( عليك ) زيدا ، و ( دونك ) زيدا ، و ( وراعه أوسع لك ) ( ١ ) ، و ( عندك ) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ، لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

\* \* \*

ومن ذلك ( هلم ) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

٣  
١٧

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللثنين : هلمما ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلمن ، وللواحدة : هلمى ؛ وإنما هي ( لم ) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلمنن يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال ( ٢ ) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال فى ضده ( أمامك ) ، أى : تقدم » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو ( إيه ) و ( صه ) و ( مه ) وأشباهاها و ( هلم ) فى لغة الحجاز كذلك ، الاتراهم جعلوها للواحد والانيين والجميع والذكر والانثى .

وزعم أنها ( لم ) لحقتها هاء للتنبيه فى اللفتين .  
واقدر تدخل الخفيفة والثقيلة فى لغة بني تميم ، لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارردن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلمين .. » .

## هذا باب

### حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تلزمهن في النونين ما تلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :  
رُدْنِ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدْنِ على قول من قال : ( ارْدُدْ ) ؛ لأن الدال الثانية تلزمها الحركة  
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اَلْقَيْنِ زيدا ، وهل تَغْزُونَ / عمرا ، وارْمِينِ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم  
سائر الأفعال (١) .

$\frac{3}{18}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ « باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو  
التي الواو والياءات لامباتهن .

اعلم ان الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها اذا حذفتا في الجزم ، ثم الحقت  
الخفيفة او الثقيلة اخرجتها ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للانين ، لان الحرف يبنى عليها ،  
كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،  
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها ،  
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ،  
ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تدعون ... » .

## هذا باب

### (أَمَّا) و (إِذَا)

أَمَّا المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زيدُ فله درهم ، وأَمَّا زيدُ فأعطيه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعطي. زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء<sup>(١)</sup> . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

ألا ترى أنك تقول : أَمَّا زيدا فاضربْ ؛ فإن قدمتَ الفعلَ لم يعجزْ ؛ لأنَّ ( أَمَّا ) في معنى : مهما يكن من شيء ؛ فهذا لا يتصل به فعلٌ ، وإنما حذفَ الفعلُ أن يكون بعد الفاء . ولكنك تقدم الاسم ، ليسدَّ مسدَّ المحذوف الذي هذا معناه ، ويعمل فيه ما بعده .

وجُملةُ هذا الباب : أن الكلام بعد ( أَمَّا ) على حالته قبل أن تدخل إلاً أنه لا بُدَّ من الفاء ؛ لأنها جواب الجزاء ؛ ألا تراه قال - عز وجل - ( وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ <sup>(٢)</sup> ) / كقولك : ثمودُ هديناهم .

ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب بهذا<sup>(٣)</sup> فقال : أَمَّا زيدا <sup>(٤)</sup> فاضربه . وقال : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ) <sup>(٥)</sup> فعلى هذا ففس هذا الباب .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم ( وأما ثمود فهديناهم ) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاحتاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : ( وجُملةُ هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل ) يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز نحو: أَمَّا زيدا فاني ضارب، وقد نسب الشجري الجواز إليه قال في أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وإن قلت : أَمَّا زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطي في الهمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) . وذلك قولك : ضربت إمّا زيدا ، وإمّا عمرا ؛ لأنّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزّ وجلّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : ( إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنّت مُخَيَّر : إن شئت وقفت عليها إذا نَمَّ خبرها . تقول : أَمَّا زيد فقائم ، وأَمَّا قوله : ( أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وما عَلَيْكَ آلَا يَزَكِّي . وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنّ الكلام مُسْتَعْنٍ من قبلي التكرير ، ولو قلت : ضربت إمّا زيدا ، وسكت - لم يجز ؛ لأنّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَعْنِيَا .

وزعم الخليل أنّ الفضل بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أنّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنّت مُتَيَقِّن عند السامع ، ثمّ حدث الشكُّ بآو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنّ (إِمَّا) هذه إنّما هي (إِنْ) ضُمّت إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (ما) منها إلّا أن يضطرّ إلى ذلك شاعر ، فإن اضطرّ جاز الحذف ؛ لأنّ ضرورة الشعر تردّ الأشياء إلى أصولها ، قال :  
لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا      فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل ابضا قولك : قد مررت برجل أو امرأة انما ابندا ييقين ، ثم جعل مكانه شيكا أبدله منه ، فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ١٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نعه للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ      وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْلَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما اجملت صبرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من ان تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الغاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فأَمَّا في المجازاة إذا قلت : إن تَأْتِنِي آتَكَ ، وإن تَقِمَ أَقِمَ - فَإِنَّكَ إن شئت زدت (ما) ، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أَكُنْ ، ومتى ما تَأْتِنِي آتَكَ ؛ لأنها : إن تَأْتِنِي آتَكَ ، ومتى تَقِمَ أَقِمَ . فتقول على هذا - إن شئت - : إِمَّا تَأْتِنِي آتَكَ ، وإِمَّا تَقِمَ أَقِمَ معك . وقد مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

---

= ألا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لست ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت الفاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا بجزء ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثى معاوية أخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فأكذبيها بياء المخاطبة .  
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤ ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

## / هذا باب

مُذ ، ومنذُ

أما (مُذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى . ومخفوضاً على معنى .  
فلذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكثها  
وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُذْ يومان ، وأنا أعرفه مُذْ ثلاثون سنة ، وكلمتك  
مُذْ خمسة أيام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُذْ يومان - : أنك قلت : لم آره ، ثم حُبرَتْ  
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .  
وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإن تقع في معنى ( في ) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض  
وذلك قولك : أنت عندي مُذْ اليوم ، ومُذْ الليلة ، وأنا أراك مُذْ اليوم . يا فتى ، لأنَّ المعنى  
في اليوم وفي الليلة . وليس المعنى أنَّ بيني وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُذْ يومٍ  
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُذْ سنة تتكلم في حاجة زيد ؛ لأنك تريد أنا في حال رؤيتك مُذْ  
سنة (١) فإن أردت : رأيتك مُذْ سنة . أي : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ، لأنك  
قلت : رأيتك ، ثم قلت : بيني وبين ذلك سنة . فالمعنى : أنك رأيتَه ، ثم غُبرَتْ سنة لا تراه .  
وإذا قال : أنا أراك مُذْ سنة ، فإنما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقُص وأنَّ أولها مُذْ سنة ؛  
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنك تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شرطُ ( مذ ) وتفسيرها .

٣  
٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسالت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومذ عام أول  
يقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال في ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكون ابتداءً غاية الأيام والأحيان ، كما كانت  
( من ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم  
الجمعة إلى اليوم ومذ غدوة إلى الساعة ، وما لقيه منذ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم  
أول غايته ، فأجريت في بابها ، كما جرت من حيث اقلت : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول :  
ما رأيته منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد  
منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الرؤية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

\* \* \*

فأما (مُنذُ) - فمعناها - جررتَ بها أو رفعت - واحد<sup>(١)</sup> . وبابها الجرّ ؛ لأنّها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة ( مِنْ ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنذُ يوم الجمعة ، أي : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أنّك جعلت ( مُنذُ ) اسماً ، وذُهِبت إلى أنّها ( مُذ ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنّها في الأزمنة بمنزلة ( مِنْ ) في الأيام .

فأما ( مُذ ) فدلّ على أنّها اسم : أنّها محذوفة مِنْ ( مُنذُ )<sup>(٢)</sup> التي هي اسم ؛ لأنّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنّما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما ( منذ ) فاضمت : لأنها للغاية .. » .  
وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذُهِبت عينه « فمن ذلك ( مذ ) يدلك على أن العين ذُهِبت منه قولهم : منذ ، فإن حقرته قلت : منيد » .

وفي الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

## هذا باب

### التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد<sup>(١)</sup> وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبيناً عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوباً .  
 لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عدداً مُبهماً يقع على كلٍّ معدود ، فلما قلت درهما عرفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدلُّ على / سائر ، ولم يجر أن تذكر جمعاً ؛ لأنَّ الذي قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجر أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه .

فأما النصب فإنما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة<sup>(٢)</sup> ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون زيدا . ولولا النونُ لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيدا ، إلا أن الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضاف كما تُضاف الأسماء ، فإذا منعت النونُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي مثله من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفاً ، كما حذفه في عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين لأن ( مثل ) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور يدل من التنوين .. » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع إلا متونا عاملا في نكرة وانما وقع متونا ، لأنه فصل فيه بين المساميل والمعمول فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً وذلك قولك : هو خير منك أباً ، وهو أحسن منك وجهاً ، ولا يكون المعمول إلا من سببه ، وإن شئت قلت : هو خير عملاً وانت تنوى منك .. ولا يعمل إلا في نكرة » .



٣  
٢٥

الإضافة عَمِلَتْ هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفِعْل (١)، وكان المنصوب مفعولا صحيحا؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة وغيها كنايةهم. فإذا قلت: عشرون رجلا فلإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك؛ كما أن قولك: إن زيدا منطلق، ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ في اللفظ، ولا يكون منه (فعل)، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفِعْلِ؛ وكما أن (كان) في وزن الفِعْلِ / وتصرفه، وليست فعلا على الحقيقة (٢). تقول: ضرب زيد عمرا، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو. فإذا قلت: كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ، وللتصرف، والمعنى.

فإنما المعنى فتشبيهك (ما) بليس. و(ليس) فِعْلٌ و(ما) حرف. والمعنى واحد. فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين.

فإن قلت: هل يجوز عندي عشرو رجل؟

فإن ذلك غير جائز؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت: عشرو زيد، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك لإياه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النصب سبيل؛ لأنه في باب الإضافة. كقولك: ثوب زيد، ودرهم عبد الله. والتبيين في باب من النصب وإثبات النون؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة اللبس.

\*\*\*

٣  
٢٦

ومما ينصب قولك: هذا أفضلهم رجلا، وأقره الناس عبدا / وذلك أنك كنت تقول في المصادر: أعجبنى ضرب زيد عمرا، فتضيف إلى زيد المصدر؛ لأنه فعلة، فتشغل الإضافة بالفعل، فتنصب عمرا؛ لأنه مفعول. ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه؛ كما أنك لو لم تنون في قولك: ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين. وانخفض بالإضافة.

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك: ثلاثون عبدا، وكذلك إلى أن تشبه وتكون النون لازمة له، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء، والزموها وجها واحدا، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقو تلك القوة، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ».

(٢) سيالي في ص ٨٠، ١٦٩ من الأصل.

فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لى مثله رجلا ، وأنت أفرهه عبدا بمنزلة : أعجبني ضربُ زيد عمرا ، وشتمك خالدا .

وكما امتنعتَ من أن تقول : عشرو درهمٍ للفصل بين التفسير والمِلْك إذا قلت : عشر زيد - امتنعتَ في قولك : أنت أفرههم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبدا فلإنما عنيَت مالِك العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبداً في الناس فلإنما عنيَت العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدّمتهم عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبداً في الناس ، فلإنما معناه : أنت أفره من كلِّ عبد إذا أفرِدوا عبداً ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبيداً . (١) وأجود الناس دُورا ولا يجوز عندى عشرون دراهمَ يا فتى .

والفصلُ بينهما : أنك إذا قلت : ( عشرون ) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جاز أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثمَّ حسن ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : ( قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ) (٢) ، وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التحمير والجمع أبين إذا كان الأول غير مخطور العدد .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل الا في نكرة ، كما انه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً ، وتقول في الجمع خير منك اعمالاً » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وافرده عبد فيهم ، لأن الفاعل هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً فالعنى مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين فالمرور ههنا بمنزلة التنوين وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون الا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك انما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فقلت : هو أكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

=

٣  
٢٨

ومن التمييز ويَعَه رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرهم من عبد ، لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : ( وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاعني من طويل أعطيته ، ومن جاعني من قصير منعه ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : ( مَنْ ) .

\* \* \*

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما ان يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول ازم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو افراد أو لا يلبس . فان لبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدين ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم أن أباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله ( فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ) اذ معلوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا وأعينا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ . (١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وان نسيت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل ( من ) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا . وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا أنك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أى أمور الرجل تعجب ؟ أى الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اختصت ولم تبهم ، وبينت فى أى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « و (ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، أى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر ( فمن الله ) .. وأجاز الفراء والحوافى أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لأنه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه . لتصرف الفعل . فقلت : تفقأت  
شحمًا ، وتصببت عرقًا . فإن شئت قدمت . فقلت : شحمًا تفقأت . وعرقًا تصببت .  
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنَّه يراه كقولك : عشرون درهمًا . وهذا أفرههم عبداً ، وليس  
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ ( عشرين درهمًا ) إنّما يعمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .  
ألا ترى أنّه يقول : هذا زيد قائماً . ولا يُجيز : قائماً هذا زيد ، لأنَّ العامل غير فعل .  
وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .  
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره  
مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلات ماء ، وتفقات شحمًا . ولا تقول : امتلانه ولا تفقاته  
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول في  
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى  
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله امتلات من الماء ، وتفقات من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم انه لا يقول : شحمًا تفقات ، ولا عرقًا تصببت . . وانه لا يجيء التقديم في شيء  
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند  
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا ان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والا ترك  
قوله في الحال . »

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا  
القياس وهو قوله :

انهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق نطيب

\*\*\*

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة واشباهها ، لأن بعضها  
جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد  
حسن وجهها فالحسن في المعنى الوجه ، وكذلك تصبب عرقًا ، إنما التصبب في المعنى للعرق ،  
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يعنع  
سيبويه من أجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كشراً في  
الشعر . »

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة  
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون الا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون الا نكرة ،  
والا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة « ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر . فقدّم التمييز لما كان العامل فعلاً :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ (١)

\* \* \*

واعلم أنَّ من التمييز ما يكون خفضاً . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

== « أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقديمها ، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجري مجرى الأفعال التي تشمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجواز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات ، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعاً راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فاما قولك : تفقات شحماً ، وتصببت عرقاً . فان هذا وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فانه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا تقول : عرقا تصببت ، ولا شحماً تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقات شحماً ، وتصببت عرقاً ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وانشد :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها . . . . .

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .  
فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفحصناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢٨٤ « فاما ما أنسده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخيل [ السعدى ] :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها . وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبو إسحاق أيضاً :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر العيني ج ٣ ص ٢٥٥-٢٣٩ والأنسباء ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن عيش ج ٢ ص ٧٣ والغارقي ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهمٌ : فهذا شائع في الرجال ولكن معناه : كلُّ الرجال إذا كانوا رجلاً رجلاً ، كقولك : كلُّ اثنين أتياي فلهما درهمان

ومن ذلك فوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهماً ، ولكنك أضمت إلى المميز لأنَّ التنوين غير لازم . والتنوين في عشرين لازمة ؛ لأنَّها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكريم أباً - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب ريداً ؛ لأنَّك تقول . هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلّا النصب . لأنَّ التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ، فلذلك لم نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

$\frac{3}{30}$

فأما قولك : أنت أقره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلّا وهو بعضه ، كقولك . الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت . الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنَّه ليس منهم . وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عيت ثوباً . وهذا خير منك ثوباً إذا عيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأنَّ (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهٌ دا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني ، ولا أقره عبداً - كان جيّداً . فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت . هذا أحسن وجه رأيت . إنّما تعني الوجوه إذا ميّزت وجهها وجهها فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما النكرة فلا يكون فيها الا الحسن وجهاً تكون

الالف واللام بدلا من التنوين . . » .

وانظر تعليق السيرافي .

(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

## هذا باب

### التثنية على استقصائها

صحيحها . ومُعْتَلِّها

أما ما كان صحيحا فلأنك إذا أردت تثنيته سلمت بناءه ، وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،  
ويا ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ، كما ذكرت لك في أول الكتاب (١) .  
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان . وعنكبوتان .

\* \* \*

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا ، وهمزته أصلية - فهو على هذا  
تقول في تثنية قراء : قراءان ، وفي تثنية خطاء : خطاءان ، وفي الخفض والنصب : خطاءين ،  
وزيدتين ، وعمرين ، وقراءين .

وقد يكون قراوان على بُعْد ؛ لعلها أذكرها إن شاء الله .  
وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .  
تقول : رداءان ، وكساءان ، وغطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .  
وهو أَحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغطاوان .  
وإن كان الممدود إنما مَدَّتْهُ للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،  
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوين . وصحراوين (٢)

\* \* \*

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .  
اعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع  
وبالياء والنون في النصب والجبر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو  
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .  
فإن كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فأنك إذا ثنيته أبدلت  
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوي ، وكذلك إذا جمعتة بالتاء .  
واعلم أن ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء  
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت  
كما مدت حمراء .  
وقال ناس : كساوان وغطاوان . »

٣  
٣٢

وإن كان المشئى مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو : وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في ثنية قفا : قفوان . وعصا : عصوان ، ورأيت قفوين ، وعصوين .

وأما ما كان من الياء فقولك في رحي : رحيان . وحصى : حصيان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأن ألف الثنية تلحق الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء الثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُد من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت للذهب اللام : فحركت . فرددت كل حيز إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا . ثم تقول : غزوا . ودعوا ؛ لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقى الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا ثنيت قلت : رميا . وقضيا

فكذلك هذا المقصور في الثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت ثنيته بالياء من أى أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق

٣  
٣٣

تقول : ملهيان ، ومغزيان ، وحباريان ، وحبتيان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ، وغازيا ، وراميا ، واستغزيا ، واستحييا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أن الثنية لا تُخطئ الواحد . فإذا قيل لك : ثنه - وجب عليك أن تأتى بالواحد ، ثم تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاء ينفض مذرويه (٢) ؛ فإنما ظهرت فيه الواو ؛ لأنه لا يُفرد له واحد

وكذلك : عقلته بثنائيين (٣) ولو كان يُفرد له واحد لكان : عقلته بثنائين ؛ لأن

الواحد ثناء فاعلم ، وكنت تقول : مذران ؛ كما تقول : ملهيان ، ولكنه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بنيت على هذا التأنيث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن ثنية المقصور في الجزء الاول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيميده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧٠ . كما سيكرر حديث ثنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الاول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٣٨٣ .



٣  
٣٤

ولو بنيته على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ، كما تقول : امرأة غزاة ، لأنك  
جئت إلى غزاه / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنته على تذكيره ، ولو كنت بنيته على  
التأنيث لكانت الهاء مظهرة للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان<sup>(١)</sup>) فإنما بنوه على قولهم : خُصى فاعلم . ومن ثنى على قولهم : خُصية  
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : آلية وألى في معنى . فمن قال : آلية قال : أليتان ، ومن قال : ألى  
قال : أليان . قال الراجز :

« تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ »<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فإنه لم يجيء بالواحد على  
الصلاة والعبادة ، كما أنه إذا قال : خصيان لم يشبه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو أراد  
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والعبادة والعباءة : ضرب من  
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنُ كَعْبٍ      ظَعِينَةٌ واقفةٌ في رُكْبٍ

وصفه بأن كفه عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن .  
وهذا الراجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزائن ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .



إِلَّا أَنَّهُ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَأَمَّا الْوَاوُ فَهُوَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ اِتِّعَلَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِيفْتُ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقُرَّاءُ : ( ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي ) (٢)

\* \* \*

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فِيمَا لَهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفْسُرُ لَمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبْيَنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْزِيَانِ ، وَمُلْهِيَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصًى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمَكْنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

\* \* \*

(١) فِي مَاتَ لِقَتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلَ إِذَا قَالَ يَقُولُ .  
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَّةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرَحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .  
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ فِي قَوْلِ السَّاعِرِ :

بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي ، وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَانِي

وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللِّغَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« يَا لَيْتِي مِتُّ » . « أَتِلَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّمُ » ، « أَتِلَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيْمُ : ٢٣ ، مَرِيْمُ : ٦٦ ، آلُ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .  
(٢) فِي سَبَبِيهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فَعْلَتِ مَكْسُورًا ، نَحَوْنَا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوْنَا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ الْفَهَ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مَكْسُورًا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ : خَافَ وَلَطَبَ وَهَابَ ، وَبَلَغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عِزَّةٍ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بِمَعْضَمِ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَتِ مَكْسُورٍ أَوَّلًا لَيْسَ غَيْرَهُ .. » .  
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . إِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْحَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبَبِيهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مَفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالُ الْفَهَ ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلُ مِنْهَا فَتَحَوْنَا نَحَوَهَا ..  
وَأَمَّا بَنَاتُ الْوَاوِ فَامَالُوا الْفَهَ ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ قَلْبَتْ بَاءَ وَالْيَاءِ لَا تَقْلُبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوَا ، فَامْبِلَتْ ، لَتَمَكَّنَ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ .. » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ،  
وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أَغْزَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ  
الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلَ . وَأَفْعَلَ ، وَنَحْوِهِ ؛ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَتَصَرَّفُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :  
قَفَا ، وَعَصَا . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَاهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَائِ . وَلَكِنْ رَحَى . وَحَصَى . وَنَوَى  
هَذَا كُلُّهُ تَصْلُحُ إِمَالَتُهُ .

وَلَا تَصْلُحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَائِ ؛ نَحْوُ : خَالَ . وَطَالَ ؛ وَجَالَ ؛  
لِأَنَّهَا مِنَ الْوَائِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخَفِيتَ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطُلْتُ ، وَجُلْتُ .

---

(١) سبويه ج ٢ ص ٢٦٠، ٢٦٦ .

## هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة ، وهي التي نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ، نحو : مَرَمَى ، ومَسَعَى ، لأنه من سَعِيت ، ورميت . ومَلْهَى . ومَغْزَى من غزوت ولهوت ، فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : مَلْهَيَان ، ومَغْزَيَان . وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد ، وقد فسرنا لم ذلك في التصريف في باب أغْزَيْت ، واستغزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحق الزوائد أن تُحْمَلَ على الأصول ، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أول ، وذلك قولك في حُبْلَى : حُبْلَيَان ، وحُبْلَيَات ، وكذلك سَكْرَى وشُكَاغَى (٢) ونَحْرَه . فأما الملاحقة فنحو : حَبْنَطَى ، وأَرْطَى . ومِغْزَى تقول : أَرْطَيَان ، ومِغْزَيَان . وحَبْنَطَيَان . فكل هذا يرجع إلى الياء . فكذا فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٠ « وما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلَى فعلت على عدة الحروف لم يجيء واختد من الحرفين الا من بنات الياء ، فكذا كل شيء كان مثلها مما يصير في ثنية أو فعل ياء ، فكلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو ابدأ صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلَى ومعزَى » .

الشكاسى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

## / هذا باب

### الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين .

وذلك أنّها حروف اتّصلت من اللسان بالحنك الأعلى ، وإنّما معنّى الإمالة : أن تقرب الحرف ممّا يشاكله من كسرة أو ياء .

فإن كان الذى يُشاكل الحرف غير ذلك ملّت بالحرف إليه ، فهذه الحروف منفحة الخارج ؛ فلذلك وجب الفتح .

نقول : هذا عابِد ، وعالِم ، وعائِد . فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات فى ( فاعِل ) منعت الإمالة<sup>(١)</sup> لما فيها ، فقلت : هذا ناقِد ، ولم يجز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابط . وضابط .

فإن كانت هذه الحروف فى موضع الفاءات من فاعِل منعت الإمالة لقربها ؛ وهى بعد الألف أمّنع ؛ لئلا يتصعّد المتكلم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسِم ، وصالح ، وطالِع ، ولا تجوز الإمالة فى شيء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعلّى بينه وبين الألف / حرف ، والمستعلّى متقدّم مكسور- فإنّ الإمالة

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمالة .. فالحروف التى تمنعها الإمالة هذه السبعة : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : أقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ، لأنها حروف مستعلية الى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضوعها استعلت الى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها فى مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلّى ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. » .

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنُ لما ذكرت لك ، وحُسْنُ النَّصْبِ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلا النَّصْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف (٣) ؟  
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت هاهنا لو كسرت كنت مُصْعِداً إليه

\* \* \*

واعلم أنَّك تقول : مررت بـمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واوين ، من : مؤلت ، وبؤبت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين ( فاعِل ) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنه من العيب ، ومن قولك : نَيْبٌ في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ . أولى وليس في اللفظ . كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له أَلَزَمُ . إلا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : " فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لأنهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الأصعاد " (٢) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد الالف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومبالِغ » . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحقاق : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريبتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في ( رميت ) شُبِيت بها ، وشبهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام . . » .

## هذا باب

### الراء في الإمالة

اعلم أن الراء مكررة في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة ، فكأنها حرفان : فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارم ، وعارِف . فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في عابد ، ونحوه .

فلن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارب ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر<sup>(١)</sup> يا فتى ، وترك الإمالة أحسن ؛ لقرب المستعلية من الألف ، وتراخي الراء عنها . ويُشدد هذا البيت على الإمالة ، والنصب أحسن لما ذكرت لك وهو :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهج جؤن الرباب سكوب<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدنها إيضاحا . . فلم يعملوا ، لأنهم كانوا قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك اقويت على نصب الالفات . . وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعال ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعالا ، فغلبت هنا فنصبت .

وأما في الجبر فتميل الالف ، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران . . »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « واعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الالف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الالف من قادر وإن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة .

واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من ( أن ) وسيأتي قريباً في المقتضب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .

المنهمر : السائل . الجؤن : الاسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحب فوقه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المصنف إلى سماعة ابن أشول النعامي .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحرى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .



٣  
٤٣

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافر يا فتى - فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنِها في الكافرين ؛ لأنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض ، وهي / في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون في الكافر في الوقف (١) .

فإن قلت : جاءني الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وأمَّا النَّصْبُ فإنَّ الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هي في النصب إذا قلت : رأيت الكافر يا فتى .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يده ، أو ناعق يا فتى - لم تصلح الإمالة من أجل المستعليين ؛ لأنَّ الراء - وإن كان قبلها التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلَّحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنها في الحقيقة في وزن حرف .

\*\*\*

واعلم أنَّ بني تميم يختارون فيما كان على وزن ( فَعَالٍ ) (٢) من المؤنث إذا سمَّى به أن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامَ يا فتى ، ورأيت حذامَ .

وأهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

٣  
٤٤

فإذا كان اسم من هذه الأسماء / في آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ، لأنَّ إجنَاحَها أخَفُّ عليهم ، ولا سبيلَ إليه إلا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهي المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية ، لأنها من موضع اللام وقريبه من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف في الرفع والنصب ، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع في القاف وأخواتها ، وأمالوا في الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتي حديث ( فعال ) مفصلا في هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارٍ فاعلم ، وطلعت حضارٍ - ( والوزن ) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافتي . ويُنشِدون هذا البيت للفرزدق :

مَنْ مَاتَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَ (٢)  
ومنهم من يمضي على لغته في الرأى ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :  
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارُ (٣)  
والقوافي مرفوعة .

\* \* \*

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفُ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتُ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ في الوقف من أَجْلِ الياء (٤) .  
فَأَمَّا إِذَا وَصَلْتَ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانَهَا التَّنْوِينُ .  
ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

- 
- (١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .  
(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك .  
أديهم : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير :  
الذي يطلب الماء . التجويز : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذي لا يسقى .  
استشهد بالبيت ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن ( يوما ) ظرف لترد ، ويمتنع  
أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى ( ترد - وسفار ) ، ويمتنع أن  
يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .  
والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .  
وروى في المغنى : متى تردن وانظر الدماميني ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ .  
ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان ( عور - سفر ) .  
(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فأمالوا للياء حيث قربت من الالف ،  
ولهذا قالوا : بينى وبينها » .  
وقال في ص ٢٦٣ : « ومن قال : رايت يدا ، اقال : رايت زينا ( بكسر الزاى ) . فقلوه :  
ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك :  
رايت عنبا » .  
(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النفران حيث كسرت اول الحرف ، وكانت  
الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبه بها بينى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ،  
ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعلية » .

فإن كان مكان الراء حرف من المستعلية / لم تصلح الإمالة ؛ لأن المستعلى أقرب إلى الألف  
 وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حسنا  
 علمك بأن النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكرمان - لم تحسن الإمالة ؛  
 لأنه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حسنت وهى بعيدة ؛ لأن النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛  
 كما أنك لو قلت : رأيت عنبا لم تكن إمالة ؛ لأنه لا كسرة ولا ياء .  
 وتقول : نعوذ بالله من النار ، للشكرير الذى فى الراء ؛ لأن الحركة تلحق فى الوصل .  
 فإن قلت : وعِد الكافرون النار ، أو قلت : أحرقته النار - لم تكن إمالة لما ذكرت لك (٢) .  
 فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شئ يُوجبها ، ثم قالوا فى الاسم  
 الحجاج فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعته ؛ لأن الإمالة أكثر ، وليس  
 بالحسن . النصب أحسن وأقيس (٣) .

---

(١) تصحيح السيرافى .  
 (٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب بقولون الكافرون ، ورأيت  
 الكافرين . . واما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .  
 (٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس . . وذلك الحجاج اذا كان  
 اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لان الإمالة أكثر فى كلامهم ،  
 وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة بجرونة على القياس . . » .

## هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غير المتمكنة ، والحروف

٣  
٤٦

إِعلم أَنَّهُم قالوا : ذا عبد الله . وهذا عبدُ الله<sup>(١)</sup> . وقالوا في التهجي : باء ، وتاء ، وراء ؛  
ليدلُّوا على أَنَّها أسماء<sup>(٢)</sup> .

فلو أُلزِمَت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة  
فإن قلت : فهلَّا فعلوا ذلك في ( ما ) التي هي اسم لمضارعها للحروف<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّها لا تكون  
اسماً إلا بصلة ، إلَّا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام  
والجزاء .

فأمَّا في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك ( فِيمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ )<sup>(٤)</sup>  
ونحوه .

فأمَّا ( إمَّا ) ، و ( حتَّى ) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ<sup>(٥)</sup> .  
ولكن ( متى ) تُمال ؛ لأنَّها اسم ، وإنَّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلَّا عن وقت<sup>(٦)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذهًا املت الالف ... » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتا في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ  
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : ( ما ) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن ( ذا ) ،  
ولأنها لم تتم اسماً إلا بصلة مع أنها لم تمكن تمكن البهمة فرقوا بين المبهمين اذ كان ذا  
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا ( لا ) فلم يميلوا لما لم يكن اسماً » . وقال أيضاً :  
« ومما لا يميلون ألفه ( حتَّى ) و ( إمَّا ) و ( لا ) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى  
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلاً أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون ( انى ) ، لأن ( انى ) تكون مثل ( أين )  
و ( أين ) كخلفك ، وإنما هو اسم - صار ظرفاً ، فنقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فإِمالَتُهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، -وَأَلْفَهَا مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تقول : عَسَيْتَ ؛ كما تقول : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (على) ، و(إلى) فلا تَصْلُحُ إِمالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ (على) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أَيْ : من فوقه .

قال الشاعر :

$\frac{3}{47}$

/ غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (١)

وقال الآخر :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ (٢)

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسميه (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه بدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن اقال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذلك ، وقيل : مبنية . غدت من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه اقال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتمجيل والعرب تقول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولأجل هذا كانت رواية : ( بعد ما تم ظموها ) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين وللوذين .

نصل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الاعلى ، ويقال له الفرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاه اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتمود اليه بسرعة ، لانها كانت محتضنه .

= روى البيت ببهاء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ .

وروى بزراء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح ادب الكاتب للجوابقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجوالقى : ومن روى بزراء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا ان يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزراء مجهل مضافا لكان جائزا . .

وقال ابن بعين ج ٨ ص ٣٩ : زيزاء الهمزة للالحاق ، ولغة هذيل بفتح الزاى كالقفل . ومن روى زيزاء أضافه الى مجهل وقد حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنت ص ١٣٤ : همزة زيزاء للالحاق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على ان تكون الفها للتأنيث ، واحنجا بقوله تعالى ( تخرج من طور سيناء ) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتأنيث . . .

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف نطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان ( علا ، صل ) ومعجم المقاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح ادب الكاتب للجوابقى ص ٣٤٩ .

## هذا باب

كم

إِعلمُ أَنْ (كَمْ) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أَنَّكَ إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فَإِنَّما معناه : لوقت كذا أم وقت كذا ؟ إِلَّا أَنَّهُ يجوز لك في (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وَإِنما جاز ذلك فيها ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ عِوَضًا لِمَا مُنِعَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وَأَمَّا (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إِلَّا أَنْ يضطرَّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرَّ :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيَلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « إعلم ان ل (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى . من : كم لك درهما ، وإن كانت عربيية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في ( كم ) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعله ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اناني ، ولا تقول : اتاني كم رجل ، ولو قال : اناك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام . »

(٣) اسشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يَذْكُرُ نَيْكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيَلًا

الكميل : الكامل . العجول من الأبل : الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وفيل : الناقة التي ألقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .  
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

وقال الآخر :

\* في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك ، وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ، لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة . فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت : أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ لأن التقدير : بكم مئتا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟ . وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت ( على كم ) ظرفا للمبنى رفعت البيت بالابتداء ، وجعلت ( المبنى ) خبرا عنه ، وجعلت ( على كم ) ظرفا للمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل ( في الدار ) خبرا - قال : على كم جذعا بيتك مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل ( على كم ) ظرفا للبيت ، لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ، كما تقول : بعبد الله زيد مأخوذ ؛ لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قبح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على ( كم ) من حروف الخفض دليلا على ( من ) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا على الأخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاحت حمامة - رقت نفسي ، فذكرتك . وخبر ( أننى ) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، ( الخزاعة ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤ ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧ ) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .  
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فإذا قلت : كم جريبا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ، لانها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ ولا وصف ، فكانك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت اقلت : كم غلمان لك ، فتجعل ( غلمان ) فى موضع خبر ( كم ) وتجعل لك صفة لهم » .



رجل (١) ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .  
وليس إضمار ( من ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢)  
وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه ( كم ) التي تكون للاستفهام .

\* \* \*

فأما ( كم ) التي تقع خبرا فمعناها : معنى ( رب ) إلا أنها اسم ، و ( رب ) حرفٌ وذلك  
قولك : كم رجلٍ قد رأيتَه أَفْضَلَ من زيد . إن جعلت ( قد رأيتَه ) الخبر ، وإن جعلت ( قد رأيتَه )  
من نعت الرجل قلت : أَفْضَلُ من زيد / رفعت ( أَفْضَلُ ) ؛ لأنك جعلت ( أَفْضَلُ ) خبرا عن ( كم ) ،  
لأن ( كم ) اسم مبتدأ .

فأما ( رب ) إذا قلت : ربَّ رجلٍ أَفْضَلُ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و ( كم )  
لا تكون إلا اسما (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ  
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :  
كم رجلٍ قد رأيتَه لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لَشُغْلِكَ الْفِعْلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم  
رجلٍ قد ذهبت فلم أَره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جلع بيتك مبنى ، فقال : القياس  
النصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى ( من ) ، ولكنهم حذفوها  
ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت ( على ) عوضا منها ، ومثل ذلك آله لا أقول .. »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا  
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ( كم ) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام  
غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأنجز الدرهم ، لان  
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى ( رب ) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا ناك أقوى من كم ناك رجلا ، و ( كم ) ههنا فاعلة ،  
وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و ( كم ) ههنا مفعولة . »

. ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لأن الفاعل لا يتقدم على فاعله  
مندهما ( فكم ) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أن هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبُّ عَمَّةٍ .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عَمَّةٌ لك وخَالَهٖ قد حلبت

عَلَى عِشَارِي ، وكَمْ مرَّةً ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لأنَّ التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رب) ؛ لأنَّك

$\frac{3}{51}$

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : في ص ٢٥٣ ذكره لأعراب البيت بعده وفي ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية .

وتوجيه الأعراب على الروايات الثلاث كما يأتي :

(١) نصب عمة وخالة على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كم) استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري ، فقد ذهب عنى عددها . و (كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عمة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهي مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا في رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبت بجر حلبت على أن كم خبرية وينصب حلبت على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتحنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عنده في أوقات كثيرة .

وفي النقائض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل في القدم قليل وفي الخزائن : قال ابن الأعرابي : الأقدع : الذي يسمى على ظهور إقديه والعشار : جمع عشاء ، الناقة التي مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لأن المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضي عليه داره ، يريد : خدمتني على كره منى ، لأنني لم أكن راضيا بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهي فدعاء لذكرها في صفة خالة .

لماذا قلت : رُبَّ رجلٍ رأيته لم تُعِنْ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فإنما تعني : كم دانقاً هذا الدرهم الذي أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قصده بعينه ؛ لأنه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاءني صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرةً جاءني صاحبك .

\* \* \*

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى ( رُبَّ ) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإن في هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التي للخبر لما ضارعت ( رُبَّ ) في معناها اختيار فيها ترك التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلة ما بعد ( رُبَّ ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

---

= واليبس من قصيدة طويلة للفرزدق في هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعنى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .  
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .  
ونسطيع أن نتعرف القول الثاني مما ذكره الانباري وغيره فقد ذكروا أن ( كم ) الخبرية حملت على ( رب ) فجر تميزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .  
في اسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفي الخبر مجروراً ؟ »

فيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما استفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً .  
واما في الخبر فلا تكون إلا للكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر ، لأنها نقضة ( رُبَّ ) .  
وفي كتاب سبويه إشارة إلى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن بعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٠ .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كم عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبُّ عَمَّةٍ .

وإذا قلت : كم عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كم عَمَّةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عَمَّةٌ لك وخالَةٌ قد حلبت عَلَى عِشَارِي ، وكم مرةً ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كم عَمَّةٌ فليست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا واحدة ؛ لأنَّ التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رب) ؛ لأنَّك

٣  
٥١

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : في ص ٢٥٣ ذكره لأعراب البيت بعده وفي ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز ( كم ) الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية .

وتوجيه الأعراب على الروايات الثلاث كما يأتي :

( أ ) نصب عمة وخالَةٌ على أن ( كم ) خبرية على لغة من ينصب تمييز ( كم ) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والبرد يرى أن (كم) استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنّه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري ، فقد ذهب عنى عددها . و ( كم ) مبتدا خبرها جملة ( قد حلبت ) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عمة وخالَةٌ على أن ( كم ) خبرية ، وهى مبتدا خبرها جملة ( قد حلبت ) كما ذكرنا في رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالَةٌ على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وأجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وينصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما يفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنتات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عمة واحدة وخالَةٌ واحدة حلبنا عليه عشواره في أوقات كثيرة .

وفي النفاض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل في القدم قليل وفي الخزائنة : قال ابن الأعرابي : الأفدع : الذى يمسى على ظهور أقدامه والعشار : جمع عشار ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يربد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة .

لماذا قلت : رُبَّ رجلٍ رأيته لم تَغْنِ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فإنما تَغْنِي : كم دانقاً هذا الدرهم الذى أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُهُ بعينه ؛ لأنَّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعئى صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرةً جاعئى صاحبك .

\* \* \*

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتى فى معنى ( رب ) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإن فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التى للخبر لما ضارعت ( رب ) فى معناها اختير فيها تركُّ التَّوْنين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد ( رب ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أتواب ، ومائة درسم ، فتكون غير

---

= والبيت من قصيدة طويلة للغزدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .  
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن ( كم ) الخبرية حملت على ( رب ) فجر تميزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .  
فى أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفى الخبر مجروراً ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما ستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً .  
واما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لانها نقبضة ( رب ) .  
وفى كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيىش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ، كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض ؛  
لأنه على / معنى اللام ، .

٣  
٥٢

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون  
منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون  
بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين (٢) ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما  
فُصل منه ، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلا  
قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقينته ، ويختار النصب في قوله :

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الاقتارٍ أحتمل (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ،  
كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع  
في جميع ما عملت فيه ( رب ) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين ( كم ) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه  
السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل  
بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون  
يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب يميز ( كم ) الخبرية للفصل بينهما ،  
وأجاز في ( فضلاً ) الرفع على الفاعلية ، فتكون ( كم ) ظرفاً على هذا فقال :  
« وإن شاء رفع ، فجعل ( كم ) المراتب التي تاله فيها الفضل قارن ( الفضل ) بنالني ،  
كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و ( كم ) مفعول فيها وهي المراتب التي أتاه فيها ، وليس  
زيد من المراتب . »

(ومنه) : متعلق بنالني . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالني ، والعدم بمعنى الفقر  
والاحتياج .

( إذ لا أكاد ) : إذ ظرف لنالني ، وجملة ( أحتمل ) في محل نصب خبر كاد .  
أي ، لم يكن لي حمولة أحتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في  
الفرس والبغل والحمار . فمعنى ( أحتمل ) : اتخذ حمولة ، وقال الأعلم : يروى : أحتمل  
بالجيم المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتعلم به .

الاقتار : مصدر اقتار الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب  
في أماليه : لا يصح تعلق ( من الاقتار ) بأحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل  
اقتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معطلاً بمثل  
ذلك ، ثم ينفيه مخصصاً له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في  
البر ، فينفي المجيء المقيد بعله الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنَّها على كلِّ حال منوَّنة، وأنَّ ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .  
وهذا بعيد، لأنَّ الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موَّكداً<sup>(١)</sup>.  
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .  
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا      وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(٢)</sup>

له بل قد يفهم منه اتيان مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلاً لكلفتك ، فانه لا يصح أن يكون ( للتخفيف ) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتاً في نفسه ، ثم تتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتهي مطلقاً ، اذ لم نعه الا مفيداً . ومن أجل ذلك امكن نعلق من الاضمار بأحتمل ، ويمسح أيضاً تعلمه بأكد اذ لا يصور تعليل مقارنة الاحتمال بالاضمار ، لأنه عكس المعنى على ما تقدم في احتمال ، فوجب أن يكون متعلقاً بالنفي اذ هو السبب في المعنى ، لأن المعنى : اسفت مقارنة الاحتمال من أجل الاضمار . . .

والبيت للفظامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الساهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل ( كم ) طرفاً ، ويكون لتكثير المسرار ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل سته وبين ( كم ) في الجر .

وأما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع ( كم ) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده .

وقال الأنبارى في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :

( كم ) وجود معرف نال العلا ) فالكلام عليه من وجهين :

احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :

نال العلا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ، فلا يكون فيه حجة » .

المقرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، وينضع الكريم الأب ببخله .

بجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره وجملة ( ببخله قد وضعه ) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاى لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كرز

ورويت لأبي الاسود الدؤلى ( الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤ ) .

٣  
٥٣

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلٌ كَوِيٌّ وَيَاسِرٌ فِتْنِيَةً سَمَحَ هُضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشٍ كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إِنَّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكان ( اليوم ) ما تحمل فيه ( إِنَّ ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه . ولولا أَنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع ( كَمْ ) على مرار من الدهر ، فتكون ( كم ) ظرفاً منصوباً ؛ لأنَّ ( كَمْ ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلٍّ معدود .

وتقول : كم رجلاً جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فتنصبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْهَمٍ .

ولو قلت : كم يوماً لقيت فيه زيدا ؟ لكانت ( كم ) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوماً لقيت فيها زيدا ؟ إِلَّا أَنَّ ( كَمْ ) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أَنَّها اسم وَأَنَّها [الحرف] (٣)

٣  
٥٤

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر ( سيد ) مع الفصل للضرورة .  
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور ( في بنى ) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .  
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه ( الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١ ) .  
(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بن كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تعديده : مرة ونحوها .

الكمى : السجاع ومعنى فاتنى : أفقدني الموت ورزئت به .  
والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقنضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم ( حذف أول الوند المجموع ) ومعه العصب ( تسكين الخامس ) وإذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتين سمى قصماً ، وتحول الصبغة إلى مفعولان ( انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣ ) والبيت من الوافر ، ولم ينسب إلى قائل في سيبويه .

(٣) تصحیح السیرافى .



المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعاني مختلفة ؛  
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة  
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أين) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيف) للحال ، و(كم) للعدد ، فهي داخلة على جميع  
هذا إذا سألت عن عددٍ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت  
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

---

(١) عرض سيبويه لبيان اعراب كم في أنها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،  
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا  
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

## هذا باب

### مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

نقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة ؛ لأنها تميز ، و ( ستة ) خبر ( كم ) ، و ( ثلاثان ) بدل من ( كم ) (١) .

فالتقدير : أى شئ من العدد ستة إلا ثلاثان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهم ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهم ؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا ، ولم ترد به إلا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان ( لك ) خبرا ، وكان الدرهم فى موضع جماعة / ، لأنك تريد : كم من درهم لك ؟

٣  
٥٥

(١) فى الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧ : ذكر ما افرق فيه ( كم ) الاستفهامية و ( كم ) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتى :

« ( الا ) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب ( كم ) من رفع أو نصب أو جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من ( الا ) معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا ألفان ، وكم اعطيتنى الا الفين ، وبكم أخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد ( الا ) بدلا من خبر ( كم ) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من ( كم ) ، لابهامها ، لارادة ايضاحها بالبدل ، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفى كقولك : هل الدنيا الاشئ فان ، أى : ما الدنيا .

وأما خبريه فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب فيقال : كم غلمان جاءونى الا زيدا » .

البسيط : لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطى فى الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس فى عدة مجلدات وقال فى فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وعرف به ابو حيان فى البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال : وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على الأشبيلي ويعرف بابن الملح وكان ممن اقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه فى مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ واخطأ الشمنى فى قوله : صاحب البسيط هو ابن أبى الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢ .

وتقول : كم دنانير عندك ؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ، كما لا تقول : إلا عشرون درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم [ (١) ]

فإن ذكرت ( كم ) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمان قد رأيت ، وكم أثواب قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة ( رب ) وهما يقعان على الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها ( رب ) ، وتشبه من العدد مائة درهم ، وألف درهم .

\*\*\*

واعلم أن ( كم ) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرب في هذا ، موافقة لها في المعنى (٢) . تقول : كم رجل قد رأيت أفضل منك ، و ( رب ) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت عليه مابعده ؛ نحو : رب رجل في الدار ، ورب رجل قد كلمته . فهذا معناها .

\*\*\*

ولو قلت : كم رجل قد أتاني لا رجل ، ولا رجلاً - كان جيداً ، لأنك تعطف على ( كم ) (٣) ولا يجوز مثل هذا في باب ( رب ) ؛ لأنها حرف . فأمّا قوله :

(١) تصحيح السيراني .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول : عسرون نيا بآ لك إلا على وجه لك مائة بيضا ، عليك راقود خلا ، فان أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ « واعلم أن ( كم ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ( رب ) ؛ لان المعنى واحد ، إلا أن ( كم ) اسم و ( رب ) غير اسم بمنزلة ( من ) ، والدليل عليه : أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر ( كم ) أخبرناه يونس عن أبي عمرو . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه ( كم ) لا على ما عمل فيه ( كم ) . كأنك قلت : لا رجل إناني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لان ( كم ) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأمّا التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين » .

وفي الأشباه والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ « وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال : كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهما ، لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ، لان ( لا ) لا يعطف بها إلا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ (١)  
/ فعلٍ إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم يُنشده :  
وبعض قَتْلٍ عَارٍ

٣  
٥٦

فأما قوله : كم من رجل قد رأيت ؟ فتدخل ( مِنْ ) وأنت لا تقول : عشرون مِنْ رجل ؛  
فإنما ذلك لأن ( كَمْ ) استفهام . والاستفهام يدخل فيما وقع عليه ( مِنْ ) تأكيداً وإعلاماً أنه  
واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاكَ من أحد ؟ كما تقول في المنى : ما أتاكَ مِنْ رجل .  
ولو قلت : ما أتاكَ رجل ، وهل أتاكَ رجل - لجاز أن تعني واحداً ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة  
في هذا الموضع ؛ نحو : ما أتاكَ زيد . وهل أتاكَ زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهماً : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن ( عشرون ) وما أشبهه  
اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهماً . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع  
في ( كَمْ ) الاستفهام وأنها تقع سؤالاً عن واحد ؛ كما تقع سؤالاً عن جمع . ولا تخص عدداً دون  
عدد لإيهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاماً ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل -  
دخلت ( مِنْ ) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإيهام كهذه (٢) .

٣  
٥٧

(١) نقل ابن السكيت في كتابه على الكامل قول المبرد . هكذا أنشده النحويون : ( ورُبَّ  
قتل عار ) على إضمار هو عار ، وأنشدني المازني : ( وبعض قتل عار ) وهو الوجه .  
استدل الأخفش والكوفيون على اسمية ( رب ) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .  
والجمهور على أن ( رب ) حرف جر نسبية بالزائد و ( قتل ) المجرور في موضع رفع  
مبتدأ و ( عار ) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .  
ومن جعل رب حرف جر زائد لا يتعلق بسوء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب  
من معنى التكثير هو المخصص لأبدائية قتل .

والبيت من أبيات لثابت بن قطنه روى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ( الخزائن ج ١  
٣٠١ السيوطي ص ٣٣ ) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ١ ص ٢٧٩ ) ومهذب  
الأغاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين المصريين والكوفيين في ( رب ) ص ٤٩٧  
- ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل ( من ) في مميزهما ، أما في الخبرية  
فكثير نحو ( وكم من ملك في السموات - وكم من قرعة ) وذلك لموافقة جراً للمميز المضاف  
إليه ( كم ) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن ( من ) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ، وذلك قولك : عشرون درهما . ومائة درهم ، وكل رجل جاعف فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأفره منك دابة ، وعندى مل قدح عسلا . وعلى التمرة مثلها زبدا . إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من الفلّمان . وعليها مثلها من الزبد . فإن كان فيها ذكر الأول دخلت ( من ) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا ، ومن رجل (١) . ولا يكون هذا في المضمّر الذي يُقدّم على شريطة التفسير ، لأنه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيت ، ونعم رجلا عبد الله ، وقد مضى بابها مفسرا (٢) .

= وأما مميز ( كم ) الاستفهامية فلم اشر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته ؟ . ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى ( سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول ( من ) على تمييز ( كم ) الاستفهامية والخبريه سواء وليها م فصل عنها ، والفصل بينهما بجمله وبطرف ومجرور جائز على ما قرر في النحو . »  
 وأجاز الزمخشري أن تكون ( كم ) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجمله التي هي فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بنى اسرائيل وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال : كثيرا من الايات آتيناهم ؛ فيصير هذا الكلام مقلتا مما قبله ، لان جملة ( كم آتيناهم ) صار خبرا صرفا لا يتعلق به ( سل ) وانت ترى معنى الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل ٠٠ «  
 وكم استفهامية عند العكبرى أيضا ج ١ ص ٥١ وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والسمنى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .  
 وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز ( كم ) الخبرية في القرآن الا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه أن ( من ) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .  
 وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل ( من ) هاهنا لدخولها في ( كم ) توكيدا ٠٠ » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .  
 (٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

\*\*\*

لم يتكلم المبرد عن ( كاي ) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن ( كذا ) أيضا .

## هذا باب

### الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير . مُجمعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال ( عسى ) وهي لمقاربة الفعل . وقد تكون إيجابا . ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

٣  
٥٨

إعلم ( أنه ) لا بد لها من فاعل ؛ لأنه لا / يكون فعلٌ إلا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . والمصدر اسم الفعل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعسيت أن أقوم ، أى : دنوت من ذلك ؛ وقاربته بالنية (٢) ( أن أقوم ) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧٧ « وتقول : عست أن تفعل ، ف ( أن ) ههنا بمنزلة فعل في قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قارب ذاك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل » .  
قول المبرد هنا وخبرها مصدر ، لأنها لمقاربته . . كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله : لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا خبر . . » .  
فقد اتفقا في الاعراب وفي تفسير المعنى أيضا .  
وابن هشام والسيوطي نسبنا إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم - مفعول به .  
ويقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المعنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عسى أن تفعل : قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب بإسقاط الجار أو بنضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك من سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل ؛ أو قاربت أن تفعل » .  
وفي المعنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم ، واختلف في إعرابه على أقوال :  
أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم . . . .  
والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام<sup>(١)</sup> ، وإنما ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتاً من وقت ، و ( أن أقوم ) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمن ثَمَّ لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل . قال الله عز وجل : ( فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( فَعَسَى أَوْلَاكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ )<sup>(٣)</sup>

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنَّه دالٌّ عليه<sup>(٤)</sup> . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَرِ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبِ<sup>(٥)</sup>

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فاعمال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع مبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه يدل من الاول ... وزعم المبرد انه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زبد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجته » .

\* \* \*

والذى أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المغاربة تعمل عمل ( كان ) وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل مصرف يتقدم مفعوله وينأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فذلك . استغنوا بأن تفعل معن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذى في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل شئها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٤٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : ( عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا ) (٢) فإنما كان التقدير : عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوْسَا ؛ لِأَنَّ ( عَسَى ) إِنَّمَا خَبَرُهَا الْفِعْلُ مَعَ (أَنْ) أَوْ الْفِعْلُ / مجرّداً ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقّه النصب ؛ لِأَنَّ (عَسَى) فِعْلٌ ، واسمُها فاعلُها ، وخبرُها مفعولُها ؛ ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصبٌ . فإن قلت : منطلقاً لم يكن إلا نصبا .

فأما قولهم : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . وَعَسَى أَنْ يَقُومَ أَبُوْكَ . وَعَسَى أَنْ تَقُومَ جَوَارِيكَ فقولك : ( أَنْ يَقُومَ ) رفع ؛ لِأَنَّهُ فاعِلٌ عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ ومجازُها ما ذكرت لك .

\* \* \*

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .  
الكرب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون انما يرونه بالضميم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .  
واسم يكون : مستتر والخبر جملة ( وراءه فرج ) ، ويصح أن يكون فرج فاعلاً للظرف الواقع خبراً ، كما يجوز أن يجعل ( يكون ) فعلاً تاماً والجملة حالية .  
ولا يجوز أن يكون ( فرج ) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبراً لأفعال المقاربة لا يكون الا ضميراً راجعاً لاسمها .  
والبيت من قصيدة لهديبة بن خشرم قالها في الحبس .  
انظر الخزانة ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .  
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصوراً على الضرورة ، وانما يجوز في النشر على قلة . وجعله الاعلم من الضرورة .  
وفى الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الاجود فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح ( أن ) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .  
وفى مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : بصغير غار ، والأبوس . جمع يؤس وهو الشدة »  
وأصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقة - : عسى الغوير أبوسا ، أى لعل الشر ياتيكم من قبل الفسار . . .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .  
وقال الأصمى : أصله : أنه كان غار فيه ناس فابهار عليهم ، أو آتاهم فيه عدو ، فقتلهم ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر . . . . .  
وانظر الخزائن ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .  
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن تفعل ، وعسى محمولة عليها ( أن ) كما تقول : دنا أن يفعلوا . . .



فَأَمَّا قَوْلُ سَيَّبُوِيَه : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ ( لَعْل ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ  
وعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ  
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ يَنْتَبِي : قَدْ أَتَى إِنْكَا يَا أَبَتِي عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وَكَيْنُونَهُ عَسَى لِلوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالْمُؤَنَّثُ تَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَسَى ،  
وعَسَا ، وَعَسُوا ، وَعَسَتْ ، وَعَسْتَا ، وَعَسِينَ . فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ كَانَتْ (أَنْ) فِيهِمْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي  
عَسِيَّتٍ فِي أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ .

\*\*\*

مَنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَبْرَدَ انْصَرَفَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَسَى نَامَةٌ وَلَوْ جَعَلْتَ نَاقِصَةً كَانِ الْأَسْمَاءُ  
الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الْفِعْلِ اسْمًا لَهَا وَفَاعِلُ الْفِعْلِ صَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَظْهَرُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .  
وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٨٢ وَالِدِمَامِينِي عَلَى الْمَغْنَى ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَّبُوِيَه ج ١ ص ٣٨٨ عَلَى أَنَّ عَسَى هُنَا مَحْمُولَةٌ عَلَى لَعْلٍ فَالضَّمِيرُ بَعْدَهَا  
مَنْصُوبٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي ج ٢ ص ٢٩٩ فَقَالَ سَمْعَاهُمْ يَقُولُونَ : يَا أَبَتَا عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَجْهُ ذَلِكَ : أَنَّ عَسَى لَمَّا كَانَتْ فِي الْمَغْنَى بِمَنْزِلَةِ ( لَعْل ) وَلَعْلٌ وَعَسَى طَمَعٌ  
وَأَشْفَاقٌ ، فَتَقَارَبَا - أَجْرَى ( عَسَى ) مَجْرَى (لَعْلٍ) إِذْ كَانَتْ غَيْرَ مَنْصَرَفَةٍ ، كَمَا أَنَّ (لَعْلًا) كَذَلِكَ ،  
فَوَافَقَتْهَا فِي الْعَمَلِ حَيْثُ أَشْبَهَتْهَا فِي الْمَغْنَى وَالْإِسْنَاعِ مِنَ التَّصَرُّفِ . فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا صَارَتْ  
بِمَنْزِلَتِهَا لِهَذَا الشَّبَهِ فَمَا الْمَرْفُوعُ بِهَا ؟ وَهِيَ إِذَا صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ لَعْلٍ يَقْتَضِي مَرْفُوعًا لَامِحَالَةً ، لِأَنَّهُ  
لَا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذَا النَّحْوِ بِلَا مَرْفُوعٍ ؟

قِيلَ : إِنْ ذَلِكَ الْمَرْفُوعُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَحْذُوفٌ ، وَلَمْ يَمْنَعْ أَنْ تَحْذِفْهُ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ  
لَا يَحْذِفُ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَشْبَهَتْ (لَعْلًا) جَارَ أَنْ تَحْذِفَ ، كَمَا حَازَ حَذْفُ خَبَرِ هَذِهِ الْحُسُوفِ مِنْ  
حَيْثُ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَصْلِ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ .

فِي يَا أَبَتَا جَمْعٌ بَيْنَ عَوْضَيْنِ ، فَإِنَّ النَّاءَ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَامِا جَازِ الْأَلْفِ دُونَ يَاءِ  
الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّ النَّاءَ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَيَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَوْضِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْأَلْفِ ،  
فَإِنْ غَايَتُهُ أَنْ يَذْكَرَ عَوْضَانِ وَهُوَ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ .

أَنَّى بِمَعْنَى قَرِيبٍ . الْإِنَّى بِكسر الهمزة والقصر : الْوَقْتُ . إِي : حَانَ رَحِيلُكَ إِلَى مَنْ  
لَتَمَسَّ مِنْهُ شَيْئًا تَنْفَقَهُ عَلَيْنَا .

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الرِّجْزَ لِرُؤْيَا بْنِ الْعِجَاجِ وَذَكَرَ فِي دُبُونِهِ ص ١٨١ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا نَسَبَ  
إِلَيْهِ . وَبَعْدَهُ :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انْظُرْ الْخَزَانَةَ ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، وَالْخَصَائِصَ ج ٢ ص ٩٦ ، وَالسِّيَوطِيَّ ص ١٥١ ،  
وَشَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ص ٢٤٣ وَالْعَيْنِيَّ ج ٤ ص ٢٥٢ ، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،  
وَشُرُوحَ سَقَطِ الزُّنْدِ ص ٧١٤ .  
فِي كُلِّ هَذِهِ الْمَرَاجِعِ ( يَا أَبَتَا ) بِالْأَلْفِ .

وقال آخر :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمَر ، كأنه قال : عساک الخیر أو الشر ، وكذلك : عسانی الحديث ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به . وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : ( عسی الغویر / أبؤسا ) .

٣  
٦٠

\*

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسی) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عسای . وخبر لعل محذوف ، والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حماها على ما هو أصلح لها أقول لها : طاعيني لعلی اجسد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلی أفعل هذا الذي تدعوني إليه .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخرانه ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .

(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساک ، وعسانی . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .

وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .

فال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وفال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » . وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .

وفال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » . وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساک وعسانی في موضع نصب بأنه خبر عسی واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الساذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسی الغویر أبؤسا .

وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : لبس الا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو . با أبنا علك أو عساكا . أحدهما ، أن الضمير البارز منصوب بعسی خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .

وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به ، كما في ضربك ريد ، والاسم اما محذوف كما في قوله : با أبنا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس الا .

وأما مذکور كما في قولك : عساک أن تفعل .

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الاول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي في حواز حذف الفاعل ، .

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاى) ، فليس هذا القول شئاً (١) ، ولا قوله : أنا كُأنت ، ولا أنت كُأنا - بشئ . ولا يجوز هذا ، إنما يتفق ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائيهما في التثنية والجمع . وفي حَمَلِ المخفوض الذى لا يجرى على لفظِ النصب ، مثل قولك : مررت بعُمرَ . استوى فيه الخفض . والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب . كما أدخلت النصبَ على الخفضِ . فهذان مُتَوَاحِيَان . والرفعُ باثنٍ منهما .

وأما (لولا) فنذكر أمرها في بابها (٢) إن شاء الله .

\* \* \*

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ ريدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .  
وأصلُّه (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ ريدا يأتينا بخير . ولعلَّ عمرُ يزورها - فإنما مجازُ هذا الكلام من القائل . أنه لا يَأْمَنُ أن يكون هذا كذا .  
والخبر يكون اسماً ، لأنها بمنزلة (إن) . ويكون فعلاً . وظرفاً ؛ كما يكون في (إن) تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . ولعلَّ زيدا في الدار . ولعلَّ ريدا إن أتيتَه أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاك فان سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الطاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت : لولاك فمسا الدليل على أن الكاف مخفوضه دون أن يكون منصوبه ؟ »

وضميرُ النصب كضميرِ الخفضِ مفعول . انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبه لكاتب المون قبل الماء كهولك رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَبَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع طاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ وان كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أسببه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

ورغم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يسنوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟

قال أبو العباس والذي أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن نقول : لولا انت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتمم لكنا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، وبدعى الوجه الآخر ، فنجيره على بعده .

(٢) نكلم عنها في باب بلى هذا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عطف في الانصاف مسأله لخلاف البصريين والكوفيين في الام) لعل الأولى ص ١٣٥ - ١٣٩ ، وقد رجح مذهب الكوفيين في أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ، لأنه خبر ابتداء ، وقال الله عز وجل / : ( لعل الله  
يحدث بعد ذلك أمرا ) (١) وقال : ( فقولاً له قولاً لبنا لعله يتذكر أو يخشى ) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ، لأن المصدر يدل على الفعل . فمجاز  
المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب ( عسى ) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللأى يدغتك أجداً (٤)

\* \* \*

ومن هذه الحروف ( كاد ) ، وهى للمقاربة ، وهى فعل . تقول : ( كاد العروس يكون  
أميراً ) (٥) ، و ( كاد النعام يطير ) (٦) .

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جمل المبرد هنا اقترا ن خبر لعل بأن انما يكون فى الشعر .

وقال فى الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقترا ن غير الجيد ، قال فى جـ ٢  
ص ٢٤٢ « وكذا الماضى منه ( أوشك ) ووقعت بأن وهو أجود وبغير ( أن ) ، كما كان ذلك فى  
( لعل ) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل ( لعل الساعة تكون مريباً ) ،  
و ( لعله يتذكر أو يخشى ) ، و ( لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللأى يدغتك أجداً  
وفى المفصل للزمخشري جـ ٢ ص ١٩٦ وقد جاء فى الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة

قياساً على عسى »

وقال ابن يعيش جـ ٨ ص ٨٧ وقى به بعد من حيث ان ( لعل ) داخلة على المبتدا والخبر  
والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدا فى المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن  
والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، اذ كان  
معناها الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول ( أن ) فى خبرها .

وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز فى الشعر أيضاً لعل أن أفعل بمنزلة حسيت ان  
أفعل . »

وقال ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى . .  
وبحرف التنفيس قليلاً » .

(٧) قال التبريزى : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أرجوك ، لان تلم  
بك ملمة .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهى فى الفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ،  
وفى شرحها لابن الأنبارى ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥  
وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل جـ ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب فى شروح سقط  
الزند ص ٥٥٧ الى منتشرة وليس فى ديوانه .

(٥) فى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكاً  
لعزته فى نفسه وأهله .

(٦) فى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع  
منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قول الله عز وجل: ( إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ) (١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها . ولم يكذب ، أى : لم يدن من رؤيتها . وكذلك : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ) (٢) . فلا تذكر خبرها إلا فعلاً (٣) ، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته . .  
فهى بمنزلة قولك : جعل يقول . وأخذ يقول . وكرب يقول . إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر جاز له فيها ما جار في ( لعل ) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفى كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسلس ثعلب ص ١٧٠ .  
(٢) التوبة . ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما ( كاد ) فانهم لا يذكرون فيها ( ان ) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد . . .  
وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبهه بوعى . .  
وأجاز الرضى اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .  
وفال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة احاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه الا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن الا غير مقرون بأن . . »  
(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت بروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره » . .  
يصف منزلاً بلى حتى كاد لا يتبين له اترويقال مصح الشيء بمصح ، اذا ذهب وانظر الجوالقى ص ٣٠٤ .  
وقبله :

\* رَبْعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى \*

فال ابن يعيش قبله :

\* رَبْعٌ عَفَاهُ الدُّهْرُ طُولًا فَاَمَحَى \*

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على أنه مما نسب اليه ، ولرؤبة أرجوة اخرى على هذا الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤ :

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ آخِرٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أَنْ يَفْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و ( من ) تعليلية متعلقة بكاد لا بمصح ، لانه صلة أن .

والبلى : مصدر بلى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم في الغالب .

الخرانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العيني ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١ والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

## هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

٣  
٦٢

وهو باب (لولا)

اعلم أنَّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدلُّ عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمته . فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبدُ الله بالحضرة . أو لسبب كذا لأكرمته .  
فقولك : (لأكرمته) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .  
و (لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .  
تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا . إنَّما هو شيءٌ لم يكن من أجل ما قبله .

و (لولا) إنَّما هي (لو) و (لا) ، جُعِلتا شيئاً واحداً ، وأوقعنا على هذا المعنى (٣) .  
فإن حذفنا (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى . فصار الشيء في (لو) يَجِب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » .  
وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما ( لكان كذا وكذا ) فحديث معلقٌ بحديث (لولا) وأما عبد الله فانه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفع عليه . زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبني عليه الذي في الاصمار كان في مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في رمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام ، كما حذف الكلام من أمالا » .

وفي الانصاف مسألة الخلاف في رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالي الشجري ح ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و (لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معناهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واخصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لاتقع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتقع إلا على فعل<sup>(١)</sup> . فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مُضَمَّر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بمعل يفسره ما بعده . وكذلك .

٣  
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيبَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أراد . لو لطمتني ذاتُ سوارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزله (لولا) ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى أن ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا بتبدأ بعدها الأسماء .  
و (لو) بمنزله لولا وإن لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عر وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) « وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سميع لوفوع غيره « وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .  
(٢) الاسراء ١٠٠ .

(٣) اسنشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرينين : أول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .  
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمسلم من فصلة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومخنارات ابن الشجرى ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .  
(٤) رواه في كتابه العاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمني ، ثم قال : أى لو لطمني رجل . . . وحدثنى المازني قال . سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمني ، ويقول السحيون لطمني . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمني . . .  
وفى مجمع الأمال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمني ، والمعنى لو ظلمني من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولأن العرب قلما تلبس الاماء السوار . . .

وفى الامير على المغني ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحام الطائي . أسر في حى من العرب ، فقاتل له امراه رب المنزل : افسد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد في المجاعة ، فنحرها ، وقال : هذا فصدى ، ملطته جارية فقال ذلك . . . » .  
وانظر مقدمه ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الأمثال .

## وقال الشاعر

لَوْ غَيَّرَكُمُ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)  
(فغيركم) يختار فيها النصب ؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنك جئت  
لأكرمك ، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إنَّ) و(أنَّ) .

---

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والامر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجريز في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبه ، على اضممار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى أن نحسب لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان من فتح الهمزة . وانظر الجزء الثانى ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .



## هذا باب

### المقصور والمدود

فلما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك نحو : مغزى ، لأنه (مفعَل) .  
فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ، كما تقول : غزاً ، ورعى  
فتقلب (الواو) والياء ألفا ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلها إذا كانت  
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب  
ألفا ، لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان  
آخره متحركاً قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : معطى ، ومغزى ، لأنه  
مفعَل . فهو بمنزلة مُخرَج ومُكْرَم ، وكذلك : مُستعطي ، ومُستغزى ؛ لأنه بمنزلة مُستخرج (٢) .  
فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

\* \* \*

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فعل يفعل) ، والفاعل على فعلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يفرق  
فرقاً . وحلِر يحلر حلراً . وبطر يبطر بطراً وهو بَطِرٌ ، وحلِرٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والمدود لابن ولاد  
ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو  
واؤه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب  
ولا رفع ولا جر ، » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل  
انما تقع أواخرها من بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشياء ذلك ، لأن معطى  
مفعَل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدل على أنه  
منقوص ، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة  
الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعَل ، وأما هما بمنزلة مخرج ، » .

ونظير هذا من المعتل : هوى يهوى هوى ، لأن المصدر يقع على فعل ، ألا ترى أنك تقول :  
الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هو . وطوى يطوى طوى وهو طوى (١) .

وما كان مصدرا لفعل يفعل الذى الاسم منه أفعل أو فعلان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعشى / ؛ لأنك تقول : عشى الرجل فهو أعشى . والعشى ؛  
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف . لأن الرجل أقنى (٢) .

وأما (فعلان) فنحو الصدى . والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان . وطوى  
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظي فهو ظمان والمصدر  
الظم ، وعليه فهو علهان . والمصدر العله (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه  
فعل ، فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لأنه فعل . يدلك على ذلك نظائره من  
غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل  
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر  
من أن أذكره لك .

مصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل وإذا كان فعل فهو واو أو ياء وفعت بعد فتحة  
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت  
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطس . ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .  
وكرت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو السعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو  
الغوى » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل  
يفعل ، وكان الاسم منه على ( أفعل ) . لأن ذلك فى غير بنات الياء والواو إنما يجيء على مثال  
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به درر ، وللأشتر : به شسر ،  
وللأقرع : به قرع ، وللأصلح : به صلح ، وهذا أكثر من أن أحصيه لك .

فهذا يدل على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لأنه فعل وذلك قولك للأعشى : به  
عشى ، وللأعشى : به عشى ، وللأقنى : به قنى ، فهذا يدل على أنه منقوص . . »

القنا : أحديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء ( من المقصور والممدود  
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨ ) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وإذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ،  
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو  
عطشان ، وغرث يفرث غرثا وهو غرثان ، وظم يظم ظما وهو ظمان ، فذلك مصدر نظير ذا  
من بنات الياء والواو ، لأنه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلان له فعل ، وكان فعل يفعل ،  
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى  
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،  
عله : خبث نفسا .

ونظير الأول: عور فهو أعور، والمصدر العور. وكذلك الحول، والشترا (١)، والصِّلَع، ونحو ذلك.

\* \* \*

ومن المقصور كل اسم جَمْعُه (أفعال) مَّا أوله مفتوح، أو مضموم، أو مكسور وذلك نحو قولك: أقفأ، وأرجأ يا فتى؛ لأنَّ الجَمْع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعْل؛ نحو: جَمَل، وأجَمال وقتَب وأقتاب، وصَنَم وأصنام.

فإن كان مكسورا فنحو قولك في معي: أمعاء، لأنَّه بمنزلة ضِلَع وأضلّاع. وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معي (٢) مقصور.

فأما (ندى) فهو فَعْل؛ وجمعه الصحيح أنداء فاعلم، وعلى ذلك قال الشاعر:

/ إذا سَمَقَطَ الأنداء صِينَتْ، وأُشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عليها المعاوِزُ (٣)

فأما قول مرة بن محكان.

في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أنديّة ما يُبَصِّرُ الكلبُ من ظِلَمَائِهَا الطُّنْبَا (٤)

(١) الشتر: انقلاب في جفن العين الأسفل، وهو مصدر فعله من باب فرح.

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور العياص عنون له بقوله: باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منصوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه.

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال: المعاوِز: الساب النى يتبذل فيها الرجل، وهى دون الثياب التى يجمل بها واحدها: معوز.

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على العباس أنداء كما قال السماع .. »

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ نوب حبير: موشى وأنسد .. البيت.

قال أبو علي: وهو من التحبير.

والبيت من زائفة السماع المشهورة في صفة فوس. برد: أن هذه القوس تغطي بالثياب النفيسة إذا سقطت الابداء خوفا عليها أن يفسد أوبارها. الديوان ص ٤٣-٥٣، وهو في معجم مفاتيح اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤، وشروح سقط الزند ص ٤١٩، ص ١٥١٤.

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فحسة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان .. البت فتكسبرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فصال فصار لذلك ندى وأندية كغذاء وأغذية .. » =

فلقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازؤه مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :  
 .الامح ، وهذا كير ، وليالى ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالى ، ولمحة وذكر لا يُجْمَعان  
 على مفاعل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنما أراد جمع نَدَى ، أى : نَدَى القوم الذى يُقيمون فيه ، فيُضيفون  
 وَيَفْخَرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

يَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلُ (١)  
 فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ عَلَى الْمُقْصُورِ بِنِظَائِرِهِ .

\* \* \*

= وقال في ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجمال ، ثم  
 كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفي المصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أنديه أن تكون جمعا  
 لمحدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جبال وفى جبل جمال  
 ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :  
 انه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مل جمل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد  
 فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و ( فعال ) من أنية الجمع الكثير ، وقد قبل هو جمع  
 ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأفسر من ذلك أنه فى معنى الرذاذ  
 والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البغدادي فى شواهد السافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد  
 يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى النساء ذات مجالس يجلس فيها الاشراف والاغنياء لأطعام  
 الفقراء .. »

وفى سبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود  
 الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وان كان فى الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الجبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها فى

الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الاول فى قصيدة هبيرة بن أبى وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،

وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى  
 ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى  
 ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما فى المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .

= والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لِفُعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ ؛ نحو : رُقِيَّةٌ ورُقَى ، وَلِخِيَّةٌ وَلِخِيَ ، ورِشْوَةٌ ورُشِيَ ، ومُدْبِيَّةٌ ومُدِّي . وقد قالوا : مِدْيَةٌ ومِدَّى ؛ لَأَنَّ نظيره من غير المعتل : كِسْرَةٌ وكَسَرَ ، وقِطْعَةٌ وقِطَعَ ، وظُلْمَةٌ وظَلَّمَ . فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ على المقصور بهذا وما أَشْبَهه (١) .

\* \* \*

ومن المقصور كلُّ ما كان مؤنَّثًا لِفُعْلَانٍ ؛ نحو : غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لَأَنَّ مؤنَّثه سَكْرَى ، وَغَضْبَى ، وَعَطْشَى (٢) .

\* \* \*

ومنه ما كان جَمْعًا لِفُعْلَى ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصَا والقُصَى .

\* \* \*

ومنه ما كان مُؤنَّثًا في (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كَذَا ؛ لَأَنَّهُ يَكُون على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندبه : الأفنية ، والندى والنادى . المجلس .

وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقبل أوب : وصل اللبل بالنهار مع الامعان .

والبيت لسلامه بن جندل السعدي من قصيدة فى المفضلات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأتبارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد التسافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المفاتيح ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .

(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعاً لفعلية بكسر الفاء أو لفعلية بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروء وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفريئة وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .

فإن كانت فعلية المكسورة الفاء من ذوات الواو فإنك نصم فى الجمع فنقول : كسوة وكسى ورسوة ورسى وربما كسر أوله فى الجمع فيفعال : كسى ورسى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد

فأما (فعلية) إذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فإنك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فإن كان مكسور الأول كسرت الاول فى الجمع ، وإن كان مضموماً ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .

والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الاعرف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يفاس على ذلك » .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعه واحدها فعلة ( بكسر الفاء ) أو فعلة ( بضم الفاء ) فهى مفصورة ، نحو : عروء وعرى ، وفريئة وفرى » .

(٢) فى المفصور لابن ولاد ص ١٣٠ « ومما يعلم أنه مقصور أن نرى المؤنث على ( فعلى ) والمذكر على ( فعلان ) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى » .

قولك : هذا الأكبر ، وهذه الكبرى ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

\* \* \*

ومن المقصور ما لا يقال له : قُصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وقَدَالِ لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلَافِهِ بنحو ما ذكرناه .

\* \* \*

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتُبدَلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أو تحريك ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرك لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياء أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَنَيْتَهُ على (فَعَالٍ) ؛ نحو : شَرَّاب ، وَقَتَّال ، وَحَسَّان ، وَكَرَّام ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاء ، وَغَزَاء [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت ، وقولك : قُرَّاءُ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

\* \* \*

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَطْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منفوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فإذا تكلموا به منعوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحه أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا والبشر وأشجاء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَالِ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبلى وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تفدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت باؤه أو واؤه بعد ألف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاءً ، وأغزيتَه إغزاءً (١) .

\* \* \*

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لاستفعلت ، نحو : استقصيت استقصاءً ، واستنديت استنداءً  
لأنَّه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لقولك : انفعَل ، وافتعَل (٣) ؛ لأنَّه يأتي بمنزلة الانطلاق والاقتدار ؛  
لأنَّ ما قبل اللام ألفٌ رائدة ؛ نحو : اختفى اختفاءً . وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسَمِّه نفسه  
على نظيره من الصحيح .

\* \* \*

وكلُّ جَمْعٍ من هذا الباب على (أَفْعَلَه) فواحدُه ممدوداً (٤) . نحو : رداء وأرديه . وكساء / وأَكْسِيه ،  
وإناء وآنية . ووعاء وأوعية ؛ لأنَّ نظيره جِمار وأخورة ، وقَبال وأَقْبلة (٥) .

\* \* \*

ومن الممدود ما كان جَمْعاً لَفَعْلَةٍ من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو : فَرَوَة وفراء . ومن  
قال : جَرَوَة قال : جراء فاعلم ؛ وكذلك كَبَوَة (٦) وكِواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت  
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن نجىء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس  
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأسياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن  
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه  
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد الف ، فانت تسدل على الممدود ،  
كما يستدل على المنعوص بنظيره من غير المعتل ٠٠٠ » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومنل ذلك الاشتراء ، لأن استتريت : افتعلت بمنزلة  
احتفرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الرء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت  
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثنى  
أفعلة فواحد ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحد : فناء ، وأرسبة ، فواحدة : رساء » .

(٥) في اللسان : قبال الفعل بالكسر : زماها وفيل : هو مل الزمام الذي يكون في الاصبع  
الوسطى والتي نليها ، وانظر اللسان أيضاً في (سجع) .

(٦) الكورة — بالفتح ويضم — : الخرق في الحائط . والجروء : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرِيَّةٌ وَقُرَى فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ قُرَى (فُعِلَ) وَلَيْسَ عَلَى فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعْعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَابُ ؛ نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصَحَافٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١) .

\* \* \*

وَمِنَ الْمَمْدُودِ كُلِّ مُصَدَّرٍ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَى الصَّوْتِ . فَمِنْ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ، وَالْعَوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هَذَا مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ النَّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّعَاجُ .  
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فَمِنْ مَدٍّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَرَكَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقَازِ ، وَالنَّفَاضِ (٣) وَقَدْ لَمْ تَجِدِ الْمَصْدَرَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعْعَالًا) قَالِمًا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

\* \* \*

(١) فِي الْمَقْصُورِ لِابْنِ وَلاَدٍ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَسَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَمْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : رَكُوتٌ وَرُكَّاءٌ ، وَقَسْنُوتٌ وَقَسَاءٌ ، وَشَكُوتٌ وَشُكَّاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصَحَافٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْكُوتَ كُوى ، فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : كُوتٌ بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصْرُ إِنَّمَا أَتَى عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةٍ وَقَوَى . فَأَمَّا قَرِيَّةٌ وَقُرَى فَهُوَ سَنَادٌ عَلَى الْفِيَّاسِ الْمَطْرُودِ » .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمِمَّا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَمْدُودٌ : أَنَّ نَجْدَ الْمَصْدَرِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الْعَوَاءُ وَالِدُّعَاءُ وَالزَّقَاءُ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخُ وَالنَّبَاحُ وَالْبَغَامُ » .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبُكَاءُ ، قَالَ الْخَلِيلُ : الَّذِينَ قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحُزْنِ » .  
فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَلاَدٍ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيُمَدُّ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدِّهِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرِهِ جَعَلَهُ كَالْحُزْنِ » . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ تَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلَ ، وَمَدَّ الثَّانِي لِمَا قَرَنَهُ بِالْعَوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .

الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَعِيرِ وَالسَّحَاجُ : صَوْتُ الْبُغْلِ .

(٣) مِثْلُ لِلنَّظِيرِ وَلَمْ يَمِثْلُ لِلْمَمْدُودِ ، وَفِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ الْقِمَاصُ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَمْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقَبَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنَّفَاضُ » وَانْظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَفَايِيسِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

النَّفَازُ كَفَرَابِهِ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ تَسْبِيهِهِ بِالطَّاعُونَ تَنْفَرُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ .

النَّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفَضَ .

(٤) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَلِمًا يَكُونُ مَا ضَمَّ أَوَّلُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مَنْقُوصًا ، لِأَنَّ (رَفْعَالًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مُصَدَّرًا مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ الْيَسَاءِ وَالْوَاوِ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لَا عَرَفَ غَيْرَ الْهَدْيِ وَالسَّرَى وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .



واعلم أنَّ من الممدود مالا يُقال له : مُدٌّ لكذا ، كما لا تقول : / وَقَعَ حمارٌ لكذا إِلَّا أَنْكَ  $\frac{3}{70}$  تَسْتَدِلُّ بِالنَّظَائِرِ (١) .

\* \* \*

واعلم أنَّ كُلَّ ممدود تُثْنِيهِ وكان منصرفاً - فَإِنَّ إقرار الهمزة فيه أَجُود ، نحو : كَسَاءَان ، ورداءَان ، وقد يجوز أن تُبَدِّل الواو من الهمزة فتقول : كَسَاوَان ، ورداَوَان ، وليس بِالْجَيِّد .  
فإن قلت : قُرَّأَوَان فهو أَقْبَح ، لَأَنَّ الهمزة أَصْل ، وليست مُنْقَلِبَةٌ من ياءٍ أَوْ واوٍ . وهذا جائز .

فإن كان مُلْحَقاً كان أَحْسَن ، على أَنَّ الهمزة أَجُود . وذلك : عِلْبَاوَان ، وَجِرْبَاوَان ، لَأَنَّ الهمزة مُلْحِقَةٌ ، وليست بِأَصْل ، ولا مُنْقَلِبَةٌ من شيءٍ من الْأَصْلِ .  
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كَسَاءَان قال : كَسَائِي ، ومن قال : كَسَاوَان قال : كَسَاوِي .  
فإن كانت الهمزة لِلتَّائِيثِ لم يكن إِلَّا بِالْوَاوِ ، نحو : حَمَرَاوَان ، وَحَمَرَاوِي (٢)

\* \* \*

والمقصود إذا كان على ثلاثة أَحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَوَان .  
فإن كان من ذوات الياء قلت : رَحِيَان ، فَرُدَّت الياء .  
فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أَوْ غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بِالْيَاءِ ،  
نحو : حُبْلِيَان ، وَمَغْزِيَان ، وَحُبَارِيَان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حَبَارِيَات ، وَحُبْلِيَات (٣) .  
فأما في النَّسَبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / أَلْفُهُ واواً من أَىِّ الْبَابِيْن كان ، نحو : رَحْوِيٌّ ، وَقَفْوِيٌّ . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .  
ونذكر بعد هذا مَجَازَ وَقُوعِ الممدود والمقصود ، لِيُعْلَمَ ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ .  
أما المقصود فَإِنَّمَا هو على أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء . »

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦ ، ١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا كَانَ يَكُونُ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلْهَى ، وَمَرْمَى ، وَمُسْتَعْلَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٌ :  
فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَنْبَطَى ، وَعَفْرَنَى ، وَأَرْطَى .  
وَالْتَأْنِيثُ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صَيَغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يُقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوُ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْزَى ، وَمَلْهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمَدْخَلٍ .  
وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَنْبَطَى فَلَا تُهْمُ أَصْلُ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَنْبَطَى مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ ،  
وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مُلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسُلَيْبٍ ، فَأَلْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ  
أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مُلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

٣  
٧٢

\* \* \*

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ؛ وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ،  
لِلتَأْنِيثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .  
فَأَمَّا سِقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .  
وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حَرْبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فَاعِلٌ - تُلْحَقُ بِسِرْدَاحٍ ، وَشِمْلَالٍ .  
وَفُعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلٌ فَيَمُنُ أَسْكَنُ الْوَاوِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قُسْطَاطٍ (٢) .  
وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ .  
إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

- 
- (١) نقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول ص ٢٠٤-٢٠٥ .  
وقرقرى : أرض باليمامة ( البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ ) . والعفرنى : السديد .  
(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيعيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا  
في كتابه المذكور والمؤنت الورقة ٨ فقال :  
« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان  
مفتوح الاول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الاول نحو قولك قوباء وخنساء فاعلم  
فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان بكسور الاول نحو علباء واخوانه فملحق  
بسرحان وسرداح ، والمفتوح الاول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء » .  
وشملال كعلباء ، وحرباء ملحقة بسرداح لأن اللام الثانيه زائدة . وحنبطي وجحنفل ملحقان  
بسفرجل .

## هذا باب

### الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون ( الألف واللام (١) )

اعلم أنَّ هذا الباب عبرة لكلِّ كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .  
فإذا قلت : قام زيد / ، فقليل لك : أخبر عن ( زيد ) ، فإنما يقول لك : ابن من قام فاعلاً ،  
والحقه الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمر موضعه الذى كان  
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتهما  
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنك  
وضعته موضعَ زيد فى الفعل ، و ( زيد ) خبر الابتداء .  
وإن شئت قلته بـ ( الذى ) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .  
فـ ( الذى ) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .  
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصة (٢) .

(١) أطلال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل  
هذه الاطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه  
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املا  
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادى فى  
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تجبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة  
الفعلية خاصة ... ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس  
وعسى وليس ، لا يجىء منه اسم فاعل ولا مفعول ... » .

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستعاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه  
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الالفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالآلف واللام - لم يجز ، لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار) (١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فإلهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار ؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

$\frac{3}{74}$

---

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً ( حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩ ) .

وقال الرضى ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

## هذا باب

### الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل فى قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب) اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أخوك . ف (الهاء) ضمير الآخر ، وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان فى المسألة ، و (أخوك) خبر الابتداء ، وهو الألف واللام فى الحقيقة ، لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقيل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار) فى المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك مُحالا ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة ، والمضمر لا يكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضى ح ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونها » .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُسند اسمًا - لأنَّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعًا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف<sup>(٢)</sup> التي تقع لمعانٍ ؛ لأنها لا يكون لها ضمير .  
فكلُّ ما كان مّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلّة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .  
ولا يُخبر عن ( كيف ) ، و ( أين ) . وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛  
لأنَّها للاستفهام<sup>(٢)</sup> .  
ولا يُخبر عن أحدٍ وأخواته<sup>(٣)</sup> .

$\frac{3}{76}$

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الناس وهو وضع الضمير العائد الى  
الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضمن هذه  
الانبياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج  
كل ما لا يصح تأخير كضمير الشأن .. »

ويخرج كل اسم فيه معنى السرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين  
لتصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... »  
وقد جمعها وشرحها البغدادى فى الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

## هذا باب

### الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثانى .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم فى موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك فى الدرهم . ولكن قد يقع فى موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تقدم الذى أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغى أن يوضع كل شئ فى موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

\* \* \*

واعلم أن الفعل يتضمن ضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُد من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه ، وعمر تضربه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين : فان سئلت اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى ، كما تعدى الأول وذلك قولك . أعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠ » .

(٢) فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المنكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفعل ، لأن ما فى أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما ينصل =

فإن وضعت في موضع (تضريه) (ضاريه) - قلت : زيد ضاربُه أنا ، وعمرو ضاربُه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر تعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطيه أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى المضمير المنفصل . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

$\frac{3}{78}$

= باوآخر الافعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - اذا عنبت نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجعفر نكابه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر الى ابراز الضمير الذي هو انا وانت . ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل ( مكرمه ) ( مكاتبه ) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .



## هذا باب

### الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، ونزلت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .  
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .

/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .  
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تُخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا ٠٠ » .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول ، لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ٠٠٠ » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول  
الثانى ممّا يصحّ موضعه / إن قدّمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا ، وعلمت  
خلفك زيدا .  $\frac{3}{80}$

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .  
وب(الذى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلفك .

وإن كان المفعول الثانى فعلا ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .  
وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

## هذا باب

### الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهنّ

إعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه : الابتداء والخبر ، وإنّما دخلت (كان) ، لتُخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك ، وإنّما صُرّفنَ تصرّف الأفعال لقوّتهنّ ، وأنّك تقول فيهنّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنّ جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإنّ بعض النحويّين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنّما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وُضع موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنّك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

---

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .  
(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .  
وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .  
وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ، لأنَّ معنى : ( ظننت زيدا أخاك ) إنما هو :  
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : ( إنَّ زيدا أخوك ) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا  
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان  
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .  
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .  
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأوَّل أجود ، لما قد ذكرته لك في باب ( كان ) (١)  
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير به ( كان ) - فقد ذهب  
في اللفظ . ما يقوم مقامَ الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأوَّل ، لأنَّ له اللفظَ والمعنى ،  
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّه بِلَبَانِهَا (٢)  
فهذا جائز ، والأحسنُ ما قال الشاعر :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيباً  
لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيباً (٣)

(١) عقد لكان باباً في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد باباً في ص ٩٦ من هذا الجزء .  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن ( كان ) تجري مجرى الأفعال الحقيقية في  
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .  
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأمواز ، وكان  
إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا  
يريد : نبيذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه .  
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعين ج ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير  
المسائل المسئلة للفارقي ص ٧٠ .  
(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ٣٨١ على إتيان الضمير بعد ليس منفصلاً ، لوقوعه  
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقليل : خبرٌ عن (ضارب) وحده - لم يجوز (١) ؛ لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضارباً عمرو .  
فإن قيل : خبرٌ عن (ضارب عمراً) (٢) قلت : الكائن زيد ضارباً عمراً ، ولك / أن تقول :  
إياه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إياه ضارباً عمراً .

٣  
٨٣

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إياه ضارباً عمراً .  
فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضارباً عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ؛ لأن المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إياه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأن هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفاروقى فى كتابه ص ٧٠ : « وقد روى فى (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا فى كتابنا : تفسير أبيات كساب سيبويه » .

ويقول البغدادى فى الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .  
وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف .  
نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفى ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإياى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانمصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقيباً) معطوفة على جملة (لأنرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرباط محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .  
تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .  
ونسب الأعلم الشعر لعمر بن أبى ربيعة ونسبه صاحب الأغاني الى العرجى .

\*\*\*

وقد ذكر البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض الالفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجُمِّل ثم لا نخشى رقيباً  
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر » .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مرتت زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

\* \* \*

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يَفْعَل) ، ولا يُبنى منها (فَاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إياه منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

$\frac{3}{84}$

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إياه قائم (١) .

\* \* \*

وكلُّ شئ ليس فيه فِعْل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد . وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك . وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنَّه منطلق زيد . فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إنَّ زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار . وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد (٢) إياه حسن وجهه . فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شئ فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شئ .

$\frac{3}{85}$

(١) فى الجمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .

(٢) ما بين المعقوفين تصحيح السيراني .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،  
وبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من  
جهتين :

إحداهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردُّ (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء  
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،  
وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسناً / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو  
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد  
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى  
الذي ؛ لأنّه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا  
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرد باباً لمساألة بعد فراغنا منه  
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥ : « وكذا كل ضمير مستحق لغيره . . كالضمير  
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،  
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقى الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز ، لانا  
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد  
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جعلناه  
عائداً إلى الذي بقى خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس  
في حيز خبر زيد . . . وأن استغنى بضمير جاز الأخبار عن ضمير آخر ، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ ،  
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الأخبار عن أي ضمير شئت منهما . »

وقال الاندلسي : لا يجوز ذلك . . . »

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

## هذا باب

### الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أنَّ كلَّ ظرف متمكِّنٍ فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلَّفَكَ) - :  
أخْبِرْ عن (خلَّفَ) قلت : الذي زيدٌ فيه خلَّفَكَ ، فترفعه ؛ لأنَّه اسم ، / وقد خرج من أن يكون  
ظرفا . وإنَّما يكون ظرفا إذا تضمَّن شيئا ؛ نحو : زيدٌ خلَّفَكَ ؛ لأنَّ المعنى : زيدٌ مستقرٌّ في هذا  
الموضع ، و (الخلْفُ) مفعول فيه .

فإن قلت : خلَّفَكَ واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنَّك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مُبارَكٌ - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنَّه ليس  
بظرف . فهو كقولك : زيد حَسَنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدْتُ كَلَّا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وإمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالثغر والثغرة والعورة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الاولى بالشئ كقوله تعالى ( ماواكم النار هي مولاكم )  
أى : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : ( فعدت ) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة ( تحسب أنه ) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة  
للفظ ( كلا ) .

وجملة المبتدأ وخبره ( كلا الفرجين تحسب أنه ٠٠ ) خبر ( غدا ) ، لأنها من أخوات صار

أو حالية على ان ( غدا ) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رفع على البذل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وإمامها  
تحسب أنه يلي المخافة .



فكلُّ ظرفٍ يُستعمل اسماً فهذا مجازُهُ ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ؛  
لأنَّه لا يرتفع .

وكلُّ ما خبِّرت عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنَّه خبر ابتداء .

فمن ذلك ( عند ) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك ( عندك ) لم يجز ؛  
لأنَّه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً .

٣  
٨٨

وكذلك ذات مرّة ، وسوى ، وسواء ، وبُعَيْدَاتٍ بَيْنَ ، / وسَحَر إذا أردت به سحر يومك (١)  
وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نَصْبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنَّما تُخبر عنه إذا حوّلته  
إلى الأسماء .

\* \* \*

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نَصْبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نَصْبَ الأسماء ،  
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه  
في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين  
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في  
إيقاع الحسين على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبّيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنبارى  
ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبّيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١  
ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للأنبارى ص ٦٩ ، وامالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،  
ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسيمعبد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : ( ويخرج أيضاً كل ما لا يجوز رفعه كالظروف  
غير المتكئة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبُعَيْدَاتٍ بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات .  
» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بغير كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في  
قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسماً  
فيه . . . »

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى في الجزء الرابع .  
وتقدم في الجزء الثانى ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، الحديث عن سوى ، سواء ، وبُعَيْدَاتٍ بين .  
وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) فى الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه فى صحة الإخبار  
عنه . »

= قيل : ليس المصادر واحدة فى ذلك . بل هى ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سَيْرًا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو تصيِّره معرفة ، أو تفرده ، أو تشنِّي فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سَيْرَةً واحدة ، أو سيرتين ، أو السَيْرَ الذى تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرفُ .  
وتقول : سَيَّرَ بزيد سيرا شديدا ، وسير بزيد سيرا تان .

فإن قلت : سَيَّرَ بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ، لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَلَمَّا دُفِنَتْ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لَمَّا نعت .  
فإذا أخبرت عن (الصُّورِ) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصُّورُ .  
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

٣  
٨٩

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .  
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .  
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .  
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تُقمه مقام الفاعل لم يعجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .  
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت المراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...  
وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الاول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وويله رجلا . المازنى يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازنى يجيزه على قبح ، لكثرة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازنى يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالة .

والذى عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبى بكر ...

وانظر الرضى ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ رالهمج ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنَّما هو على قولك : يسرون سيرا .

ولئنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له سِتُون عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد سِتِين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتَّساعٌ ، وحقيقةُ اللغة غيرُ ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُتْنَيْنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِئْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ (٢)

وقال :

\* فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي (٣) \*

وقد استقصينا هذا في بابهِ (٤) ، ولئنما نذكر منه شيئا للإخبار :

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتِّساع قال : اليومُ سِرَّتُهُ ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :  
ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سَوَى الطُّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الإخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المطى بنائم في الليل .

أم غيلان : هى بنت جرير . السرى : سير الليل .  
والمطى : اسم جمع مطية وهى الراحلة التى يركب ظهرها ، أى يمتطى .  
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ .  
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الأصل .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .  
النهال : المرتوية بالدم ، وأصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب .  
ويوم مجرود برب المحنوفة ، وقلهسل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل .

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

\* \* \*

فإن قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير<sup>(١)</sup> : إن نصبتهما نصب الظروف قلت : فرسخين يومين .

والاختيار : أن تقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير يزيد / فرسخان يومين .

٣  
٩١

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران يزيد يومين فرسخان<sup>(٢)</sup> .

وقال الشجرى في أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز حذفه من مظهره إذ كنت نقول : قمت في اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم قمته .

نسبه سيبيويه إلى رجل من بني عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٣٩ والتبريزي ج ٤ ص ١٣٢ والفارقي ص ٧٣ ، وروى في الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هي المسألة التي استطرد إليها الفارقي فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففي هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففي الأصل سبعة أوجه : منها سبعة أو جه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (يزيد) في موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله في موضعه مفعولا بحرف الجر في تقدير النصب . ولك أيضا في فرسخين الرفع والنصب .

ولك في يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من فاعل واحد .

هذا حكم الأصل في المسألة .

فإن أخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (يزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف لا يخبر عنه .

(٢) في الفارقي ص ٧٣ : « فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت إذا أخبرت عن الظرف لم يكن بد من أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل على أنه ظرف ، فإن جعلته مفعولا على السعة جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل . =

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان (١) .  
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسير هما بزيد فرسخان يومان .  
فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان  
وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان يسيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .  
وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو  
مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله  
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما  
أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل / ؛ لظهور فاعله بعده .

٣  
٩٢

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه  
مفعولا على السعة مما يخرج عن معنى الظرف ، ويقلبه الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على  
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان يسيرهما بزيد يومين فرسخان .  
فرسخان : خبر اللذان . و ( هما ) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه  
قول الشاعر :

ويوم شهدناه سُليماً وعامراً قليلاً سوى الطَّعنِ النَّهالِ نَوافله

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضممه  
كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزيد يومين فرسخان .  
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته . فان نقلته  
الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .  
فاما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازوه قوم  
وليس بالجد . . .

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير  
بزيد فيهما يومين فرسخان . . . »

(١) في الفارقي ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين،  
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته  
فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف  
من أجل حذف الضمير مع الالف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن ( بزيد ) »

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين<sup>(١)</sup> وإن قَدِّمَتِ اليومين قلت : اليومان المسير بزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان<sup>(٢)</sup> .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين ، واليومين ، وجعلتِ اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان المسيراهما بزيدهما<sup>(٣)</sup> . بجعل ( الفرسخين ) ابتداءً ، و ( اليومان ) ابتداءً ثانياً ، و ( المسيراهما )

---

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما ظرفان قلت : الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومين .  
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .  
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :  
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو سهلان الخبر .

فان قدمته ( الفرسخين ) على أنه مفعول على السعة قلت :  
الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين .

إذا جعلت اللذان خبراً .  
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين طويلان .  
جعلت ( طويلان ) خبر الفرسخين .  
فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :  
الفرسخان اللذان سير بزيد يومين طويلان .

تريد : سيرهما ، وحذف على ما بيننا أولاً .  
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون انذى قلت :  
الفرسخان المسير بزيد فيهما يومين طويلان .  
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،

وعلى أنهما ظرفان قلت : الفرسخان المسيرهما بزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .  
وانما ذكرت ( طويلان ) ، لان المسير وصف ، ولو جعلته خبراً لم تحتج الى ذكر ( طويلان ) . . . .

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد اخرت ( الفرسخان ) لوجب فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .  
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهاً » .

(٣) في الفارقي ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك ( اللذان ) لليومين ايضاً :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما .  
هذا إذا جعلت ( اللذان ) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :  
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما شديداً ، فان حاولت حذف الضمير من صلة الذى على حد قولهم : الذى ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما الـ .

ابتداء ثالثا ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت <sup>(١)</sup> : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

---

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .  
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل ... ،  
(١) فى الفارقى ص ٧٤ « فان قدمتهما جميعا ظرفين واللذان لليومين قلت :  
الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل ( اللذان ) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .  
فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :  
الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديداً .  
فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديداً خبرهما ، والجملة خبر  
الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الاخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .  
وقال فى ص ٧٥ فان جعلت ( اللذين ) للفرسخين ، وقدمتهما وهما ظرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان- سير يزيد فيهما فيهما هما .  
لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : ( اللذان ) ويكون ( اللذان ) مبتدأ ثالثا و(هما) خبره وعائده فيهما الأول ، لانه ضمير الفرسخين واللذان للفرسخين .  
وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير ( هما ) لهذا المعنى خبرا له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .  
واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : ( هما ) ، ولذلك لا يجوز أن يقع ( شديداً ) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا هائد ...  
فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :  
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما هما .  
ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير  
الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيده اياهما هما .  
وهكذا أخذ الفارقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .  
ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفعل جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

\* \* \*

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيد صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد صاحبه عمرو أو زيد عمرو ، أبوه صالح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .



## هذا باب

### الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)  
٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجل (زيد) ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما تُبدل منه في موضعه ، فتقول : المارُّ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : ( قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ) (٢) ، فوقع البدلُ برّد حرف الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضع آخر : ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنّه ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلاً زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلاً ليّاه زيدٌ ،  
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأوّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجر البدل .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .  
قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .  
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .  
فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .  
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .  
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ، ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .  
والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال ، فجازوه الإختصاص اذ الضمير نفس ما بعده .

ومنع الزيادة ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتغال قبل ان يذكر خبر الموصول ، وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

## هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا عملت الآخر فاللفظ . مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في باب (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : ( وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ) (٢) ، وقال : ( وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ ، مُعْمَلان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يمض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ( والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به ، وجاز هذا الحذف ، لأن خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الأعلام إلى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الأصبعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد . وذكر البغدادي في الخزنة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

$\frac{3}{96}$

فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمرًا فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيد ، وضربته . وتقول : ظنّني ، وظننت زيدا منطلقا إياه . لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدْ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إياه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إياه) مؤخرا لما تقدّم ما يُردّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

$\frac{3}{97}$

فإن أعملت الأول ، وقدّمت (ظننت) - قلت : ظننت وظنّني زيدا منطلقا . أردت : ظننت زيدا منطلقا ، وظنّني ، وإن شئت وظنّني إياه .

وتقول : ظننت ، وظنّاني منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنّني أخواك منطلقا . أعملت الآخر ، والأول فارغ في اللفظ . وهو في المعنى مُعَمَّل لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأول أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأول والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمى في شرح أبيات الجمل وتبهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعلقب معاهد النصيص ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أن قولك. طست زيدا منطلقا إنما وقع الشك في الانطلاق ، والتقدير : زيد منطلق في ظني . وقد مضى هذا مفسرا في أول الكتاب (١). وإنما ذكرنا / هاهنا منه شيئا ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربت وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين ، إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولا لم يقله قبله أحد ، وقوله صحيح يتبينه من سمعه ، ويعلم أن ما كان اصطلاحا -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - : الضارب زيدا والضاربة هو أنا ؛ لأن التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضارب زيدا - كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صلة لنفسه ، فلم يحتاج إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربة هو ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .  
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصل الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه . فان كان ذلك ، أي : وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولا للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد : الضارب زيدا والضاربة هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولا لأول ، لأنه كان يطلب منه منصوبا ، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائدا على ( أنا ) مستترا لجريان الوصف على من هو له ، لأن ( أنا ) نفس ( أنا ) وفاعل الضرب في المعنى ( أنا ) ، ثم جئت بموصول ثان ، لأن ( أنا ) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة ( أنا ) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب ، لتعود على ( أنا ) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : ( هو ) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن ( أنا ) نفس ( أنا ) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ : وتقول في ضربت وضربني زيدا عند أعمال الناني مخبرا عن الباء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا ... وتقول بالألف واللام : الضاربة هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الاخفش : الضاربة هو والضارب زيدا أنا ، والاولى أن يقال : الضاربة زيد ، لأن الاضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من باب التنازع .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا . والصاربي زيد (١) . أظهرت نفسك ؛ لأنَّ الفعل لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربني زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربه هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفعل من قبل الإخبار عنه متعدّيا في اللفظ . فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

٣  
٩٩

فإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويين فيه اختلافا : يقول قوم : الضاربه أنا ، والصاربي زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدّ ، ولا بُدّ أن نعدّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وفال آخرون : تقول : الضارب أنا ، والصاربي زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدّها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أنّ حذفها من صلة الألف واللام رىء جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوّل ، إلا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

٣  
١٠٠

فإنما كان حذفها جيّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد ، والذي ضرب عبد الله زيد ، لأنّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفعل وهو الصلة ؛ ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفعل لا يكون إلا منه ، فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفعل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلا أنّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع في ضمير متصل .  
وبالألف واللام : الضاربي وضربته زيد .  
وعند الاحفش : الضاربي والضاربة أنا زيد بابرّاز ( أنا ) لجرى ضاربه على غير من موله ، »

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،  
إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ؛ لأن الموصول لا بُدَّ من أن يكون  
في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يُستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال  
والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخلل بالكلام ؛  
لأنك بحذفه مُستغنى ؛ ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يُستغنى الفعل ، ولولا  
الفعل لم يكن للاسم وَخَذَهُ معنى إلا أن يأتى في مكان الفعل بخبر .

٣  
١٠١

فإذا قلت : ضرب عبد الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبد الله ، فعرفتني أنه قد كان  
منه ضَرْبٌ ، فصار بمنزلة : قام عبد الله ، إلا أنك تعلم أن الضَرْب قد تعدى إلى مضروب ، وأن  
قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبد الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد  
علمت أن ذلك الضَرْب لا بُدَّ من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت  
المكان ، فإن قلت : (يوم الجمعة) بيّنت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا .  
فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبّنت عن حالك أو حاله .  
وقد علمت أن ذلك الضَرْب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة .  
فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْبُ . فكلُّ هذا زيادة  
في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .  
ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنحو ما ذكرنا .

٣  
١٠٢

(١) قال الفارقي ص ٦ : « وإنما ضعفه ( الحذف ) مع الالف واللام وقواه مع الذى بإجماع  
أن ( الذى ) لما طال الكلام فيه بإجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن  
حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، إذ لا يجوز حذف الفعل ، لأن به تتم الصلة ولا حذف  
الفاعل لأن به يصح الفعل ، ولا حذف الموصول لأن الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل  
المعنى الذى دعا إلى الاتيان به ، فلم يبق إلا المفعول فحذف .  
وليس كذلك الالف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من النقل ، فيوجب تخفيفها ،  
فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيداه الله - . وإليه أذهب وعليه أكثر  
أصحابنا من المتقدمين .  
وجه من أجازوه : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذى ، وكان  
المعنى في الالف واللام وفى الذى واحدا - شبهها بالذى ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ،  
كما يحذفه من صلة الذى » .

وسنأتي على مسائل من هذا الباب على ما أصله النحويون ، ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازني إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إياه أنا<sup>(١)</sup> . تريد : الذي أعطى زيدا درهما ، والذي أعطاه زيد إياه أنا .

فقولك ( والمعطيه ) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأول ؛ لأنه مبني من ( أعطيت ) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

$\frac{3}{103}$

ولو أخبرت بـ ( الذي ) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنك / تجعل الفعلين في صلتهم ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذي أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إياه أنا ؛ فلم تحتج إلى ( هو ) ؛ لأنك ذكرت الفعل ، وإنما تحتج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه ( ضاربه ) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأن الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلا أن يجري على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى ( هو ) ؛ لأنه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التي ذكرنا عن ( زيد )<sup>(٢)</sup> قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي : الذي أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .  
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .  
وأما المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول برد مفعوليه ، وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن ( زيد ) قلت : الذي أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .  
والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام :  
وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياي درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازني قلنا :  
المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى إياه زيد » .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فلن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم<sup>(١)</sup> .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يبين لعلم السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت/ زيدا عمرا) فيكون (عمرو) المدفوع . فإن قدّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرّ الشئ في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأن الإعراب مُبين .

فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحبلى الحبلى - لم يكن الفاعل إلا المتقدّم .

وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ؛ والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأنّ الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنّه خبر ، والابتداء شئ هو هو ، والفعل لك . فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنّهما معطوفتان على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأنّ الأفعال يُعطف بعضها على بعض في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا<sup>(٢)</sup> . جئت بالفعل في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن الدرهم قلت : اندى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الأخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .  
والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .  
والمأزنى يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .  
(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .



فإن أخبرت عن ( زيد ) قلت : الذى أعطيته درهما . وأعطانيه زيد هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ، لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنيت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل . ضرب زيد إياه . فإن أخبرت عن ( الدرهم ) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم<sup>(١)</sup> . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يلبس . وفيما لا يلبس . وتقول : كسوت ، وكسوانى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ، لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فعل متقدم ، وأظهرت ( هما ) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة .

فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسانى زيد جبة . فأعملت الأخير فى هذه المسألة ، إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا .

فإن أخبرت عن ( الأخوين ) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من حذف يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين وكذلك الإخبار عن ( الدرهم ) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم ، وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

\* \* \*

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى . وذلك نحو : ظننت ، وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظان زيدا ذا / مال . والظان هو إياه أنا<sup>(٢)</sup> ، فلا بد من ( هو ) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التام أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا . »

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانِّيُّ زيدٌ<sup>(١)</sup> ، وإن شئت قلت :  
والظانِّيُّ إِيَّاه .

فإن أخبرت عن (ذى المال) قلت<sup>(٢)</sup> : الظانُّ أنا زيدا إِيَّاه ، والظانِّيُّ هو إِيَّاه ذو المال ؛  
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام الأولى لذى المال ، والألف واللام الثانية لذى  
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز فى اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر . تقول :  
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله فى المعنى نحو قولك :  
(صاحبه) و(مالكه) صلح<sup>(٣)</sup> . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانِّيُّ  
هو إِيَّاه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الاول ، كما كان فى الأصل .  
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .  
والمأزنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :  
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .  
فالمتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على  
غير صاحبه .

(١) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك  
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو ظننتك ، وخطتك اياه .  
أظهرت ضمير المفعول فى الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثانى مفعولى  
الظانه لأن أفعال القلوب يجب فى الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت ( أنا ) لجرى  
الصفة على غير صاحبه .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد .

(٢) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن ( أخاك ) قلت :  
الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .  
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .  
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثانى المفعولين  
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .  
وأبرز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفة للألف واللام التى هى الأخ  
والضمير لزيد ، وزيد وان كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب .  
(٣) فى ابن يمشى ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (فلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن  
المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لأن المفسر لا يدل على أكثر من واحد » .  
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف » .

فإن أعملت الثانى فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :  
الظان ، والظانته زيد منطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانته أنا / منطلقا ، والظاننى إياه زيد . فلم تحتج إلى (هو) ،  
لأن الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظان أنا زيدا إياه ، والظاننى هو إياه منطلق . فهذا  
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إياه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛  
وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعد بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،  
وظننت زيدا منطلقا - لا بد من إياه ، وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول  
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ، لأن الشك إنما هو فى المفعول الثانى ؛ لأن الثانى خبر  
الأول ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ، لأنه  
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يُضمَرُ المفعول قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ؛ لأنه مستغنى عنه ،  
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظن  
والشك / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بد من (إياه) .  
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إياه . فهذا باب واحد .

\* \* \*

وكذلك الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدى إلى أكثر  
من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنه فى الأفعال كلها  
ما يتعدى منها وما لم يتعد على طريقة واحدة .

\* \* \*

والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، فلما ، أعلمه ذلك  
غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أن عمرا خيرا  
الناس ، وأعلم الله زيدا أن عمرا خيرا الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت . لارؤية العين .  
 فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خيرا الناس .  
 وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنَّ  
 المفعولين ابتدائية وخبر ، والمفعول الأوَّل كان فاعلا ، فالزَّمه ذلك الفعل غيره . وصار كقولك :  
 دخل زيد في الدار ، وأدخلته إليها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا  
 أخاك زيد .

وإن أخبرت عن ( عمرو ) لم يجوز عندي إلَّا أن تقول : المعلمُ زيدا إياه خالدا أخاك عمرو .  
 فإن أخبرت عن ( خالد ) قلت : المعلمُ زيد عمرا إياه أخاك خالد . فإن أخبرت عن ( الأخ )  
 قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إياه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقلت : المعلمه في بعض هؤلاء  
 المفعولين - التبس الكلام ، إلَّا أن يكون الذي تقول فيه ( المعلمه ) المفعول الأوَّل .

فإن كان كذاك جاز ، وإلَّا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها :  
 وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ ( الذي ) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيرا الناس قلت - إذا أخبرت عن  
 الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خيرا الناس زيد .

وإن أخبرت عن ( عمرو ) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خيرا  
 الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ، كقولك : الذي ضربتُ  
 زيد ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إياه خالدا خيرا الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف  
 على هذا ؛ لأنَّ الحذف يصلح في صلة ( الذي ) إذا وصلت بها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،  
 فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب ، وفي ميت : ميت ،  
 وكذلك صيرورة ، وفيئودة . إنما أضل هذه المصادر (١) : ( فيئول ) ، فالزَّمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجر حذفه ؛ ألا ترى أنّك تقول : الذى ضربت زيد ، ولا تقول : الذى مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية فى الثانى .

٣  
١١٢

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيدٌ - لم يجر حذف ( إياه ) لانفصاله . فعلى هذا يجرى ما ذكرنا .

\* \* \*

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر فى قول النحويّين المتقدّمين ، فإذا انقضّى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخير عنه ، ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن ( زيد ) على قول النحويّين قلت<sup>(١)</sup> : الضارب والضاربة أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير متعدّد : كما كان فى الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيّها المتكلّم قلت : الضارب هو ، والضارب زيدا أنا ، فخرج من هذا الشرط ؛ لأنّك عدّيت الضارب ، ولم يكن متعدّياً فى الفعل ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيداً ، والضارب هو أنا ، فتعدّى ( ضربت ) فى الإخبار ولم يكن متعدّياً فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من أنّ النحويّين جرّوا فيه على الاصطلاح . وإنّما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحقّ الكلام أن يؤدّى فى الإخبار كما كان قبلُ ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

٣  
١١٣

ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيد ، ف قيل لك : أخبر عن ( زيد ) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن ( الدار ) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدارُ ، فجعلت ضمير كلّ شىء تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول فى قول النحويّين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت<sup>(٢)</sup> المعطى والمعطيه زيدٌ درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيدٌ ، وإن شئت والمعطى إِيَّاهُ ،  
فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنَّك عدَّيت (أعطيت) ، ولم يكن متعلِّيا في الفعل .  
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) :-  
المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .  
فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى  
زيدا إِيَّاهُ أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

\* \* \*

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما  
قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلَّا أنَّك في ذلك إذا عدَّيت إلى واحد فلا بُدَّ أنْ تعدَّى إلى آخر .  
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ منطلقا ، والظانُّ أنا إِيَّاهُ زيد (١) .  
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إِيَّاهُ أنا .  
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التى جرت فى قولهم - قلت : الظانُّ هو إِيَّاهُ ،  
والظانُّ أنا زيدا إِيَّاهُ منطلقٌ . فهكذا مجرى هذا فى كلامهم .

$\frac{3}{114}$

\* \* \*

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال بما يتعدى  
إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين فى إعمال الأوَّل :  
أعلمت وأعلمنى إِيَّاهُ زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إِيَّاهُ زيدا عمرا  
خير الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خير الناس .  
/ وإن أخبرت على إعمال الأوَّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيرَ الناس والمعلمه ،  
هو إِيَّاهُ إِيَّاهُ أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

$\frac{3}{115}$

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ « وتقول فى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا متطلقا  
مخبرا عن التاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .  
وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .  
وعند الاخفش : المعلم والمعلمه زيد عمرا عمرا منطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خير الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إياه زيد<sup>(١)</sup> . كل ذلك حسن ، لأن المفعول الأول في موضعه .  
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خير الناس والمعلمى هو إياه عمرو<sup>(٢)</sup> ؛ فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأن الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثاني لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه خير<sup>(٣)</sup>

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذى قلت :

- الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .
- وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .
- هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .
- وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه اياه زيد .
- وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .
- إذا اقتصر على أول المفاعيل . وإن لم يقتصر :
- فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .
- فاياه الأول لعمرو والثاني لمطلقا .
- ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضريك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

- الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .
- وباللام : المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو ؛
- أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأن عائذ اللام لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمة أنا لا لتلبس بالمفعول ... وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى في هذا الباب يوجب ذكر الثالث .
- قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول .
- ولقائل أن يقول : إذا ذكرت في هذا السبب مفعولين فمقط لم يجز أن يكون أحدهما الاول والثانى أحد الباقيين ، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى والثالث .
- بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الاول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الاول .

وتقول سى مذهب الأخفش :

- المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو .
- فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القاسم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .
- (٣) قال الرضى أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :
- الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا اياه منطلق » .

الناس ، وإن شئت قلت . و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس .  
ليقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التبس ولم يبين موضعه ؛  
ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) ؛  
فإنما عرفته أن عمرا خير الناس .

ولو قدّمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما .  
وصار (عمرو) الفائدة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا)  
هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،  
فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعدّه  
كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس . والمعلمي إياه  
إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفما  
ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

---

= والمعلم أنا زيدا عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .  
أبرزت ( أنا ) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعني  
إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت الثاني أعني عمرا لذكر  
الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمني إياه .  
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .  
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، ..

(١) عقد ابن الشجري في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الاشتباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .



## هذا باب

### الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) :  
 الضارب أنا ، والضاربني زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره فيكون الخبر  
 هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأن نظير الفعل والفاعل الابتدائي والخبر ، ويصير قولك (الضاربني زيد  
 متعديا ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا  
 فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة  
 التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربني هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربني) مبتدأ  
 وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ، لأنك احتجت إلى أن يكون  
 مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

ومما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول  
 النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمرة في  
 قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظناني منطلقا ، والظان أنا أخويك  
 منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظان أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الآلف واللام  
 فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما)  
 وهو مضمرة ، ثم تقول : والظان أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة  
 كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ، وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويُبطل  
 ما سواه إن شاء الله .

وفي قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد - فإن الإخبار عن (التاء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربة زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ والموضع فمخالفاً له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن ( القاء ) قلت : الضارب أنا والضاربة زيد ، فتجعل ( الضارب ) مبتدأ ، / و (أنا) خبره ، ولا تُعده ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضارب زيد ؛ لأن الكلام إنما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدى متعدياً ، والمتنع ممتنعاً .

$\frac{3}{119}$

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربة زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضارب زيد أنا<sup>(١)</sup> ، لأن قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظنني أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظننيهما كظننهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواك كان محالاً ؛ لأن قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظناني منطلقاً أخواله فيصير الضمير في ظناني يرجع إلى اللذين .

$\frac{3}{120}$

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربة هو أنا والضارب زيد أنا .

والأولى أن يقال : الضاربة زيد أنا .

وفي الإخبار عن التاء : الضارب هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيد أنا . والأولى : والضارب زيد » .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظنني أخواك منطلقا أن تقول-  
إذا أخبرت عن نفسك- : الظانُّ أنا ، والظانَّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانَّان)  
لك ، وتجعل ( أنا ) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعَدُّ ؛ لأنَّه كان هناك  
غير مُتَعَدٍّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .  
فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيما إن شاء الله .

---

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظنني زيد أخاك مخبرا عن التاء أو  
الياء .. باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

يحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الأخفش : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها . »

## هذا باب

من الذى والى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرها فى ذلك

٣  
١٢١

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتني آتة ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ، وخبراً (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً . أما قوله :

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةُ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من النفر الشم الدين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من النفر اللائى اللائى . فان تفاييرا نحو الذى من فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجرى فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رباضه للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزانه ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « فله جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : ( فاستغاثه الذى من شيعته ) « بفتح ميم من » .

٣  
١٢٢

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك ( الذى ) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك ( فى داره ) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول و ( زيد ) خبر الذى / الثانى ، و ( أخوك ) خبر الذى الأول ؛ لأنَّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجزى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتهما أخواك عنده عبدُ الله . ( فالذى ) ابتداءً ، و ( التى ) ابتداءً فى صلة التى ، و ( اللذان ) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك ( ضربا ) جاريتهما صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقرأ زيد بن على : ( والذين من قبلكم ) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أفحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءه زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكّد له ، لم يحجج الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من النفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لانه انما أتى به للتوكيد .

قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن العياس اذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره اليه ولا يعبدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .

تديره : من النفر اللاتى هم الذين اذا . . . . . وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تخرج قراءة زيد . . . . .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إن الشبابَ وعيشنا اللذ الذى كنّا به زَمَنًا نُسرُّ ونُجذَلُ

انظر مذهب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : ( فى داره ) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظوف و ( عمرو ) خبر الذى الاخير و ( الذى ) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره . و ( زيد ) خبر الذى الاول كأنك قلت : الذى ساكن داره عمرو زيد ، »

\*\*\*

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمنيل والنوحيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبد الله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهما منطلقون إليهما صاحبها أخته . زيد - كان جيذا بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداء في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداء في صلة التي ، و (الذين) ابتداء في صلة الذين ، و (التي) ابتداء في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهما) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأن (التي) وصلتها ابتداء ، و (جاريتهما) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) فقد تمت صلة (التي) الأولى ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحح الكلام .

٣  
١٢٣

(١) في الرضى أيضا : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عتده حسن .

تبتدىء بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيوزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .  
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلتها وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلتها الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .  
والجملة أعنى التي مع صلتها وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في عنده .

والذى مع صلتها المذكورة مبتدأ خبره حسن  
وهكذا العمل ان زادت الموصولات ... ،

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذى أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندى صلة الذي .

## هذا باب

### الإضافة

وهو باب النسب

إِعلم أنَّك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذى نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخفِّفها لئلا يلتبس بياء الإضافة التى هى اسم المتكلم<sup>(١)</sup> . وذلك قولك : هذا رجل قَيْسِيٌّ ، وبَكْرِيٌّ ، وكذلك كلُّ ما نسبته إليه .

\* \* \*

واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره ، وكانت الياءُ ساكنةً ، فحذفها جائزٌ ؛ لأنَّها حرف مِيتٌ ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

وسببويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه<sup>(٢)</sup> . وذلك قولك فى النسب إلى سُلَيْمٍ : سُلَيْمَى ، وإلى ثَقِيفٍ : ثَقَفِيٌّ ، وإلى قُرَيْشٍ : قُرَشِيٌّ .

(١) فى سببويه ج ٢ ص ٦٩ « باب الإضافة وهو باب النسب ، اعلم انك اذا أضفت رجلاً الى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءى الإضافة .  
فان أضفته الى بلد ، فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة . » .

\* \* \*

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة فى حشو الشعر من اللحن ، وقد لحن أبا نواس فى ذلك وقال : إنما يجوز ذلك فى القوافى .

انظر الموشح ص ٢٦٧ ، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) فى سببويه ج ٢ ص ٦٩ « فال الخليل : كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تجدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس .  
فمن المعدول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل : هذلى ، وفى فقيم كنانة : فقمى وفى مليح خزاعة : ملحى ، وفى ثقيف : نفقى . » .

\* \* \*

وفى الخصائص ج ١ ص ١١٦ « وأما ما هو أكثر من باب شئى ، ولا يجوز القياس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثقيف : نفقى . وفى قريش : قرشى . وفى سليم : سلمى . »

فهذا - وإن كان أكثر من شئى - فإنه عند سببويه ضعيف فى القياس ، فلا يجوز على هذا فى سعيد : سعدى ولا فى كبريم : كرمى . . . . .

وإثباتها كقولك في نُعَيْر : نُعَيْرِي ، وقُشِير : قُشِيرِي / ، وعَقِيل : عَقِيلِي ، وتَمِيم : تَمِيمِي .  
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجه حذف الباء ؛ لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبْعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَذَمِي ، وفي ضبيعة : ضَبْعِي (١) .

فأما قولهم في الخريبة : خُرَيْبِي ، وفي السليقة : سَلِيقِي (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغ به الأصل ؛ نحو : لِحَحْت (٣) عينه ، و (اِسْتَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .  
فإن كانت الباء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِير : حَمِيرِي ، وفي عَثِير : عَثِيرِي .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس »  
وذلك قولك في ربيعة : ربعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي جذيمة : جذمي ، وفي جهينة : جهني ، وفي قتيبة : قتيبي . . .  
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحذوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، اذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .  
حذية : بفنح الجيم ، ضبيعة : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٦٢ .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سليقي للرجل يكون من أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولكن سلقِي أقول فأعربُ      ولست بنحوي يُلوكُ لسانه

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لاحت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .



## هذا باب

### النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة

واعلم أنه لا بُدَّ من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير .

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها ، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .  
 فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أُسَيْدٍ : أُسَيْدِي ، وإلى هَيْنٍ : هَيْتِي ، وإلى  
 مَيْتٍ : مَيْتِي . لا يكون إلا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استئقلا  
 للإدغام في حروف اللين ، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .  
 فأما التخفيف الأول فهو قولك في مَيْتٍ : مَيْتٌ ، وكذلك في سَيْدٍ : سَيْدٌ ، وفي هَيْنٍ :  
 هَيْنٌ ، ولَيْنٍ : لَيْنٌ .

ويلزم التخفيف باب صيرورة ، وقِيدُودَة ، وَكَيْنُونَة ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان  
 كَيْنُونَة ، وصِيرُورَة ؛ لأنها فيَعْلُولَة .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون فعْلولة ؟

قيل له : لو كانت فعْلولة لخالفت ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول ، وكنت .  
 نقول : كَوْنُونَة ، وَقَوْدُودَة ؛ لأنها من القَوْد ، والكَوْن ؛ ألا ترى أن (مَيْت) لو كان (فَعْل) لكان  
 مَوْتٌ ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فَعِيل . فهذا أمر واضح (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة أحدهما  
 في الأخرى .

وذلك نحو : أسيد وحمير وليبد : فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ،  
 وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم ، فلما  
 كثرت الياءات وتقاربت وتوالى الكسرات التي في الياء والذال استئقلوه فحذفوا ، وكان  
 حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم ، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من  
 الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكراهيتهم هذه  
 المتحركات ، فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيء هو في النقل مثله .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثاني ص ١٢٦ - ١٢٧ ،  
 ٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

## هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حرف لين

٣  
١٢٦

/ اعلم أن ما كان من ذلك على فعلٍ فإنَّ الألف مُبدلة من يائه أو واوه . وذلك قولك : رحاً ، وقفاً ، وعصاً .

واعلم أنَّ النسب إلى ما كان من الياء كالنَّسب إلى ما كان من الواو . وذلك أنَّك تَقَلِّب هذه الألفَ واواً مِنْ أَىِّ البابين كانت . تقول فى قفا : قَفَوِي ، وفى عَصَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصَى ، ورَحَى . تقول : حَصَوِي ، ورَحَوِي .

ولنَّما قَلِّبت الألفَ المنقلبة من الياء واواً ؛ لكراهيتك اجتماعَ الياءات والكسرات (١) ، فصار اللفظ فى النسب إلى المقصور الذى على ثلاثة أحرف واحداً .

\*\*\*

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبتَ به فى النسب إلى (فَعَلٍ) فقلت : عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفى النسب إلى الشجى : شَجَوِي ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات والكسرات . وأنت فى غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالى الكسرتين والياءين . فهذا هاهنا أَوْجَبَ (٢) .

\*\*\*

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والسواو التى الياءات والواوات لاماتهم اذا كان على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصاً للفتحة التى قبل اللام . تقول فى هدى : هدوى ، وفى رجل اسمه حصى : حصوى ، وفى رجل اسمه رحي : رحوى ، فانما منعهم من الياء اذا كانت مبدلة استنقالات لاظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها الى ما يستخفون انما كانوا يظهرونها الى توالى الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريباً من أميى ، فلم يكونوا ليردوا الياء الى ما يستثقلون ، اذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون . . . » . وانظر أسرار العربية ص ٣٧٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذى قبل الياء مكسوراً فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالمضاف اليه فى السباب الذى فوقه . وذلك قولهم فى عم : عموى ، وفى رد : ردوى ، وقالوا كلهم فى الشجى : شجوى . »

٣  
١٢٧

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النِّجْرِ : نَمَرِيَّ ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِيَّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ  
سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعِلَ) ، / وَ (فَعَلَّ) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا تَكْرَهُ .  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي سَمُرَةٍ : سَمُرِيَّ لَا غَيْرُ (١) .

\* \* \*

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَلَّ) وَ (فَعِلَ) جَرَى مُجَرًى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ  
الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَذَلُّوْ ، وَنَحْيِي ، وَجَرُّوْ فاعِلِم .  
عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِيَّ ، وَنَحْيِيَّ ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحَقَتْ  
شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ،  
فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءً .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةٍ : طَلْحِيَّ ، وَإِلَى حُمْدَةٍ : حُمْدِيَّ .  
فَأَمَّا قَوْلُ بُونَسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبَوِيَّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

\* \* \*

= وذلك لأنهم رأوا ( فعل ) بمنزلة ( فعل ) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع  
توالي الحركات . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ . وإن أضفت إلى ( فعل ) لم تغيره ، لأنها إنما هي كسرة  
واحدة . كلهم يقولون : سمرى . . .

(٢) عرّص في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسب لهاء التأنيث فقال : « الهاء كياء  
النسب . تقول : بطة وبسط وتمرّة وتمرّ ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع  
إلا الهاء ، وكذلك تقول : زنجى وزنج وسندى وسند ، ورومى وروم ، ويهودى ويهود . فلا يكون  
بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، إنما تصغر ما قبل الياء ثم تأتي بها  
في أي وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء . . . » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف  
الذي قبل الياء ساكناً ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً .

وذلك نحو : ظبي ورمي وغزو ونحو . تقول : ظبي ورمي وغزوى ونحو ، ولا تغير  
الياء والواو في هذا السبب ، لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزو فلا تغير الواو ،  
كما تغير في غد ، وكذلك الإضافة إلى نحو وإلى العرى .  
فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً :

فمن الناس من يقول في رمية : رمي . وفي ظبية : ظبي . وفي دمية : دمي . وفي فتية :  
فتي ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمي ونحو ، فتجري مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع  
وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت إلى شيء وليس فيه ياء . . .  
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية : ظبي ، ولا ينبغي أن يكون في القياس  
إلا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسنُ في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قُبْحٌ ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لويّ ؛ لأنّها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلَةً فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخْتى : بُخْتى فاعلم ، وإلى بَخَاتِي : بخاتى فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأتى الإضافة ؛ لأنّ ياءى الإضافة تُعاقِب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طَلْحَة : طَلْحِي ، وإلى حَنْظَلَة : حَنْظَلِي . وإنما عاقبتها ؛ لأنّه يُؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنّهما يَحُلُلان مَحَلًّا واحدا . ألا ترى أنّك تقول تمر ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلّا الهاء .

= وأما يونس فكان يقول في طبية : طبيوى وفي دمية : دموى ، وفي فتية : فتوى . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوى كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة . حيوى ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة » .

فان أضفت إلى لية قلت : لويى ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى ان تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير ، ومن قال : أميى فال : حيى ، وكان أبو عمرو يقول . حيى وليى وليسة من لويت يده لية » . وأنظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التى كانت فى الواحد اذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء فى حذيرة اذا قلت : حذار ، » .

وفي اللسان : جمل بختى وناقّة بختية : وهى جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتى غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنَجِيٌّ وَزَنَجٌ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إِلَّا الياء المشددة ؛  
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلَمَّا كانت الهاءُ تُحذف لِياءِ النسبِ / كان حذْفُ الياءِ لها أَوْجِبَ ؛ لِأَنَّكَ لو أَقَرَرْتَهَا كُنْتَ  
تَجْمَعُ بَيْنَ أَرْبَعِ ياءاتٍ مع العِلَّةِ التي ذَكَرْنَا مِنْ مُضَارَعَةِ الهاءِ . فعلى هذا فَأَجْرِ هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

---

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

## هذا باب

### الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره

ياء مُشددة ، والأخيرة لامُ الفعل

اعلم أنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك فإن الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفا ، ثم انقلبت واوا ليأني النسبة ؛ كما تعجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عدى : عدوى ؛ لأنك لما حذفت الياء التي تزيد في ( فعيل ) صارت ( عد ) . فاعلم على وزن عم ، فذهبت بفعل إلى فعل لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عدوى ؛ كما قلت : عموى .

ومثل ذلك النسب إلى أمية . تقول : أموى . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنك نسبت إلى ( فعل ) .

وكذلك قصى . تقول في النسب إليه : قصوى .

/ فعلى ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣  
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ : باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن .

وذلك قولك في عدى : عدوى . وفي غنى : غنوى . وفي قصى : قصوى . وفي أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائد فأنما تبقى التي تصير ألفا . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .  
وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أموى ، فلا يغيرون . . .

## هذا باب

### النسب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ، نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني ؛ لأن الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي<sup>(١)</sup> ، وفي غلام زيد<sup>(٢)</sup> : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علماً ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسب إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم<sup>(٣)</sup> .

(١) قى سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فأما ما يحذف منه الأول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة ، فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة . »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكرى ، كما قالوا في ابن دعلج : دعلجى ، فوُضعت الكنية عندهم موقع ابن فلان . »

(٢) في شرح الشافيه للرضى ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب إلى المركب الاضافى الا مع العلمية كابن الزبير وامرى القيس » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف إليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الأول بمنزلة لو كان علماً مفرداً ، لأن المجرور لم يصر الاسم الأول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة إذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرؤي . فكذا هذا واشباهه .

وسالت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس . »

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسَى ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِيّ ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَمِيّ<sup>(١)</sup> . والوجهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعِلَ هذا لعلَّ اللبس .

٣  
١٣١

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلونَ للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليعرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا .. فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس » .



## هَذَا بَاب

### الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنما النسب إلى الصّدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبَك : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هُرْمَزَ : رامي<sup>(١)</sup> . وقد يجوز أن نشقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي<sup>(٢)</sup> ؛ كما قلت . [في عهد شمس ، وعبد الدار]<sup>(٣)</sup> : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين صم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا » .

كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزله حضرموت .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يصف ، فإذا أضفت قلت : معدي وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدري ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .

والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافيه ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

## هذا باب

### ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقبة ، أو شعر ، أو جُمَّة / قلت : جُمِّي ، وشَعْرِي . ورَقَبِي : لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمرو (٢) .

$\frac{3}{132}$

\* \* \*

(١) تصحيح السيرافي .

والجمة : مجنم شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ د باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته . فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبه أو جمة أو لحية فلت : رقبى ولحبي وجمي ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما اردت حيث قلت جماني : الطويل الجمة . وحيث قلت لحياني : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى . وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني واشباهه . . وزعم أبو الخطاب انه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن : روحاني . . »

\* \* \*

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :  
رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .  
سبلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .  
رجل شعشعاني : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمر المشعشعة ج ٢ ص ٧٠ .  
رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .  
رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .  
كساء منبجاني : منسوب إلى منبج ج ٤ ص ٨٠ .  
وسيف هندراني منسوب إلى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرةً ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زَيْنَةَ : زَيَّانٌ (١) .

وإنما الوجه زَبَيٌّ ؛ كقولك في حنيفة : حَنَفِيٌّ ، وفي ربيعة : رَبِيعِي ، ولكنهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بَقِيٍّ : بَقَاً ، وفي رَضِيٍّ : رَضَاً (٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

\*\*\*

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشام يا فتى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى اليائين . والوجهُ يعني ، وشاميٌّ .

ومن قال : يمانى فهو كالتنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تِهَامِيٌّ فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة على وزن يَمَن فتقديره : تَهَم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تَهَام فاعلم . ففتحة التاء تُبين لك أنَّ الاسم قد / غُيِّر عن حَذِّهِ (٣) .

٣  
١٣٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي زَيْنَةَ زباني » . زينة : قبيلة ( الاشتقاق ص ٢٠٣ )

(٢) هي لغة طيء . تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى اليائين ياءى الاضافة قولك في الشام : شَام ، وفي تهامة : تَهَام ، ومن كسر التاء قال : تَهَامِيٌّ . وفي اليمن : يمان .

وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالفاظ عوضا من ذهاب إحدى اليائين . .

فقلت : أرايت تهامة . اليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى اليائين ردوا الألف كأنهم بنوه تهامي أو تهامي . فكان الذين قالوا : تَهَام هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحتهم التاء في تهامة حيث قالوا : تَهَام بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهامي ويماني وشامي فهذا كبحراني مما غير بناؤه في الاضافة ، وان شئت قلت : يمني . .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامي . .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فان قلت : فان في تهامة ألفا فلم ذهب الى أن الألف في تهام عوض من إحدى اليائين للاضافة ؟ » .

قيل : قال الخليل في هذا : انهم كأنهم نسبوه الى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة تهامة ، فاصاروها الى تهم أو تهم ، ثم اضافوا اليه فقالوا : تَهَام . =

وكلُّ شيءٍ سَمَّيْتَهُ باسمٍ من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلّا على القياس (١) .  
 ألا ترى أنّك تقول : تَقِيَّةٌ ، وتُكَاةٌ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئاً اسماً  
 لحُلِفَتِ التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنّها الأضَل .  
 فالْبَدَل يقع لمعانٍ في أشياء تُردّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .  
 وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الباء ، والوجهُ : بَصْرِيٌّ ،  
 ولو سَمَّيْت شيئاً البَصْرَةَ فنسبت إليه لم تقل إلّا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل  
 التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهْرِيٌّ ؛ ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهرَ ،  
 ويخافه ، والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه  
 إلى القياس .

== وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين  
 المثالين جميعاً ، وهما : الشَّام واليمن .  
 وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع نصاً . أنشدنا أبو علي .  
 قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرَقْنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَنْ يَشُقُّهُ لَا يَنْمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين « .  
 وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانه ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الانف  
 ج ١ ص ١١٦ والكمال ج ٨ ص ٩ .  
 (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا اذا صار اسماً في غير هذا الموضع ، فأضفت  
 اليه جرى على القياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » .  
 وفي شرح الشافعية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لأن البصرة  
 في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة » .  
 والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع  
 حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .  
 وقيل : كسر الباء في النسب اتباعاً لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس « .  
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في  
 القديم السن دهري » .  
 في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وافتحها لا يؤمن بالآخرة .  
 من العين » . وانظر شرح الشافعية ج ٢ ص ٨٢ .

## هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

/ أما ما كانت ألفه أصلاً ، أو مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ مَنْصَرَفَةً فِي النِّكَرَةِ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ ، وَالْحَدُّ إِثْبَاتُ  
الْأَلْفِ ، وَقَلْبُهَا وَآوَا ؛ لِتَحَرُّكِ الَّذِي يَلْزِمُهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى مَلْهُيٍّ : مَلْهُوِيٌّ ، وَإِلَى  
مِعْزَى : مِعْزَوِيٌّ ، وَإِلَى أَرْطَى : أَرْطَوِيٌّ (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أَجُودُهَا ، وَأَحَقُّهَا بِالِاخْتِيَارِ ، وَأَكْثَرُهَا ، وَأَصَحُّهَا ، وَأَشْكَلُهَا لِمُنْهَاجِ الْقِيَاسِ حَذْفُ الْأَلْفِ .  
فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى حُبَلَى : حُبَلَى ، وَإِلَى دُنْيَا : دُنْيَى ، وَكَذَلِكَ بُشْرَى ، وَسُكْرَى ، وَدِقْلَى (٢) ،  
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَيَجُوزُ أَنْ تُلْحِقَ وَآوَا زَائِدَةً ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ إِلَى عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ الْإِزْمَةِ لَهُ .  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دُنْيَاوِيٌّ ، وَدِقْلَاوِيٌّ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ حَمْرَاوِيٍّ ، وَصَحْرَاوِيٍّ . فَهَذَا مَذْهَبُ  
وَلَيْسَ عَلَى الْحَدِّ ، وَلَكِنَّكَ وَكَدَّتْهُ ؛ لِتَحَقُّقِ مُنْهَاجِ التَّأْنِيثِ .  
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : أَنَّ تَقْلِبَ الْأَلْفِ وَآوَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ رَابِعَةً ، فَقَدْ صَارَتْ فِي الْوِزْنِ بِمَنْزِلَةِ مَا الْأَلْفُ

(١) فِي سَيَبُويهِ ج ٢ ص ٧٧ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ آخَرَهُ أَلْفٌ مُبَدَّلَةٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ  
نَفْسِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ » .

وَذَلِكَ نَحْوُ مَلْهُيٍّ وَمَرْمَى وَأَعَشَى وَأَعْمَى وَأَعْيَا . فَهَذَا يَجْرِي مَجْرَى مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ،  
وَكَانَ آخِرُهُ أَلْفًا مُبَدَّلًا مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ : حَصَى وَرَحَى .

وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ مِعْزَى وَذَفْرَى فِيمَنْ نُونُ فَقَالَ : هُمَا بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ . .

وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي أَعْيَا : أَعْيَوَى . .

قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ فِي مَلْهُيٍّ : مَلْهُيٍّ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَاسًا . .

وَالْحَذْفُ فِي مِعْزَى أَجُودٌ إِذَا جَاءَ فِي مَلْهُيٍّ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ .

(٢) الدَّفْلَى : شَجَرٌ مِنْ أَخْضَرٍ وَقِيلَ نَبَتٌ وَإِنْ نُونُ كَانَتْ أَلْفًا لِلِإِلْحَاقِ بِدَرْهَمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوُنْ

كَانَتْ أَلْفًا لِلتَّأْنِيثِ كَأَلْفِ ذَكَرَى ( انْظُرِ اللَّسَّانَ ) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيّ ، وَدِفْلَوِيّ . فمن قال هذا فشبهه بمَلْهِيّ / وَمِغْزِيّ أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يُشَبِّهُهَا بِأَلْفِ التَّائِيثِ ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيّ ، وَمِغْزِيّ في النسب إلى مَلْهِيّ ، وَمِغْزِيّ . وهو أَرْدَاُ الْأَقَاوِيلَ (١) ؛ لَأَنَّ الْفَضْلَ هَاهُنَا لَازِمٌ ؛ إِذْ كَانَ أَحَدُ الْأَلْفَيْنِ أَصْلًا ، وَالْآخَرُ زَائِدًا .

\*\*\*

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلّا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَامِي ، وَحُبَارِي ، وَشُكَاغِي . تقول : مُرَامِي ، وَحُبَارِي . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتائيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلّا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف آخرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلّا الحذف ، ولم تكن الألف إلّا للتائيث . وذلك نحو : جَمَزَى . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيّ ؛ لَأَنَّ الْحَرَكَةَ أَخْرَجَتْهُ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فكروها أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف . وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجعله كآخر ما لا يكون آخره إلا زائدا غير منون نحو : حمرأى وضهياوى . فقالوا في دهنا : دهناوى . وقالوا في دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنبي على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول في حبارى : حبارى وفي جمادى : جمادى وفي قرقرى : قرقرى . وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .

وسألت يونس عن مرأى فقال : مرأى جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : ولو قلت : مرأوى لقلت : حباروى ، كما أجازوا في حبلى : حبلى ، ولو قلت ذا

لقلت في مقلولى : مقلولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .

وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا في المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاوزة .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك؛ كما أخرجت قداما عن أن تنصرف / اسم امرأة؛ كما تنصرف هند، ودغد؛ لأنها زادت  
 ٣- ١٣٦ هليها حركة (١) .

\*\*\*

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنها حرف حَي فلا  
 يحذف ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حمراء : حمراوى ،  
 وفي خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قرأ : قرأى .  
 فالهمزة أصل ، وفي رداء : ردائى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقة نحو : علباء ، وحرباء ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف ؛ نحو : علباوى ،  
 وحرباوى . فهو في هذا الحيز أصلح ؛ لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا في رداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه في قرأ لأن الهمزة في رداء ، وكساء  
 مُنقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزوى ولكن جمزى ،  
 لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .  
 • ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قدما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .  
 وقال فى ص ٧٩ : ( وسترى للمتحرك قوة ليست للسكان فى مواضع كثيرة ،  
 جمزى : سريع العدو .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير  
 العدد كان أو قليله .  
 فالإضافة اليه ألا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون  
 الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة ذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه  
 بروكاوى » .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف أكثر عدده أو قل فإنه لا يحذف  
 وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه  
 أن تقرأه على حاله ، لأن الإياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية  
 غير معتلة مبدله » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .  
 وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فلا بدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو  
 أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأ ونحوه » .  
 • وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من  
 يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .  
 هلباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

## هذا باب

### النسب إلى الجماعة

٣  
١٣٧

اعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فَرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو الباب في النسب إليها .

والتَّسَبُّ إلى مساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى أَكْلَب : كَلْبِيٌّ .

وإنما فُعل ذلك ؛ لِتُفَصِّلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لأنَّه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاْفِرِيٌّ (وَمَعَاْفِر بن مرٍّ أخو تميم) <sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من الغبائل : قبلي وقبليه للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وإنما الرباب جماع واحده ربه ، فسبب الى الواحد وهو كالطوائف .

وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ : « وإذا جاء شيء من هذه الابنية التي توقع الاضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي . »

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ،

ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناوي . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . .



وتقول في النسب إلى أكلب من خثعم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .  
ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ، لأنها اسم لبلد واحد .  
وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ، لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائي كان جيذاً ،  
كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبته إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن على حياله ، ثم تجمعهم / قلت :  $\frac{3}{138}$   
ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

---

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما  
يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصاري . وانظر الكامل ج ٨  
ص ٣ - ٤ .

وفي الباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه  
النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد . «  
وفي أصلح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر بن  
اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .  
وانظر جهرة أنساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .  
(١) انظر جهرة الأنساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

## هذا باب

### النسب إلى كل اسم على حرفين

لأعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالث إليه في الجمع بالتاء، أو التثنية فالنسبة تردُّه . لا يكون إلا ذلك . وذلك قولك في النسب إلى أخت : أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَات ، وإلى سَنة : سَنَوِي فيمن قال : سَنَوَات . ومن قال : سَانَتْ ، وَسُنَيْهَة في التحقير قال : سَنَهِي .

وفي النسب إلى أَب ، وَأَخ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ؛ لقولك : أَبَوَان ، وَأَخَوَان ، وكذلك هذا الجمع لا يكون غير ما ذكرت لك .

وإن لم تردَّ الحرف الثالث في تثنية ، ولا جمع بالتاء فأنت في النسب مُخَيَّر : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تردده (١) . وذلك قولك في النسب إلى دَمٍ : دَمِي ، وَدَمَوِي ، وفي النسب إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي في قول سيبويه ، .

فأما الأَخْفَش فيقول : يَدِي ، وَيَدَنِي ، ويقول : أَضَلُّ (يَدٍ) فَعَل ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أَضَلَّه . فهذا قوله في كل هذا .

(١) في سيبويه ج ٤ ص ٧٩ « باب الإضافة إلى بنات الحرفين » .

أعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل أو فعل فأنك فيه بالخيار : أن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وأن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ ( باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » .

وذلك قولك في أَب : أَبَوِي وفي أَخ : أَخَوِي وفي حمى : حمَوِي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتها إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل . لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

وأعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ »

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فان كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون : رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم ، فلا يُحذف  
 ما كان يلزمه قبل الرد<sup>(١)</sup> .

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دمي يذني فهو دم .  
 فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل) ؛ كما تقول : فرق يشرق ، والمصدر الفرق ، والاسم فرق ،  
 وكذلك الحذر ، والبطر ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) <sup>(٢)</sup> قال :

\* جَرَى الدميَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ <sup>(٣)</sup> \*

فأما (يَدُ) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأنَّ جَمْعَهَا أَيْدٍ (وَأَفْعُلُ) إنما هو جَمْعُ (فَعْلٍ) ،  
 نحو : أَكَلْبُ ، وَأَفْلُسُ ، وَأَفْرُخُ .

و(غَدُ) (فعل) ؛ لأنَّ أَصْلَهُ غَدُو <sup>(٤)</sup> .

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط . إلا أن تثبت الحركة ؛ لأنَّ  
 الحركة زيادة ؛ فلا تَنْبُتُ إلا بحجّة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان  
 فقال :

\* إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا <sup>(٥)</sup> \*

وقال الشاعر :

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدُوا بلا فِعْ <sup>(٦)</sup>

/ وإنما كانت الإضافة رادةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم تردَّ تثنية ولا جمع ؛  
 ٣  
 ١٤٠

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ،  
 وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوي . هذا قول الخليل وسيبويه في النسب  
 إلى هذا الضرب . »

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدبي . وفي غد : غدوي وفي  
 حر : حرّحى . والخليل وسيبويه يقولان : غدوي وحرّحى . »

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأنَّ الإضافة أردُّ ؛ وذلك أنَّها مُغيِّرة أواخر الأسماء لا محالة ؛ لأنَّ الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنَّه يلزمها الحذف من قولك : أُسَيْدِي ، وَأَمَوِيَّ ، وَحَنَفِيَّ ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت رادًّا في الإضافة ما يرجع في تثنية أو جَمْع بالتاء لا محالة ، ومخيرًا فيما لم يرجع في تثنية ولا جَمْع .

\* \* \*

واعلم أنَّ كلَّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفًا مزيدًا تجعل عدته ثلاثة فلا يَدُّ من الردِّ ؛ لأنَّك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن تردَّ ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد فيا لا تحذف منه شيئًا ؛ لأنَّه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا اتبعت اللفظ ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أخوي ؛ لأنَّ التاء تُحذف كما تُحذف الهاء في النسب ؛ لأنَّها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأنَّ التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .

فان شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف ،

وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .

وذلك ابن واسم واست واثنان واثنتان وابنة .

فإذا تركته على حاله قلت : اسمي واسني وابني واثني في اثنتين واثنتين .

وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته

الى أصله ، فقلت سموي وسنوي وستهي ... » .

وقال في ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد

فقلت . بنوي . كأنك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنمي ، كما قلت :

ابني واسني .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هي معاقبة .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما ( بنت ) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي

للتانيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التانيث ،

فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبتة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ،

يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فان قلت : بني جائز .. » =

$\frac{3}{141}$

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربي ، وكذلك هو إلى ضاربة .

---

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس  
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : اختي وليس بقياس » .

## هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عِدَّة ، وزنة ؛ لأنَّ الأَصْلَ كانِ عِدَّة ، ووزنة ؛ لأنَّه من وعدت ، ووزنت ، وكذلك رثة من قولك : ورثته رثة ، وجدة .

وكلُّ مصدر على (فِعْلَة) ممّا فاؤه واو فهذه سبيله ، وقدمضى القول فى حذف هذه الواو فى موضعه (١)

فإذا نسبت إلى شئ منه لم تُغَيَّرْ ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عِدَى ، وزِنَى (٢) .

فإن نسبت إلى شئ فلا بد من الرد ؛ لأنَّه على حرفين أحدهما حرف لين ، ولا تكون الأسماء على ذلك . فإنما صلح قبل النسب من أجل هاء التانيث . فإذا نسبت إليه حذفت الهاء . وكان سيبويه يقول فى النسب إليه : وشَوَى على أصله ؛ لأنَّه إذا ردَّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا مذهبه ، ومذهب الخليل على ما تقدّم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : / يدَوَى فيمن ردَّ ، وَغَتَوَى فى غدٍ فيمن ردَّ .

٣  
١٤٢

وكان أبو الحسن الأَخْفَش يقول فى النسب إليها : وشَيَّى ؛ لأنَّه يقول : إذا رددت ما ذهب

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثانى ص ١٢٩ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « باب الإضافة الى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين » وذلك عدة وزنة .

فإذا أضفت قلت : عدى وزنى ، ولا تردده الإضافة الى أصله ، لبعدها من ياء الإضافة لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير ، لوقوع الياء عليها ، ولا تقول : عدوى فتلحق بعد اللام شيئا ليس من الحرف . . .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما نقول في النسب إلى ظبي : ظَبْيٌ<sup>(١)</sup> . وقد مضى ذِكرُ القولين في موضعه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في ثنية ولا جَمْع بالتاء نحو : دَمَوَى ، وَيَدَوَى فإنه لا يردّ في عِدّة ؛ لأنّ الداهب منه ليس ممّا تغيّره الإضافة . وكذلك ما ذهب منه موضعُ العين فغير مردود ، نحو : (مُدّ) لو سميت بها رجلا لم تقل : مُدَلَّى ولكن مُدَيّ فاعلم .  
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يردّ لها ما كان على حرفين إلّا موضع اللام ، لأنّها لا تُغيّر غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما ألحقت الواو ههنا ، كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحذفوا الواو ، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة واشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات ، وحذفوا الفاء . . . »

\* \* \*

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ، وحذفت الواو ، ولم يجز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا قول أبي الحسن الأخفش »

\* \* \*

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« واما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين اولى من تحريك الدال في يد ، لاننا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في الدال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف . وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم اولى ، وليس كونها في الاصل للواو بمانع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلّة من العلل . . .  
ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . »

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زَيْدِي ، فكسرت الدال من أَجْلِ الباء ، ولم تُقَرِّها على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب في الباء ، ولا يكون في اسم إعرابان .  
فأما قوله :

هُمَا نَفْتًا فِي فِي مِنْ فَمَوْنَهُمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ (١)

فإنَّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنَّه من تَفَوَّهَتْ بكذا ، وَجَمَعَهُ أَفْوَاهٍ عَلَى / الْأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنَّها تمنعه التنوين .

٣  
١٤٣

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فَا زَيْد ، ومررت بِنِي زَيْد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنَّ التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنَّهما من مخرج واحد . وإنَّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنَّ الواو من الشفة . ثم تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتَّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى في الفم حتَّى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوْنَهُمَا) فإنه جعل الواو بدلا من الهاء لاختفائها للين وأنَّ الهاء خفية .  
فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِي ، وفَمَوِي .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٣ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لساني ، من : نفث الله الشيء في القلب : إلقاء .

وروي في الديوان تفلا ، والفاء اللينين لا بليس وابنه .

وأراد بالنابج هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله في الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي : رماء .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجي كالكلب النابج .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق فالحا في آخر عمره تائبا إلى الله عز وجل مما فرط من من مهاجراته الناس وقذف المحصنات ، وذم إبليس لاغوائه إياه في شبلبه .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٢ ص ٣٤٦ وشواهد الششافية ص ١١٥ ،

شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافي



ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فعوى<sup>(١)</sup> .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ «وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك ( دم ) على حاله اذا أضاف ترك ( فم ) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام ...»

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تنبنى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .  
فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فعوى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فعوى على كل حال .»

## هذا باب

### النسبة إلى التثنية والجمع

٣  
١٤٤

لأعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حذفت منه الألف / والنون ، وحذفتها لأمرين :  
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .

والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم  
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .

فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيٌّ ،  
وإلى رجلين : رَجُلِيٌّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين  
الواحد المسمى بجماعة (٢) .

وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيٌّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ،  
والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التأنيث إذا قلت في طلحة : طَلْحِيٌّ (٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار إلى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ،  
ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »  
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت  
إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان  
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما  
زيدتا معا ، ولا تثبتان إلا معا وذلك قولك : رجلي ومسلمي . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع »  
وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :  
مسلمتي وتمرتي ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة . . . »

## هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العِطَر : عَطَّار ، ولصاحب البَزّ : بَزَّاز .  
 وإنما أَصْلُ هذا لتكرير الفِعْل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال ، أى : يكثُر هذا  
 منه ، وكذلك خِيَّاط ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه  
 فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّاز ، وعَطَّار .

فإن كان ذا شَيْءٍ ، أى : صاحب شَيْءٍ بُنِيَ عَلَى (فَاعِلٍ) ؛ كما بُنِيَ الْأَوَّلُ عَلَى (فَعَالٍ) (١) ، فقلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٠ « باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعله  
 صاحب شَيْءٍ يزاوله أو ذا شَيْءٍ .  
 أما ما يكون صاحب شَيْءٍ يعالجه فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لصاحب النياب :  
 ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر  
 التى يعمل عليها : حمار .  
 وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى .  
 وأما ما يكون ذا شَيْءٍ ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى  
 الدرع : دارع ، ولذى النبيل : نابل ، ولذى النساب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى  
 اللبن : لابن » .

\*\*\*

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :  
 « وليس فى كل شَيْءٍ من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا  
 لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دفاف » .

\*\*\*

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :  
 « قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة  
 استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

\*\*\*

ورد ابن ولاد المبرد بقوله .  
 « قال أحمد . ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك انه رد دعوى

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارع ، ونابيل ، وناشب ، أى : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَزَّتْ نِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ<sup>(١)</sup>

فأما قوله :

ولبس ندى رُمحٍ فيطعنني به . وليس بذي سيفٍ وليس بنبالٍ<sup>(٢)</sup>

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابيل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

\* \* \*

الدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كأنه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحججه ، وادعى ذلك في زمن لا يرتضى لغته . ولا يحتاج بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع إلى قوله ، وبسبب هذا بلغة وبمنع من التكلم بما امتنع منه .

والنفس إلى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما إذا أضفنا ذلك إلى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد . ما سمعت أحدا مردود الفول فضلا عن منتجع القول نسب بائع البر فيقول : برار ولو سمعه في هذا الوقت لما كان سماعه حجة . .

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تنل عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكه . وهذا مستعمل في أكثر الأمصار إلى سدها ، وليس ذلك بحجة . . . .

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) الست للحطيفة في هجاء الزبرقان بزبد وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحسه امرأه الزبرقان في غيبه ، فحول عنه إلى بى أنفا النافه . والمعنى : أنك وعسدتني بأن توسع على المر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايني ، فلم أجد ذلك كما وصفت .

وروى أن الأصمعي صحفه فأشدد . لا ننى بالصف نامر .

وابطر الحصاص ص ٣ ص ٢٨٢ والاقضاب ص ٢٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسوالي ص ٢٧٢ ، ومعجم المعانيص ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والعصيدة في ديوان الحطيفة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذي النبل ، والكثير فيه نابيل . يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالي وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ١٦٤٠ .

واعلم أنَّ قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَّةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ (٢) . إِنَّمَا هو على ذا . معناه : عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة . وكذلك هم ناصِبٌ . إِنَّمَا هو : فيه نَصَبٌ .

\* \* \*

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاء ؛ نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُتَتِّمٌ ، وطارِقٌ .  
 ٣  
 ١٤٦  
 فما كان من هذا مبنياً على فعل فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ ، وجلستُ فهي جالسةٌ .  
 قال الله - عز وجل - : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جاءَ مبنياً على (أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠  
 (٢) يشبو الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على ان الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكسى ، فعلى هذا لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .

فأل ابن بَرى : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد السيباني :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَبِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ

(٣) الطامب : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

\* \* \*

ذكر ابن سده في المخصص كنسرا من الفاظ النسب التي جاءت على ( فاعل ) والتي جاءت على ( فعال ) أذكر طرفا منها .

أرسته لمجا باصرا . المخصص جـ ١ ص ١١٤ - الاقنصاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق ص ٣٦٢ .

أمسى فؤادى به فاننا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .

رجل فاعل ٤ : ١١١ ساجم ٥ : ٤ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .

رجل لاء ولال . صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .

مطن حليج : مخلوج وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .

رجل نجاد . الذى يعالج الفرس والوسائد بحشوها ويخبطها ٤ : ٧٥ .

لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤوس ٤ : ١٤٣ .

شحام : يسع الشحم ٥ : ٤ . الحجاز ٥ : ٦ .

قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .

معاذ . بفار . فبال . فهاد . ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .

الكلاب : الذى يعلم الكلاب الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .

رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .

السعان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ،  
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى  
الفصل فليس بشئ<sup>(١)</sup> ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر .

= الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .  
الخشب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .  
الخلل : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ٨٦ ، ١٠٦ .  
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .  
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ : يبيع الإلية ١٢ : ٣٦٢ .  
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٣٦٢ .  
الطحاس وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .  
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .  
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقاة ضامر . يوصف به المؤنث  
وهو مذكر .

فانما الحائض وأشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا  
شئ حائض ، ثم وصعوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .  
فزع الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع  
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .  
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .  
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .  
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

ونقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ، لأنك انما أجسرتها على الفعل ، على هى  
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل .  
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « أما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :  
امرأة طالى ، وبكر صامر ؛ وامرأة متثم : اذا جاءت بائنين ، وكذلك طيبة مطفل ومسدن ومتل  
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازة النسب . . . فان كان  
شئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك  
قولك : أشدنت الطيبة فهى مشدنة ، وأملت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك  
قول الله عز وجل : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) لأنه جاء على الفعل المذكور أرضعت  
وعلى ذلك قال الأعشى :

يا جارى بينى فإِنَّكَ طالقة كذاك أمور الناس غادر وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : ( السماء منفطر به ) قال : هو كهولك للدجاجة : معضل .

المعضل : التى قد نشبت بيضنها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ ،

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعين ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص

ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١ =

٣  
١٤٩

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول (١) ، وامرأة مِطْطَار ، ورجل مِطْطَار فهذا على ما وصفت لك .  
فأما قولهم : بغير عاضه (٢) ، وبغير حامض فهو على هذا إنشأ معناه : أنه معتاد للأكل  
الحامض (٣) ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفي أبو بكر بن الأنباري في كتابه ( المذكر  
والمؤنث ) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأه حائض وطالتي وطامت : هي ثعبون مذكور وصف بهن  
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا مذكر ، فقولهم : رجل نكحه ، وكان يذهب الى أنهم  
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، أرادوا . هند شخص  
حائض . . . واذا قالوا زيد نكحه ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحه . هذه ترجمة محمد بن  
يزيد البصري . »

قال أبو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لأننا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص  
حائض ، وشيء حائض - للزمنا أن نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص  
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء أن يقول : هذه امرأة جالس ، ولا نقول :  
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه أن يقول : الحائض يحبض على معنى : الشخص  
يحبض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من الصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛  
لأنهم أرادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت  
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التأنيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة . . . وهذا القول عندي  
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قسام  
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان . . . ومما يدل على صحة  
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا أرادوا  
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا التعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛  
ويقولون : امرأة قاعدة للتي قعدت عن الحبض ، فلا يدخلون الهاء في هذا التعت ، لأنه لا حقل  
للرجال فيه . . « وانظر ص ٤٦ - ٥٠ »

(١) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العِضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .

الواحد : عضاهة ، وعضهة وعضة ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بغير عضهى :

للذى يرعاها ، وبغير عضاهى ، ويقال : ناقة عضهة ، وعضاه ، ترعى العضاه .

(٣) الحِمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكة الابل .

## هذا باب

### المحذوف والمزید فيه

- وتنسیر ما أوجبَ ذلك فیهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قیاسا ؛ لأنَّ العلةَ جاریة فیهِ وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا فی ذلك (١) .

\* \* \*

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذف الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرکا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف . وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم ؛ فإذا وصلت قلت : لم يخش يا فتى ، ولم يرم يا فتى ، ولم يغز يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنك لما حذفت الحركة من يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل ، فبقي كهيئته . فما كان من حذف لعلَّة تشمله فذلك جامع ابابه (٢) .

$\frac{3}{147}$

\* \* \*

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنه لا يكون أمثلا فی بابهِ ، ويكون الحرف الذى فی آخره من الحروف التى أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨

(٢) فی سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان بسكن فی الرفع حذف فی الجزم .  
ثلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الانين والجميع وذلك قولك :  
لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فی الرفع ساكن الآخر . نملول : هو يرمى ، ويغزو ؛  
ويخشى » .



فمن ذلك قولهم : لم أَبْلُ ، ولم يَكُ ، ولا أَدُر (١) .  
 أمّا قولهم : (لَمْ يَكُ) فَإِنَّ الْحَذَّ (لَمْ يَكُنْ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو  
 لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أَقْلُ ، ولم أَبِغْ .  
 فأما من قال : لم أَلْ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنّها ؛  
 تُدْغَمُ فيهما ، وتُزَادُ حيث تُزَادَان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبْدَلُ الألف منهما ،  
 كما تُبْدَلُ منها في قولك : اضربا . إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتحلّ  
 محلّ الواو في قولك : بهرائي . وصنعائي . وتحذف النون الخفيفة ؛ كما تُحذف الياء والواو  
 لالتقاء الساكنين .

٣  
١٤٨

وكانت تكون الأضلّ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك .  
 وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانّت بعلة  
 ليست في غيرها من أنّها عبارة وترجمة . فحذفت لسكونها استخفافا ، فإن تحركت النون  
 لم يحز حذفها . تقول : لم يَكُ زيد منطلقا . ولا تقول : لم يَكُ الرجل ؛ لأنّها تتحرك هاهنا لالتقاء  
 الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

\* \* \*

وأما (لم أَبْلُ) فَإِنَّهُ كَثُرَ في كلامهم . وكان الأضلّ في كلِّ مُطَّرَح ، وكان يقول في الوقف :  
 لم أَبالْ ، فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه  
 الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف . لأنّه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « مما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، واشبهاه  
 ذلك كسره » .

وفال في ص ٣١٠ : « الا ترى انك بقول . لم أَلْ ، ولا تقول : لم أَلْ إذا أردت أقل .  
 وتقول : لا ادر ، كما تقول : بعدا قاض . »

وتقول : لم أبِل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .  
 فالعرب مما يغفرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .  
 وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مصارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المصارع مجزوما بالسكون لم ينصل به ضمير نصب .  
 وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن مسمكا بقول السامر :

فإن لم تَلْ المرأة أَبَدَتْ وَسَامَةٌ فقد أَبَدَتْ المرأةُ جَبْهَةً ضَيْغَمٌ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الاول ص ٢١٩

/ ومنهم من يقول : لم أَبْلِهْ ؛ فيحذف الألف ؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .

فأما قولهم :

وَيْهًا فِدَاءُكَ لَكَ يَافَضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُتَهَالَهُ (١)

فإنه حرّك اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحذف . فيقول : لا تُهَلْ ، ولكن للقافية حرّك ؛ لأنَّ الحدَّ لا تُهالْ ، فتُسكَّن اللام للجزم ، ثمَّ تُحذف الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حرّك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحرّكها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشككة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه . نفسى فداء لك بافضاله . . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام يجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .  
وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر ( يريد اسم فعل أمر ) ، ولحق النونين بعد الكسر علما  
على التنكير يريد . افد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لفصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء .

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في العم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس ( تهله ) بسكون انلام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فأثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرّك اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، ولم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحه اتباعا للألف ، وهذا قول كبير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول أسبه » .

وفي المفصور والممدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يا فضاله أَجْرَهُ الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره » .

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذبل ص ١٤ . ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالنى الأمر بهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى ( هول ، فدى ، ويه ) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفصليات للأنبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، أذ أكثر استعمالهم اياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس منله فى جميع الأشياء ،

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَضُ (١) يا فتى ، وانطلقَ (٢) يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

\* \* \*

وقولهم : ( لا أذِرْ ) زِدْ . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سَبَسَبَا ، وكَلَكَلَا ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

\* \* \*

فأما ما يُزادُ فى مثل قولهم : أمّهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّتى ، ويا أبتى [ فى النداء ] (٤) فإنّ الهاء فى يا أمّتى ، ويا أبتى بدل من ياء الإضافة ؛ / لأنّه من قال : يا أبى لا تفعل ، ويا أمّى لا تفعل . لم يقل : يا أمٌ ، ويا أبٌ ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا من الباء ، ويلزّمها الكسر ؛ لتدلّ على الياء ؛ لأنّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنّها كاسم ضمّ إلى اسم

فأما ( أمّهات ) فالهاء زائدة ؛ لأنّها من حروف الزوائد (٥) . تُزادُ لبيان الحركة فى غير هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمّات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل ( أمّهات ) فى الإنس ، و ( أمّات ) فى البهائم . فكانّها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحد فى موضع الأخرى لجاز . ولكنّ الوجّه ما ذكرت لك .

والآخر إنّما يجوز فى سِعر . تردّه إلى الأصل فنقول : كل واحد منهما أمٌ (٦) فما جاز من زيادة فى هذا أو حملي على الأصل فهو فى الآخر جائز .

(١) نقدم فى الجزء الاول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبّه ( طلق ) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الاول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى بالفتحة . وانظر شرح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف بالضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل ( أمّات ) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ فرجّت الظلامَ بأُمّاتِكا  
شواهد الشافعية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالٍ عَقَّارٍ مَثْنَى أُمّهَاتِ الرِّبَاعِ (١)  
واعلم أنّ (لا أدري) ، و (لم يكن) ، و (لم أبل) يافى الوجّه ، والحدّ والاختيار : الإتمام ؛  
وإنّما ذكرنا المحذوف لما فيه من العلل .  
فأمّا باب عِدّة وزنة ، فمحذوف ذلك الحدّ والقياس .

\*\*\*

والأسماء التى تنقص من الثلاثة لايجوز أن ينقص منها/ شىء إلّا ما كانت لامه ياءً أو واوا ؛  
لأنّها تعتلّ ، أو تكون من المضاعف . فتحذف للاستثقال ، أو يكون خفيّاً . فيُحذف لخفائه .  
وعرف الخفاء هو الهاء .

٣  
١٥١

فأمّا ما حُذِفَتْ منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يَدَى . والمحذوف ياء . يَدُكَ  
على ذلك قولهم : يَدَيْت إليه يدا . وتقول فى الجمع : أيدي .  
وكذلك (دَم) من دَمِيت .

فأمّا ما حُذِفَتْ الهاء منه (فشفة) ؛ لأنّها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سُنَيْهه .  
وسأهت ، ومن قال : سُنَيْه جعل المحذوف واوا من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .  
فإن قلت : (مُدّ) قد حذفت التون منه (٢) ؛ فإنّما ذلك لمضارعها حُرُوف اللّين ، وقد ذكرنا  
دخولها فى مَدْخِلِيَّهِنَّ ، وبَيِّنَاه تبييناً واضحاً ، وذكرنا حروف الزوائد . ومواقع زيادتهن . وبَيِّنَاه  
تبييناً يُعْنَى عن إعادته (٣) .

(١) قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالٍ عَقَّارٍ : الاوصاف الثلاثة بالجر على الوصف لسيّد أو فارس فى البيت فلب . وسبغت فى أصل المسصب بالرفع على قطع النعت .  
والرباع بالكسر : جمع ربع بضم ففتح وهو ما ينتج فى أول نناح الابل ، وخص أمهات  
الرباع ، لأنها أصغر الابل .  
ومنى : أى واحدة بعد أخرى .

والبيت للمسيح بن بذر البربوعى من مبيد فى المضلّبات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها  
للانبارى ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .

والخزاه ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافيه ص ٣٠٨ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧

(٣) بعدم ذلك فى الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) فى الجزء الأول  
ص ٢٣٢ والجزء الثانى ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٢

وعن المحذوف من (دم) فى الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣

وعن المحذوف من (شفة) فى الجزء الثانى ص ٢٤١

وعن المحذوف من (سنة) فى الجزء الثانى ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

## هذا باب

### ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

إِعلم أَنَّ حَقَّ الأَسْمَاء أَن تُعَرَّب جُنَحَ وَتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرَف فلمضارعتة <sup>٣</sup>  
 ١٥٢ الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرَف إِنَّمَا هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفَضَ ، فمن تَمَّ لا يُخَفَضُ  
 ما لا ينصرف إلَّا أَن تُضَيَّفَه أو تُدْخِل عليه ألفا ولاما ، فتُذْهِبَ بذلك عنه شَبَه الأفعال ، فتردُّه  
 إلى أَسْلَه ؛ لأنَّ الذى كَانَ يُوجِب فيه تَرْك الصَّرَف قد زال (١) .  
 وكلُّ ما لا يُعَرَّب من الأَسْمَاء فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .  
 وسنذكر من هذه الأَسْمَاء جُمْلَةً تدلُّ على جميعِها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّا قد  
 أحْكَمْنَا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا يصرف اذا أدخل عليه الألف واللام أو  
 اضيف اجر ، لانها اسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور ، كما يدخل فى  
 المنصرف . ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ،  
 لأنه إنما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

\*\*\*

وصريح كلام المبرد هنا يعيد أن المتنوع من الصرف معرب فى كل أحواله ، لأنه أنسبه  
 الفعل ، فمع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .  
 وبشبه لذلك أيضا قوله . لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقبا من الغاب  
 الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن تطلق ألقاب الاعراب على الغاب البناء والعكس  
 أيضا .  
 والرضى وابن يعيش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لا يصرف مبنى فى حالة الجر على  
 العنسخ .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال  
 الجر مبنى على الفتح ، لخصفه وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضعيفة ، فحذف علامه  
 الاعراب مطلقا ، والتنوين ، وبني فى حاله واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون  
 كالعمل المشابهة فى المعرى من الجر » .

وفال ابن بعبس ج ١ ص ٥٨ « على أن إبا الحسن وإبا العباس - رحمهما الله - ذهبا  
 الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى  
 سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : « كَمْ » ، و « أَيْن » و « كَيْفَ » ، و « مَا » ، و « مَتَى » ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميع المبهمة .

ومنها : الذى والذى ، ومنها : « حَيْثُ » .  
واعلم أَنَّ الدليل على أَنَّ ما ذكرنا أسماء - وقوعها في مواضع الأسماء ، وتلاديتها ما يؤدّي به سائر الأسماء .

\* \* \*

أَمَّا ( مَنْ ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ فى الدار . وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمن أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

نكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلَتْ ، ونكرة / إذا نَعِيت ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .  
وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ، كما تقول : أزيدُ ضربك ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،  
وبمن مررت ؟ كما تقول فى زيد .

$\frac{3}{153}$

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يأتك تأتبه . « مَنْ » مرفوعة على تقدير : إن يأتك زيد تأتبه ،  
وتقول : مَنْ تُعطي يُكرمك على تقدير : زيدا تُضربُ ، وكذلك بمن تَمُرُّ أهْرُزُ به . فهذا قد أوضح  
لك أَنَّها اسم .

فأما ما بُنِيَتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَتْ الإعراب لمضارعته - فإنها ضارعت فى الجزاء ( إن ) التى هى  
حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف ( هَلْ ) .

فأما فى الخبر فلا يجب أَنْ تُعرب ، لِعَلَلِ منها :

وهوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أَنَّها فى الخبر لا تَمُّ إِلَّا بصلة فإنما تمامها صلّتها ،  
والإعراب بأواخر الأسماء ( ١ ) .

\* \* \*

( ١ ) فى أسرار العربية ص ٣٠ « فأما ( من ) فإنها بنيت ، لأنها لا تخلو اما أن تكون استفهامية  
أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .  
وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط

وان كانت اسماً موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .  
وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة .

وتكلم المبرد عن معانى ( من ) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،  
ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حرّكت بالفتح للياء التي قبل أواخرها .  
فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فَمَا مِنْ ضَمٍّ آخرها فَإِنَّمَا أَجْرَاهَا مُجْرَى الغايات ؛  
إذ كانت غاية ، وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .  
وكلُّ مَبْنِيٍّ مُسَكَّنٍ آخره إن ولي حرفاً متحرّكاً ؛ لأنَّ الحركات إنما هي في الأصل للإعراب ،  
فإنَّ سَكَنَ ما قَبْلَ آخره فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فهذه حالُ المبنيةِ إلّا  
ما ضارع منها المُتَمَكِّنَةُ ، أو جُعِلَ في موضع لعلّة بمنزلة غير المتمكّنة ، وقد ذكرناه في الكتاب (١)  
وسنعيده في هذا الباب ، لأنّه موضعه .

\* \* \*

ومن المبنيات (أَمْسٍ) ، نقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .  
وإنَّمَا بُنِيَ ؛ لأنّه اسم لا يَخُصُّ يوماً بعينه ، وقد ضارع الحروف .  
وذلك أنّك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فَإِنَّمَا تَعْنِي اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت .  
عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فَإِنَّمَا هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما  
وقعت عليه . وتنتقل من شيء إلى شيء ، وليس حَدُّ الأسماء إلّا لزوم ما وُضِعَتْ علامات عليه .  
وحيث زيد جالسٌ . فحيث انتقل زيد / (فحيث) مُنْتَقِلٌ معه . فَمَا كَسَرَ آخر (أَمْسٍ)  
فالاتقاء الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء السابق ص ٢ ، ٣  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :  
ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيته مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل  
الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس .  
ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبني تميم يكسرونه في أكثر المواضع  
في النصب والجر ... »  
وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أَمْسٍ) فأنما بنيت ؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف ،  
لأن الأصل في أَمْسٍ : الأَمْسُ ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب  
أن تبني .  
وأنما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في  
التحريك لالتقاء الساكنين ... »  
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢  
ص ٣٦٠ .

وإنما كان الحدُّ الكسْرُ لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذى تحركه فى الفعل كسرتة ، لأنَّك لو فتحتَه لالتبسَ بالفعل المنصوب ، ولو ضممتَه لالتبسَ بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتَه عُلِمَ أنه عارضٌ فى الفعل ؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه .  
وإن كان الساكن الذى تحركه فى اسم كسرتة ، لأنَّك لو فتحتَه لالتبسَ بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبسَ بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرتة لكلاً يلتبسُ بالمخفوض ، إذ كان المخفوض العرب يَلْحَقُهُ التنوينُ لا مَحَالَةً ؛ فلذلك كان الكسْرُ اللازمُ لالتقاء الساكنين .

\* \* \*

فأما الغايات فهصروفة عن وجهها ؛ وذلك أنها ممَّا تقديره الإضافة ، [لأنَّ الإضافة] (١) تُعرفُها وتُحقِّقُ أوقاتها ، فإذا حذفت منها . وتركت نياتُها فيها - كانت مُخالِفةً للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها . وكان محلُّها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .  
فلما أُزيلت عن مواضعها أُلزِمَت الضمُّ . وكان ذلك دليلاً على تحويلها ، وأنَّ موضعها معرفة (٢)

(١) نصحيح السبرائى .  
(٢) فى سيوبه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحجب ، فانهم يحركونه بالضمه . وقد قال بعضهم حجب . سهوه بأين .  
ويدلك على أن قبل وبعد عبر ممكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين .  
لا تقول قبل وأنت تريد أن نننى عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العننه ، فلما كانت لا نمكّن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات » .  
يريد مسوبه بعوله : « لا تقول . هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المنية لا تقع حبرا . كما لا تقع حالا ولا صفه .  
فى أسرار العربيه ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين الى ما بعدهما ، فلما اضطرعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمه واحدة - سرلا مسرله بعض الكلمه . وبعض الكلمه مسمى ، قال الله تعالى ( لله الأمر من قبل ومن بعد ) .

وانما بنيا على حركه ، لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركه تميزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .  
وقيل : انما بنيا على حركه ، لالتقاء الساكنين والعلل الصحيح هو الأول .  
فان قبل فام كانت الحركه ضمه ، فل : لو جهن : أحدهما : أنه لما حذفت المضاف اليه بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة نعويضا عن المحذوف وتقوية لهما .  
والوجه الثانى : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البناء ، فلو بنوهما على الفتحة أو الكسر لالتبس حركه الاعراب بحركه البناء . . .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن بعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠



وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب / وذلك قولك : جئت قبلك ، وبَعْدَكَ ، ومن قبلك  $\frac{3}{156}$  ومن بعديك . وجئت قبلاً وبعداً ، كما تقول أولاً وآخرًا .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلاً وبعداً . وجئت من قبل ومن بعد . قال الله عز وجل : ( لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ )<sup>(١)</sup> وقال : ( وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ )<sup>(٢)</sup> .

وقال في الإضافة : ( وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ )<sup>(٣)</sup> و ( مِنْ تَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ )<sup>(٤)</sup> وكذلك جئت من علو . وصَبَّ عليهم من فوق ، ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة . وكذلك من دون يا فتى .

\* \* \*

و (حيثُ) فيمن ضمَّ وهى اللغة الفاشية<sup>(٥)</sup> . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)<sup>(٦)</sup> . فهى غاية ، والذى يُعَرِّفُها ما وقعت عليه من الابتداء والمخير .

وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و (حيثُ) ظرف من المكان<sup>(٧)</sup> . ولكنَّ ظروف الزمان دلائل على الأفعال ، والأفعال توضَّح معانيها .

ولو أفردت (حيثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ، كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتهما ، ومشاركتها إياها بالإبهام ، فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف . ٨٠

(٣) آل عمران . ١١

(٤) الفتح ٢٤

(٥) فى سببويه ج ٢ ص ٤٤ ( وقد قال بعضهم : حيث . شيهوه باين ،

(٦) الاعراف . ١٨٢

(٧) فى سببويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيثُ فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه زبد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا ، »

قمت ، / وقمت حيثُ زيدٌ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدٌ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

\* \* \*

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إنما بُنِيَتْ لما مضى منه ؛ ولما لم يأتِ .  
نقول : جئت وذهبت ، فيُعْلَمُ أنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سأجيء وسأذهب ،  
عُلِمَ أَنَّهُ فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى  
مُمَيِّزٌ : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالْفِعْلِ : إنما هو مُضَيٌّ الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :  
الذي فعل فيه ، أو عُرف فيه ، أو حَدَّثَ له فيه حادث ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يخرج زيد ، فقد أضفته إلى هذه الجملة ، فاتَّصل بالفعل لما فيه من  
شبهه ، وأتبعه الفاعل ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا  
يوم خروج زيد في المعنى ، و( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعَهُم من النُّطق . واتَّصل  
بالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يفتح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا  
أوصفت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : ( إذا ) و ( حيث ) » . تقول : إذا عبد الله تلقاه  
فاكرمه ، وحيث زيدا تجده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويفتح ابتداء  
الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد  
بجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله  
حالس ، واجلس إذا عبد الله جلس . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وإنما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه  
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،  
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن إلى الناس  
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،  
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيسه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،  
والأماكن لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر ، أو  
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم فدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على  
حذف مضاف ، أي يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .  
(٣) الرسائل : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفعل والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إلا الفعل ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :  
 ٣  
 ١٥٨  
 آتيتك إِذْ زيدٌ أميرٌ ، وآتيتك إِذْ جاء زيد .

فأما جواز الوجهين في (إِذْ) ؛ فلأنَّ الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنَّهما جملتان .  
 فأما امتناع الابتداء والخبر من (إِذَا) فلأنَّ (إِذَا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا بالفعْل .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ؛ كما تحتاج حروف الجزاء (٢) .  
 تقول : إذا جاء زيد فأعطه ، وإذا جئتني أكرمك .  
 فإن قلت : أكرمك إذا جئتني : (فأكرمك) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف  
 الجزاء : أكرمك إن جئتني .  
 فكلُّ ما كان من أسماء الزمان في معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الابتداء  
 والخبر . والفعل والفاعل .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يأت فلا يُضاف إلا إلى الفعل إذا كان كذلك . تقول :  
 جئتك يوم زيدٌ أميرٌ ، وآتيتك يوم قام زيد .  
 وتقول في المستقبل : آتيتك يوم يقوم زيد . ولا يجوز : يوم زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما ( إذ ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :  
 جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في ( فعل ) قبيحة نحو قولك : جئت إذ  
 عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن ( إذا ) الشرطية يجوز اضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر  
 المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :  
 « والرفع بعدهما ( إذا ) وحيث ( ٢ ) جائز ، لأنك قد ابتدئ الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس  
 حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جالس » .  
 والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في  
 ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » .  
 يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقوم ذاك ،  
 وقال الله عز وجل - ( هذا يوم لا ينطقون ) ، و ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) .  
 وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسّعوا بذلك في  
 الدهر ، لكثرة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف  
 الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه « .  
 وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) (١) . وقال : ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ) (٢) .

\* \* \*

فَأَمَّا ( إِذَا ) التي تقع للمفاجأة فهي التي تَسُدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد ، وكَلِمَتِكَ فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكَلِمَتِكَ ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغْنِي عن الفاء ، وتكون جواباً للجزاء ؛ نحو : إن تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : فَأَنَا أَفْرَحُ (٣) . قال الله عز وجل : ( وَلَئِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) (٤) [ فقولهُ : ( إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) ] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

٣  
١٥٩

وقوله : إن تَأْتَنِي فَلَكَ دَرَهْمٌ فِي مَوْضِعٍ إِنْ تَأْتَنِي أُعْطِيَكَ دَرَهْمًا ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) (٦) فِي مَوْضِعٍ : ( أَمْ صَمْتُمْ ) .  
فَمِنْ جَعَلَ ( حَيْثُ ) مَضْمُومَةً - وَهُوَ أَجُودُ الْقَوْلِينَ - فَإِنَّمَا أَلْحَقَهَا بِالْغَايَاتِ ، نَحْوُ : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلُ يَا قَتِي ، وَابْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ يَا قَتِي ، وَنَحْوَهُ .  
وَمِنْ فَتَحَ فَلِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِهِ ، وَأَنَّهُ ظَرَفَ بِمَنْزِلَةِ ( أَيْنَ ) وَ ( كَيْفَ ) (٧) .

\* \* \*

(١) المائدة ١١٩ .

(٢) الرسائل ٣٥ .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٥٤ « وَلَإِذَا مَوْضِعٌ آخِرٌ يَحْسِنُ فِيهِ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا » تَقُولُ : نَظَرْتُ قَادَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : نَظَرْتُ إِذَا زَيْدٌ يَذْهَبُ لِحَسَنِ « .  
وَقَالَ فِي ص ٤٣٥ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) فَقَالَ : هَذَا كَلَامٌ مَعْلُوقٌ بِالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، كَمَا كَانَتْ الْفَاءُ مَعْلُوقَةً بِالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا هَا هُنَا فِي مَوْضِعٍ قَنَطُوا ، كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ بِالْفَاءِ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ « وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢ : ٥٨ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافي .

(٦) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٤٣٥ قَالَ : « وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ( سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) بِمَنْزِلَةِ أَمْ صَمْتُمْ « .  
وَالْآيَةُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : ١٩٣

(٧) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٤٤ : « فَأَمَّا مَا كَانَ غَايَةً نَحْوَ قَبْلِ وَبَعْدَ وَحَيْثُ فَانْهَضَ يَحْرُكُونَهُ بِالضَّمِّ « . وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : حَيْثُ شَبَّهَهُ بِأَيْنَ « . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي النَّدَاءِ ، فَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ .  
وَفِيَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

\* \* \*

وَبَابِ (حَذَامِ) ، وَتَرَائِكِ ، وَخَلَاقِ . / وَبَدَادِ ، وَنَزَالِ ، قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا يَجْرِي وَمَالَا يَجْرِي .  
٣ / ١٦٠

\* \* \*

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سِوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ؛ نَحْوُ : صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيَهْ ، وَإِيَاهَا ،  
وَمَهْلَا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمَبْنِيَّاتٌ عَلَى السَّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ  
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (افْعَلْ) .

وَأَمَّا (إِيَهْ) يَا فَتَى فَحَرَّكَتِ الْهَاءُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا  
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَتَوَّنَ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ (٣)

(١) أُنْشِرَ إِلَى عِلَّتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ  
(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٥٣ . « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْإِنْدِينَ يَقُولُونَ : عَافَ غَاقٌ وَعَاءٌ وَحَاءٌ ، فَلَا  
يَنْوِنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ . . »

وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَالْإِنْدِينَ قَالُوا : عَاءٌ وَحَاءٌ وَغَاقٌ جَعَلُوهَا نَكْرَةً  
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينَ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .  
وَكَذَلِكَ إِيَهْ وَوِيَهْ وَوِيَاهَا . . »

(٣) فِي إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ ص ٢٩١ : وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيَهْ فَإِنْ  
وَصَلْتَ قُلْتَ : إِيَهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيَهْ . . فَلَمْ يَنْوِنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ  
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنَى : « فَإِذَا نَوَّنْتَ وَقُلْتَ إِيَهْ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : اسْتِزَادَةً ، وَلِذَا قُلْتَ : إِيَهْ فَكَأَنَّكَ  
قُلْتَ : اسْتِزَادَةً فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهُ عِلْمَ التَّعْرِيفِ . . وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ  
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ » .

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ  
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيَهْ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّحْوِيِّونَ الْبَصَرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ . . »  
الْبَالُ : النَّسَانُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ أَيْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .  
وَالْدِيَارُ الْبَلَّاقُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سَكَانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جمعه ركزة لقال : إِيه يا فتى ، كما يقول : إِيهًا يا فتى : إذا أمرته بالكف ، وويها :  
إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

ويها فداء لكم أمي وما ولدت حاموا على مجدكم واكفوا من اتكالا (٢)  
وكذلك قولهم : قال الغراب : غاق يا فتى ، فإن جعلته نكرة نونت ، وكذلك ما كان مثله .

---

= طلب الحديد من الطفل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلعه  
في استخباره مما لا يفعل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن  
السواكن .  
انظر الخزانه ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .  
والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .  
(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشئ قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس  
نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) السبت لحام الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فداؤكم أمي وما ولدت  
وروي في اللسان (ويه) يها فدى لكم أمي وما ولدت  
وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة أمي .  
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

## هنا باب /

$\frac{3}{161}$

/ الاسم الذى تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عمرويه ، وحمْدويه ، وما أشبهه ، والاختلاف في هيهات ، وذية وذيت . وكية وكيت

إعلم أنَّ الاسم الأعجمي الذى يُلحَقُ الصِّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأصوات . فحَقُّه أن يكون مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفة .

فإن جعلته نكرة نوّنته على لفظه ، كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إيه يا فتى في المعرفة ، وإيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاق . وغاق<sup>(١)</sup> في النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أنه قال الشيء الذى كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو قال صوتاً هذا مثاله .

فأمّا الصِّدْرُ فلا يكون إلّا مفتوحاً ؛ كقولك : حَضَرَمَوْتُ يا فتى ، وخمسة عشر ، وما يفتح قَبْلَ هاءِ التّأنيث ؛ نحو : حمدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عمرويه ، وحمْدويه<sup>(٢)</sup> ؛ كما قال الشاعر :

$\frac{3}{162}$

/ يا عمرويه انطلق الرفاقُ مَالِكٌ لا تَبْكِي ولا تَشْتَاقُ<sup>(٣)</sup>

(١) غاق غاق . حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « وأما عمرويه فانه زعم أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لأنهم قد راوه قد جمع أمرين فحطّوه بدرحه عن اسماعيل وأشبابه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونه مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضر موت في أنه ضم الآخر الى الأول . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر ( بكسر الهاء وتنوينها ) » .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم أعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أنّ العرب إذا ضمت عربياً إلى عربيّ ثَمَّ يَلْزِمُه البناءُ  
الزَّمَتْه أَخَفَّ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خمسةَ عشرَ يا فتى ، وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ يا فتى ،  
ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، و (يا ابنَ أُمِّ لَّا تَأْخُذْ) (١)  
وإذا بَنَوْا أعْجَمِيًّا مع ما قَبْلَه حَطَّوه عن ذلك ، فالزَموه الكسر ، وهذا مُطَرِّدٌ فى كلامهم .

\* \* \*

فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البُعد ، وهى ظَرْفٌ غير مُتَمَكِّن ، لإيهامها (٢) ، ولأنَّها بمنزلة  
الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحدا كقولك : (عَلْقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣)  
فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .  
ومنهم من يجعلها جَمْعاً كَبَيَّضَاتٍ فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف  
على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجَمْعَ للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهات فبال : أما من قال :  
هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاه .  
ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء .  
فاذا لم يكن هيهات ولاهيهاة علما لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ،  
لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .  
وفى الحصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيهات :  
أنا أفتى مرة بكونها اسما سعى به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفا على  
فدر ما يحضرني فى الحال .  
وقال مرة أخرى : انها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سعى به الفعل ،  
كعندك ودونك » .

وقال فى ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف الفاء فى ذوات الأربعة  
ووربها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتأنيث  
٠٠ والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحه المبنيات .  
ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى  
الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات .  
لكها حذف ، لأنها فى آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفا لجميع المتمكن ٠٠ » ثم أخذ  
يدكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وقيها من الشواذ  
قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .



ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا في . وقال / قوم : بل نون وهي معرفة ؛  $\frac{3}{163}$  لأن التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أن معناه في البعد كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جمع لجاز أن تنكره وهو واحد . وهذا قول قوي .

ويُنشد هذا البيت على وجهين ، قال :

ها أَندَا آمَلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْرًا

أَبَا امرئ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرَا (١)

بعض يفتح ، وبعض يكسر .

\* \* \*

فَأَمَّا ذَيْتَ وَذَيْتَ ، وَذِيَّةٌ فَإِنَّمَا هي كنايةات عن الخبر ، كما يُكنى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضَّع على الأفراد ؛ فلذلك بُنيت ، والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حركت آخر (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

\* \* \*

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالي ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحتري ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمر : مثفل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسما ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحة الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماء متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدلت في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، ففكرها أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبدا ، فجعلوا حر ثنها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لانها مثلها ، . . .

وكل اسمين أزيلا فحكمهما إذا بُنِيَ كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيَّتَ بَيْتَ (٢) .

فقد تجوز فيهما الإضافة وترك البناء للمعنى .

٣  
١٦٤

وذلك أن معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةٍ . أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته

كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيَّتَ بَيْتَ يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بيته إلى بيتى . فعلى ما ذكرت لك تصلح

الإضافة . وتمتنع .

فأما ( شَعَرَ بَعَرَ ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما  
وفيما أشبههما إلا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يدلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة  
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كعشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية  
كان بقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .

وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال . . . »

وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة . .  
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الإضافة ، أى فجاءة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسسم ما قبله ،  
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمى دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال . . . »

وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب  
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ، ولا يجعله  
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا في الحال أو الظرف » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل أبادى سبا وبأدى بدا قوله : ذهب شجر بفر ، ولا بد  
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء في دية ونحوها ، لشبه الهاء بالشيء الذى ضم  
إلى الشيء » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة » .

فى اللسان : تفرق القوم شفر بفر ، وشدر مدر ، أى فى كل وجه .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

## هذا باب

### الأسماء واختلاف مخارجها

إِعلم أَنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرَف بالاسم منه إلا أَنَّهُ واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مُشتقاً نعتاً ، ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعامل ، والأحمق ، فهذه كلها نُعوتٌ جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بآنه يجهل ، والطويل : المعروف بآنه طال . فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

\* \* \*

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ؛ وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أخنف لما في رجليه ، ودين حنيف أى : مخالف لخطأ الأديان . ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل مُتحنّفاً . وكذلك (مُضر) إنما هو مشتق من قولك : مُضر اللبن ، إذا حمّض (١) . كما أن (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

\* \* \*

(١) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .

(٢) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : اذا افتقر . وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : انما انت عيسال على ، فسمى عيلان » .

وقال قوم : حننه عبد أسود يقال له : عيلان » .

(٣) فى الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شىء قحيط ، أى شديد . »

ومن الأسماء المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء ، وهى :  
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

\* \* \*

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هى ألقاب محدثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

\* \* \*

ومن الأسماء المضمرة ، وهى التى لا تكون إلا بعد ذكر ، نحو : الهاء فى به ، والواو فى فعلوا ،  
والآلف فى فعلاً .

\* \* \*

فأنكر الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنه مبهم فى الأشياء كلها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،  
وهو أخص من شيء ؛ / كما أن حيواناً أخص من جسم ، وإنساناً أخص من حيوان ، ورجلاً  
أخص من إنسان .

$\frac{3}{166}$

والعرفة : ما وُضِعَ على شيء دون ما كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله فإن أشكل زيد من زيد  
فرقت بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مفسراً فى باب المعرفة والنكرة (١) .

---

(١) سيأتى فى الجزء الرابع

## هذا باب

### مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاختِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : **الفِعْلُ الحَقِيقِيُّ** الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أو لَمْ يَتَعَدَّ فهو مُتَعَدٍّ إلى اسم الزمان ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ؛ وذلك أنَّ فيه دليلا على هذه الأشياء . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتعلم أنَّ ذلك فيامضي من الدهر ، وأنَّ للحدث مكانا ، وأنَّه كان على هيئة .

وكذلك إن قلت : قام عبد الله ابتغاء الخير ، فجئت بالعلَّة التي لها وقع القيام .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ على ( فَعَلَ ) فغير متعدي؛ لأنَّه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال ؛ فلا معنى

٣  
١٦٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب .»

لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرة وما يكون ضربا منه .

فمن ذلك : قعد الفرقصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان . . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا . .

ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان . لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذي رأيت . . وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعدي ؛ وذلك قولك : كرم زيد ، وشرف عبد الله . والتقدير : ما كان كريما ولقد كرم ، وما كان شريفا ولقد شرف . فهذا نحو من الفعل .

\* \* \*

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهوللفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئا . فهذا ضرب .

والضرب الثاني الذي يُسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتك فانكسر ، وشوئته فانشوى ، وقطعته فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ، لا أن له فعلا (١) .

\* \* \*

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى (٢)

فأما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمنع منها فعل البتة .

ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت / ٣ / خالدا . فهذا نوع آخر .

١٦٨

\* \* \*

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبة (٣) .

\* \* \*

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وجلت عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سببويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول . . . » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠

(٣) في سببويه ج ١ ص ١٦ . « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت افتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني . . » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سببويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن ينصرف على أحد المفعولين دون الآخر . . » وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أَنَّ الأول فعل حقيقي يقع مفعولاه مختلفين . تقول : أعطيت زيدا ، فتخبر أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثاني (١) . فالثاني خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في ظني ، إلا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عز وجل : ( لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : ( وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ) (٣) .

\* \* \*

٣  
١٦٩ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .

ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقية ، ولكنها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .

وكذلك ليس ، وما زال ، ومادام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

\* \* \*

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل ( لاتعلمونهم الله يعلمهم ) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والآية في الأنفال : ٦٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ) وقال سبحانه ( وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم ) فهي هاهنا بمنزلة عرفت . » وانظر ص ١٢١ منه . والآية الاولى في البقرة : ٦٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعلة الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .  
وللمبرد مناقشة من سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، أي عن زيد » نكتفي بالإشارة إليها .

(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فمضى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يكزّم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) فى بابيه وهو فعل صحيح .

\* \* \*

والعاشر : ما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ، ولكنه يشبه الفعل بلفظ . / ، أو معنى .  
فإنما ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثل دلّاه ذ (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ؛ لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه فى اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و (إن) وأخواتها . وقد ذكرنا الحجج فيها فى بابها (٢) .

$\frac{3}{170}$

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيذكره فى الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .  
(٢) سيأتى بابها فى الجزء الرابع ص ٤٩٩ .



## هذا باب

### الصلة والموصول في مسائله

فإنما أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجز ؛ لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .  
فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

\* \* \*

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ،  
و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقس .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ؛ لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لا خبر له .

وتصحيح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك (١) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحّ الكلام .  
ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجز ، وإن تمت الصلة ؛ لأن (التى) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنوانه بقوله :  
( هذا باب من الذى التى ألفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى ) واكثروا فى ذلك . . »

و(تكرمه) صلتها ، و(يضربها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بمفعول (ظننت) الثانى . فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

\* \* \*

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرمه عبدُ الله (١) .  
فتجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت للذين .  
/وتقول : رأيت الراكبَ الشاتِمَه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣  
١٧٢

\* \* \*

وتقول : مررت بالدار الهادِمْها المصلحُ دارَه عبدُ الله .  
فقولك : (الهادِمْها) فى معنى التى هدمها الرجلُ الذى أصلح دارَه عبدُ الله .

\* \* \*

وتقول : رأيت الحاملَ المطعمَه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجلُ الذى أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهائِ فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

\* \* \*

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضرب بأنّه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل .  
فهذا جيّد .

ولأنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر كما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضربُ زيدٍ عمرو فمعناه : أن ضرب زيد عمرو .

\* \* \*

(١) صلة اللذان جملة القائمان إلى زيد أخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمة  
(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بأن والفعل ، اذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . »

وإذا قلت : قيام القائم إليه زيد / معجب الشارب ماءه الأكل طعامك - صار معناه : أن قام  
الذي قام إليه زيد معجب الذي شرب ماءه الرجل الذي أكل طعامك .

\* \* \*

وتقول : أعجب حُسْنُ حذاء نعلك حذاؤها لا يس نعل أخيك ، وإن شئت قلت : لا بسا  
نعل أخيك .

\* \* \*

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة  
أو قصيرة معمّاة الاستخراج .

\* \* \*

تقول : أعجب المدخلُ السجنَ المُدخلَ الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبد الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المُدخلَ الرجلَ الذي ضرب الرجل الذي شتم الرجل  
الذي أكرم أخاه عبد الله (١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنه الأخ فبيّنته به ، وإن شئت جعلته  
بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات (٢) التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،  
فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يعجز ، لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة  
أو نعت به ما في الصلة صار / في الصلة (٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

٣  
١٧٤

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و ( المدخله ) : نعت للسجن و ( الضارب ) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لأن المكرم مفعول للشاتم  
وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صله الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب في الصلة فصفته في الصلة  
أيضاً .

وكذلك المعطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :  
الضارب بكرا وخالدا زيد ، فعطفت بعمره على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالدا المعطوف على  
بكرا ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .  
والضارب الخالدين زيد .

أو قلب : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ،  
ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يعجز (١) . فإن جعلت  
(يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ؛ لأنه كله  
فى الصلة .

\* \* \*

وتقول : سرّ ما إن زيدا يحبه من هند جاريته . فوصلت (ما) وهى فى معنى الذى بإن ،  
وما عملت فيه لأنّ (إنّ) إنّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها .  
قال الله عز وجل : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) .  
وتقول على هذا : جاعنى الذى كأن زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك  
كلّ شئ يكون جملة .

\* \* \*

= فذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت  
ريدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لانه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا  
عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . ٠٠ « وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .  
(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والمبدل منه  
بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ،  
لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلتها ، فان البدل من الصلة صلة كما  
قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجمله يخاطب هى  
المفعول المانى فأصلها خبر المبتدأ .  
(٢) فى سيميويه ج ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل ( وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه  
لتنوء بالعصبة أوى القوة ) ف (ان) صلة ل (ما) ٠٠٠ « وتكسر همزة أن الواقعة فى بدء جملة  
الصلة .

الآية فى القصص . ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟  
قال الرضى فى تريح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :  
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق  
« قبل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا  
يلزمهم فى خبر المبتدأ أيضا .

فان قبل : خبر المبتدأ فد جاء طلبيه كقولته تعالى ( بل انتم لا مرحبا بكم ) وزيد اضربه  
فيل : الصلة أيضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإِنِّى لَرَّاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التى لَعَلِّى - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ . =

تقول : الذى إن تأتته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأتته يكرمه .  
 فإن قلت : رأيت الذى من يأتته يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك  
 قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأتته ، وخبرها : يكرمه .  
 فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من)  
 الأولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .  
 فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء . ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيدا ؛ لأن تصديرها  
 على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيتك فله درهم . فلو لا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز  
 دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : ريد فله درهم ، وعبد الله فمطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصيرة . قول الفردق :  
 وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .  
 كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة اذا  
 كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .  
 وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا  
 خبرا ، كما أن الصلة كذلك .

فان قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بخبر نحو ما قالوه .  
 كتبت اليه أن قم وبأن قم .  
 قلت : ذلك وان جاء فى ( أن ) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن ( الذى ) يقتضى  
 الايضاح بصلته ، وليس ( أن ) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .  
 وهذا وان جاء فى هذا البيت فان النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على  
 خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .  
 فان قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كانه قال : أطمع فى زيارتها .  
 قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى آتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء  
 وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أسنفهم . فهذا لا يستقيم . . .  
 جعل ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة ( أزورها ) وما قبلها  
 اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١) .

فقد علمت أَنَّ الآخرَ إِنَّمَا وَجِبَ بالإنفاق . فإذا قلت : الذى يأتىك له درهم لم تجعل الدرهم له بالآتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أَن تُفَرِّدَ لها وَأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكلِّ من فعل ، ولذلك قال : (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣  
١٧٦

\* \* \*

تقول : محبتك شهوة زيد طعامَ عبدِ الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أَن أحببت أَن استهوى زيدَ طعامَ عبدِ الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيامَ زيد إلى المعجبه ضربُ أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ما مضى على ما كان عليه ثمما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : ( أَن فعلت ) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

\* \* \*

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضاربُ زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله . الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الغاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الغاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان باتنى فله درهمان ، وان شاء فال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الغاء ، لتكون العطفة مع وقوع الآتيان . »

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ولهم أجرهم عند ربهم) « . البقرة : ٢٧٤ »

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيطة ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كانه قال : والفسريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به ) . وميل : أراد : والدين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح . »

(٣) محبتك : مبتدأ خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبه وهى مصدر اضيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إِنَّ زيدا من صلة الضارب بشيء ؛ لأنَّ ضاربا في معنى ( يضرب ) . يتقدَّم زيد فيه ويتأخَّر (١)  
فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .

فإنَّما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضا ، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز  
فى القياس غيره .

\* \* \*

<sup>٣</sup>  
١٧٧ واعلم أنَّ الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت فى / هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها فى المعنى ؛  
ألا ترى أنَّك لو قلت : جاعلى الذى ، أو مررت بالذى لم يذللُّك ذلك على شيء حتى تقول :  
مررت بالذى قام ، أو مررت بالذى منَّ حاله [ كذا وكذا ] ، أو بالذى أبوه منطلق . فإذا قلت :  
هذا وما أشبهه وضعت اليك عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى ، ( فتقوم ) من صلة ( أن ) حتى تمَّ مصدرا ، فصار المعنى :  
أريد قيامك ، وكذلك يسرني أن تقوم يا فتى . ( تقوم ) من صلة ( أن ) حتى تمَّ مصدرا ، فصار  
المعنى : يسرني قيامك . قال الله عزَّ وجلَّ : ( وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ) (٢) ، ( وَأَنْ تَصُومُوا  
خَيْرٌ لَكُمْ ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك ( أن ) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرا . تقول : بلغني أنَّكم منطلقون ، أى :  
بلغني انطلاقكم .

وكذلك ( ما ) بصلتها تكون مصدرا . تقول : سرني ما صنعت ، أى : سرني صنعك .

فأمَّا قولهم : أنا مقيم ما أقمت ، وجالس ما جلست - فهو هذا الذى ذكرنا من المصدر ؛  
ألا ترى أنَّك تقول : آتيك مقدَّم الحاج ، وآتيك إمرةً فلان . إنَّما تريد / : وقت إمرة فلان ،  
ووقت قدوم الحاج (٤) .

( ١ ) لا يتقدم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلى بال وانظر الاشباك ج ٣ ص ١٩٥

( ٢ ) النور : ٦٠

( ٣ ) البقرة : ١٨٤

( ٤ ) آتيك امره فلان : مصدر ناب عن ظرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .

وأما آتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلادعى لتقدير مضاف

هذا هو الراجح ، وإن ذهب سيبويه والمبرد الى تقدير المضاف .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمقتضب ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمت - فإنما تقديره : أقيم وقت مقامك ، ومقدار مقامك .  
واعلم أنك إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنعته وفعله والبذل منه داخلات في الصلة<sup>(١)</sup> .

ولو قلت : جاعني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريف يوم الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمع في صلة الذي . ويعلق بها الهاء التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ، لأنه نعت لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيت المطعمه المكرمه المعطيه درهما عبد الله .  
فهذه مسألة صحيحة . وتأويلها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فعبد الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم . والمكرم هو المطعم .

\* \* \*

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيت المطعمه أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

\* \* \*

ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمه ، درهما زيد / لم يجز ، لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمه ، وقلت ( درهما ) بعد الشاتمه . ففصلت بالشاتمه بينه وبين المعطى<sup>(٢)</sup> .

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمة زيد ، إذا نصبت الشاتمه بالنعت للمعطى ، أو جعلت ( رأيت ) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتم لأنه المعطى لم يكن بُد من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

٣  
١٧٩

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .  
(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من بداخل الكلام وتخليطه » .



ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

\* \* \*

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ / فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [ وحقه أن يقال : وعنده خبر التى ] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير .

فكلّ ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

\* \* \*

واعلم أنّ (أنّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) . والذى (من) و (أى) أسماء ، فلا بُدّ فى صلاتها أن يرجع إليها ؛ ألا ترى أنك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف .

وتقول : أيُّهم يأتيك تضربه ، وأيُّهم يأتيك فاضرب .

\* \* \*

( ١ ) تصحيح السيرافى

(٢) عُدّ لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الالف واللام وصله ان : ان صله (ان) لا يعود اليها شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » . وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول ( أن ) ولا خلاف أن ( أن ) لاتضم ، ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى ( ما ) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل وكونها فى تاويل المصدر » .

٣  
١٨١

و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تأتيني خير لك ، فليس في تأتيني ذكر لأن ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردّد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .

ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردّد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاءنى من إنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمر الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد / خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

٣  
١٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطّاب ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا ( ما ) لم يجز الفعل بعد ( الا ) في ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ( ما ) .  
وقال في ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اتنى بعد ما تفرغ فـ ( ما ) وتمرغ بمنزلة العراع ، وتفرغ صله .»

وقال في ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى الغوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما حلا زيدا فـ ( ما ) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صله له .»

ويريد سيبويه بقوله : و ( ما ) هنا اسم أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد في الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك .»

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كبل الوضوح فى أنه يرى أن ( ما ) المصدرية حروف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتحليل .»

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى و السيوطى الى المبرد بأنه يرى أن ( ما ) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

=

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه الباب الأكثر ، وهو الأصل ، وإنما خرّجها إلى المصدر قرع .

= فى شرح الكاميه ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه »  
والرمانى والمبرد «  
وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : ( ما ) خلافا لقولكم « منهيمة المبرد فى المازى فى قوله لا يفتش السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفقورة الى ضمير « نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٣٧٨ فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لأن « ما » ليست بالفتحة ، بل بالفتحة ، ما صنعت أى صنعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع « ما » بفتحها ، وهو متصل بالفتحة ، كما يقال « ما »  
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .  
٨١ باب ١٤ (٦)

## هذا باب

### ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تدلُّ عليه ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ ما كانت في مواضعها ؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ ؛ كما لم تَصَرَّفْ (إِنَّ) تَصَرَّفَ الْفِعْلِ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا واحدًا ، وذلك قولك : صَهْ وَمَهْ ، فهذا إِنَّمَا معناه : اسكُت ، واكْثُفْ ، فليس بِمَتَعَدٍّ ، وكذلك : ورائك وإليك ، إذا حُدِّثَ شَيْئًا مُقْبِلًا عليه ، وأمرته أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فما كان من هذا القبيل فهو غير متعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .  
وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يقع (هَلُمَّ) فيها مَوْضِعٌ ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللأثنين والجمع على لفظ واحد ، كأخواتها المتقدِّمات (٢)  
قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

٣  
١٨٣

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ • باب من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

ومواضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فانما هو اسم أروود زيدا .

ومنها ( هلم ) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الشريد .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه

وآه واه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ • باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

وهذا هو الذي ذكرناه من أن النون لا تجوز في لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللأثنين والجميع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في اللغة بمعنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، ورددن ، كما تقول : هلمها وهلمى وهلمن .

والله أعلم بالصواب . وهذا هو الذي ينبغي التنبيه عليه ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وانظر من سألته في الأصل ١٢٤ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلًا صَحِيحًا ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلُمُّ يَا رَجُلُ ، وَالْاِثْنَيْنِ : هَلُمَّا ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُمُّوا ، وَالنِّسَاءَ : فَلَمُمْنَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْمُئْمَنُ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

• • •

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )<sup>(١)</sup> . فَلَمْ يَنْتَصِبْ ( كِتَابَ ) بِقَوْلِهِ ( عَلَيْكُمْ ) ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ . فَنَصَبَ ( كِتَابَ اللَّهِ ) لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ .

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ )<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : ( وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ) أَنَّ تَمَّ فِعْلًا ، فَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى : صَنَعَ اللَّهُ .

وكَذَلِكَ : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ )<sup>(٣)</sup> . قَالَ الشَّاعِرُ :

#### (١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد لضمون الجملة السابقة من قوله ( حرمت عليكم ) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا . »

وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات مستدلا بهذه الآية ، اذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أي : « الزموا كتاب الله لا يتم دليله ، لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا ، ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حنيفة ومحمد بن السميقيع اليماني : ( كتب الله عليكم ) . جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده . »

#### (٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا . »

فأما المضاف فقوله الله عز وجل : ( وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله ) وقال : ( ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم . وعد الله ) وقال : ( الذى أحسن كل شئ خلقه ) وقال تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ) . . لأنه لما قال : ( مر السحاب ) وقال ( أحسن كل شئ ) علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : ( حرمت عليكم أمهاتكم ) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت ، فقال الله ( كتاب الله ) توكيدا ، كما قال صنع الله . .

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله : عليكم كتاب الله . . ،

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل شئ وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكِبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَى المِحْمَلِ (١)  
لأنه ذكر ما يدل على أنه طَيَّان من الطَّى ، فكان بدلاً من قوله (طَوَى) ، وكذلك قوله :  
إذا رَأَتْنِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا ذَابَ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا (٢)  
لأن قوله : ( إذا رَأَتْنِي ) معناه : كُلَّمَا رَأَتْنِي ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكانه قال : تدأبُ  
دأبَ بِكَارٍ ؛ لأنه يدل منه .  
ومثل هذا - إلا أن اللفظ مُشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قوله عز وجل :  
( وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلاً .  
وكذلك : ( وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ) . لو كان على أنبت لكان إنباتاً . ولكن المعنى - والله أعلم - :  
أنه إذا أنبتكم نبت نباتاً .  
وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أي : أحسن خلق كل شيء فالضمير في خلقه  
عائد على كل .  
وقيل الضمير في خلقه عائد على الله فيكون انصبابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ،  
كقوله ( صبغه الله ) وهو قول سيبويه أي خلقه خلقاً ، ورجع على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة  
المصدر إلى الفاعل ، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول وبأنه أبلغ في الامتنان . . « وانظر النشر  
ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .  
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة  
والتقدير : طوى طى المحمل .  
يقول : إذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن ؛ فلا يصيب  
بطنه الأرض .  
والمحمل : محمل السيف تبهه في طى كشحه بحمالة السيف .  
والبيت من قصيدة لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠  
وفي ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ -  
٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعين ج ٣  
ص ٥٥٨ وسيعيد المبرد ذكره في هذا الجزء .  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيه .  
البكار : جمع بكرة من الأبل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضي .  
والمعنى : كلما رأتني سقطت أبصارها ، وخشعت هيبة لي ، كما تفعل البكار من الأبل  
إذا وجدت فحولها في اعتراضها .  
وفيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد .  
وقال الله تبارك وتعالى ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً ) لأنه إذا قال أنبته فكانه قال :  
قد نبت  
وقال عز وجل ( وتبتل إليه تبتلاً ) لأنه إذا قال : تبتل فكانه قال : بئل .  
ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وإن نسب إليه غير ذلك  
انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وخيّر الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتباعاً (١)  
وهذا كثير جداً .

٣  
١٨٥

ومن الحروف التي تجرى مجرى الفعل ما يكون / أشد تمكناً من غيره ، وذلك أنك تقول  
للرجل - إذا أردت تباعده - : (إليك) فيقول : (إلى) . كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد .  
وتقول : على زيد ، فمعناه : أولي زيداً ، وتقول : عليك زيداً ، أي : خذ زيداً . (٢)  
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ،  
ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

\* \* \*

ومن هذه الحروف : (حيهل) فإنما هي اسمان جعلا اسماً واحداً ، وفيه أقاويل :  
فأجودها : حيهل بضم . فإذا وقفت قلت : حيها ، فجعلت الألف لبيان الحركة .  
وجائز أن تجعله نكرة فتقول : حيهاً يا فتى ، وجائز أن تثبت الألف ، وتجعله معرفة ، فلا  
تنون والألف زيادة ، ومعناه : قرّبه ، وتقديره في العربية : بادِرْ بذكره ، وإنما (حي) في معنى :  
(هلم) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعاً) وهو مصدر اتبع بعد تتبع  
ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟  
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبع آخره بالنظر .  
والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ واطر  
الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفصلية للأنباري ص ٣٥٢  
والفاوق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من انعمل سمي الفعل فيه بأسماء مضافه » .  
أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيداً ، ودونك زيداً ، وعندك  
زيداً . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .  
وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فهو قولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحذرت شيئا  
خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل النى للأمر فمن نسيئين يدل ذلك على : حي  
على الصلاة » .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة .  
والدليل على أنهما جعلاً اسماً واحداً قول الشاعر :  
وهيَج الحي من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله  
والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :  
وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهْلُهُ (١)

/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيَهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)  
وَأَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ .

٣  
١٨٦

\*\*\*

ومن أسماء الفِعل (رُويْدَ) ولها باب تُفَرَّدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .  
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْب ، وإنما هي إذا قلت : ويلٌ أزيد في موضع : فُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حييلا ، ومن العرب من يقول : حيهل إذا وصل .  
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب: حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب  
يقول : حيهل الصلاة. فهذا اسم : أثت الصلاة ، أى : اثتوا الثريد ، واتوا الصلاة » .  
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .  
هيح : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيح ضمير غراب البين  
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيح وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه  
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .  
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزازة ج ٣  
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حييلا وتركه على لفظه  
الازياء السوف . المطية : الدابة  
المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطية ينفذ بها الى سيراخر .  
وقييل : العذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف  
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لسرع فى سيرها وقال : أمام  
المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية  
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و ( المتقاذف ) صفة لسيرها ،  
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه  
الى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المنوفى لمزاحم بن العارث العقيل وكذلك فى اللسان ( حى ) .  
انظر الجزازة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩



لزيد<sup>(١)</sup> . ولكن لم يجر أن يكون منها أفعال لعلّة مشروحة في التصريف<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك أفة وتُمّة ، وإنّما هي في موضع : نشنا ودَفرا<sup>(٣)</sup> .  
ومنها : سبحان الله ، ورِيحَانَه ، ومعاذَ الله ، وعَمَرَكَ الله ، وقِعْدَكَ الله في النداء<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما فوله سبحانه ( ويل يومئذ للمكذّبين )  
و ( ويل للمطفّفين ) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به  
قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لفتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل  
للمطفّفين ، ويل للمكذّبين . أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ..  
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيّأتى في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثانى ص ٣٢٦ - ٣٢٩

## هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء  
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعوها من غير المصادر ؛ نحو : تُربا وجندلا ، وما أشبه ذلك :-  
أما (رؤيد) زيدا ، فاسمٌ للفعل (١) . وليس بمصدر ، وبني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف / كما  
فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صه ، وهه ، ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله حرفا ساكنا ، واخترت  
له الفتح للياء التي قبله ؛ كما فعلت في (أين) ، و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :  
رؤيدٌ علياً جُداً ما ثدئُ أمهم إيلينا ولكن ودهم مُمّائِنُ (٢)  
فإن قلت : أرودته كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر . فإن حذف الزوائد  
على هذه الشريطة صرفت (رؤيد) فقلت : رؤيدا يا فتى .

٣  
١٨٧

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب منصرف رؤيد .  
تقول : رؤيدا زيدا ؛ وانما تريد : أرود زيدا . قال الهذلي :

رؤيدٌ علياً جُداً ما ثدئُ أسهم إيلينا ولكن بغضهم مُمّائِنُ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رؤيد ما الشعر . يريد : أرود  
الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن  
( رؤيد ) في موضع الفعل ، .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلهم حتى يؤوبوا إلينا بدهم ، ويرجعوا عما هم عليه من فطيتهم  
وبعضهم ، مقصيعهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيده للمعطل الهذلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في  
المختص ح ١٤ ص ٨٩ واللسان ( رود )

ورواه في ( ما ) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الامر  
وما مانت فيه مانه ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل  
وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى  
سيامن أي مائل الى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعت به قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، وتُفَرِّدُهُ وتُضَيِّفُهُ ؛ لَأَنَّهُ كسائر المصادر .  
وتقول : رُوَيْدَ زَيْدٍ (١) ؛ كما قال الله عز وجل : ( فَضْرَبِ الرَّقَابِ ) (٢) ، ورُوَيْدًا  
زيدا ؛ كما تقول : ضَرَبًا زيدا في الأمر .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ زيدا - فَإِنَّ الْكَافَ زائدة ، وإِنَّمَا زِيدْتَ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وليست باسم (٣) ،  
وإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : النَّجَاءُكَ (٤) يَا فُتًى ، وَأَرَيْتَكَ (٥) زيدا مَا فَعَلَ ؟ ، وكقولك :  
(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وحدثننا من لانتم أنه سمع من العرب من يقول : رويد  
نفسه جعله مصدرا كقوله ( فضرِب الرقاب ) » وقال في ص ١٢٤ « ويكون ( رويدا ) أيضا  
صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا ويقولون أيضا : ساروا رويدا فيحذفون السير ، ويجملونه  
حالا . . . »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ وأعلم أن (رويدا) تلحقها الكاف ، وهى فى موضع (افعل)  
وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا .  
وهذه الكاف التى لحقت إنما لحقت ، لتبين المخاطب المخصوص ، لأن ( رويدا ) تقع للواحد  
والجمع والذكر والأنثى ، فانما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وانما  
حذفها فى الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .  
فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل  
إذا كان مقبلا عليك بوجهه، منصتا لك ، فتركت يا فلان حين قلت : أنت تفعل استغناء باقباله  
عليه .

وقد تقول أيضا : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا؛ كما تقول للمقبل عليك ،  
المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدا . . . »

(٤) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « وكقولهم : النجاءك فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين  
والمنهيين المضمرين ، ولو كانت علما للمضمرين لكان خطأ ، لأن المضمرين هاهنا فاعلون ، وعلامة  
المضمرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وانما جاءت هذه الكاف توكيدا وتخصيصا ، ولو  
كانت اسما لكان النجاءك محالا ، لأنه لا يضاف الاسم الذى فيه الألف واللام ؛ وينبغى لمن زعم  
أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم » .

وفى اللسان : وقالوا : النجاءك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من  
الاعراب لأن الألف واللام معاقبة للاضافة .

وفى ابن يعيش ج ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز  
أن يكون اسما ، لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب ،  
لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل أما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .  
لا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه لا رافع هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ،  
ولا يجوز أن يكون مخفوضا ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا فى باب الحسن الوجه ،  
وليس ذلك منه » وقال فى ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظر ج ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ج ٢  
ص ٢٦٢

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أرايتك فلانا ما  
حاله ؟ فالتا علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ النَّجَاعُكَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضْعِفُ  
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ( أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ) (٢) قَدْ أَوْضَحَ  
لَكَ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُؤْيَدِكَ علامةً للفاعلين لكان خطأ إذا قلت : ( رُؤِيدُكُمْ ) ؛ لِأَنَّ علامةَ الفاعلين  
الواو ؛ كقولك : أَرُودُوا .

\* \* \*

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر - فَإِنَّ فِيهِ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا ؛  
لِأَنَّهُ كَالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ . تقول : رُؤِيدُكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ .  
فإِنْ حَذَفْتَ التَّوَكِيدَ قُبْحٌ ، وَإِعْرَابُهُ الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ  
كَانَ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ حَتَّى تَقُولَ : قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَ( فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا ) (٣)  
وَ( اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ) (٤) .

فإِنْ ظَالَ الْكَلَامُ حَسَنَ حَذْفِ التَّوَكِيدِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا  
وَلَا آبَاؤُنَا ) (٥) وَقَدْ مَضَى هَذَا مُفَسَّرًا فِي مَوْضِعِهِ (٦) .

وكذلك مَا نَعْتَهُ (٧) بِالنَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ . إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى تَوَكِيدٍ فَإِنْ لَمْ تُؤَكِّدْ جَازَ عَلَى قُبْحٍ .  
وهو قولك : قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ . فَإِنْ قُلْتَ : قُمْ نَفْسُكَ جَازَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُؤِيدُكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل  
له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء  
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن  
هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر ك زيدا ،  
لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشمني على المغنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق ألفاظا أخرى شذوذا كقولك : أبصر ك زيدا  
وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلى وأبصر وأنظر وكلا وليس  
ونعم وبئس (٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبوحيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،  
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس ثعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠  
وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الانعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيدكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤

(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيدا ، عليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذف جائز قبيح إذا قلت :  $\frac{3}{189}$  رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففى (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر : هذه الكاف المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل : وتجعل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجريتهما جميعا على الكاف فخفضته . وإن شئت أكّدت ، ورفعتهما لما ذكرت لك من قبّح مجزئ النفس فى المرفوع إلّا بتوكيد ، وإن شئت رفعت بغير توكيد على قبّح (١) وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ؛ كما قال الله عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له فى النية ، كما تقول فى المظهر .  
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن المضمر فى النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى ثنيت علامته فى الفعل .  
فإن قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبّح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله كان فيه قبّح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك فى القرآن ( فاذهب أنت وربك فقأتا ) و ( اسكن أنت وزوجك ) .  
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .  
فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبّح ، لأن قولك افعلوا أنفسكم فيها قبّح ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .  
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .  
والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفى مواضع من كتابه .  
أنظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة فى العطف والصفات وفيما قبّح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى فى هذا الباب مضمران فى النية ، ولا يجوز أن تقول رويدك زيدا . . .  
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذى ذكرته للمخاطبة . . .

ويدلك على أنك إذا قلت عليك فقد اضمرت فاعلا فى النية ، وإنما الكاف للمخاطبة قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له . أنت زيدا ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسما للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر فى النية . . .  
فإذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن نقول : عليك وأخيك ، كما لا يحسن أن نقول : هلم لك وأخيك » .

(٢) المائدة : ١٠٥

## هذا باب

### إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

إِعلم أَنَّ (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أَنَّ (أَنْتَ) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .  
لا تقول : إِيَّاكَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى الْكَافِ فِي رَأْيِكَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ نحو : ضربتَه ، وضربني . وكذلك  
(أَنْتَ) لا تقع / مَوْقِعَ النَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا فِي ضَرْبِ ضَرْبِنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ يَا فَتَى ، فَيَقَعُ الضَّمِيرُ  
فِي النِّيَّةِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا (١) .

٣  
١٩٠

فَلَمَّا كَانَتْ (إِيَّاكَ) لَا تَقَعُ إِلَّا اسْمًا لِمَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، دَالَّةً عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَقَعْ  
هَذِهِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ يَا فَتَى  
وَلِنَّمَا التَّأْوِيلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ . وَ(إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدَ مُتَقَيَّانِ . وَكَذَلِكَ :  
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقُلْتَ : إِيَّاكَ أَزَيْتَ  
وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (إِيَّاكَ) إِنَّمَا هُوَ : احْذَرْ ، وَاتَّقِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِيَّاكَ  
أَنْتَ وَزَيْدًا ، فَجَعَلْتَ (أَنْتَ) تَوْكِيدًا لِدَلَالَةِ الْمَضْمَرِ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ وَهُوَ  
عَلَى قُبْحِهِ جَائِزٌ كَجَرَّازِهِ فِي قُمْ وَزَيْدٌ (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد ، وإياي والشر .  
كانه قال : إياك فائقين والأسد »

وكانه قال : إياي لأتقين والشر . فإياك متقى ، والأبسد وإنشر متقيان فكلاهما مفعول  
ومفعول منه «

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر  
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون بصفة المرفوع المضمر في النية »

وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ، فإن عنيت الفاعل  
المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسك

« كأنك قلت : إياك نَحْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي نَحْ »

فإن قلت : إياك نفسك . تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،  
ويدل ذلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقبول : أنت ، فمن ثم كان  
النصب أحسن ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه توكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زيدا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زيدا اضربُ عمرا/حتى تقول (وعمرا) .  
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحَذَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ .  
تقول : أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوْدَةَ زَيْدٍ . فالمعنى : إِيَّاكَ احذر من أَجَلٍ كَذَا ، فهذا جائز ، وإن  
أدخلت الواو فجيد ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وصلتها مصدر .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبُ) فلا يجوز في الكلام ؛ كما لا يجوز : إِيَّاكَ زيدا (٢) .

فإن اضطرَّ شاعر جاز ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : «أَنْ تَقْرَبَا» . وعلى هذا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،  
فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يريد : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى .

\* \* \*

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطفقت قلت : اياك وزيدا والاسد . . .

فان حملت الشانئ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لانك لو قلت : اذهب وزيد

كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فان قلت : اياك أنت وزيد فانت بالخيار : ان شئت حملته على المنصوب ، وان شئت على

المضمر المرفوع . . . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده

بنصب المعطوف .

البيت لجريير يخاطب الفرزدق لميله مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على

الملة لميلك الى النصرى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد

ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك أيضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « و اعلم أنه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما أنه

لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك أن تفعل إذا أردت اياك والفعل .

فاذا قلت : اياك أن تفعل تريد : اياك أعظ مخافه أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ،

لانك لا تريد أن تضمه الى الاسم الاول كأنك قلت : اياك نج لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : اياك الاسد تريد من الاسد لم يجز ، كما جاز فى أن « .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبى اسحق أجاز هذا البيت فى شعر :

اياك اياك المراء . . . كأنه قال : اياك ، ثم أضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء . =

والفصلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل . وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -  
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن  
تفعل لا يكون إلا لما يأتى (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .  
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضى .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ، لأنها / (إن) التي للجزاء

٣  
١٩٢

والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء

فعلى هذا يكون ، وهذا بيّن واضح .

وأما قول الله عز وجل : ( وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ  
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ) (٣) .

= المراء : مصدر ماريته مارة ومراء ، أى : جادلته .  
ويقال : ماريته أيضا : اذا طعنت فى قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المراء  
اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ابتداء واعتراضا .  
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشى .  
ورأى المبرد فى اعراب البيت صريح فى أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،  
كما براه سيبويه .  
والبغدادى فى الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : « وسيبويه  
يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك » .  
وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أى : مخافة أن تمارى » .  
(١) عقد السيوطى فى الاشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص  
١٩٤ - ١٩٨ ، ومما ذكره من الفروق .  
أن المصدر المؤول لا ينعت ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان . .  
(٢) الاحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف  
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ « وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل احتمال  
من امرأة أو على حذف لام العلة » .

(٣) البقرة . ٢٨٢ . الفراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .  
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف  
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما ( أن تضل ) بفتح الهمزة فهو فى موضع  
المفعول من أجله ، أى : لأن تضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو  
الإذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على  
المعنى ، أى : لأن تذكر احدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : اعددت الخشبة ان يميل  
الحائط فادعاه ، واعددت السلاح ان يطرق العدو ، فادفعه .  
ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون  
التقدير : مخافة أن تضل لأجل عطف فتذكر عليه .



فإن قال قائل : قوله : ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ) لما ذكر . وهو لم يُعِدِّد الإِشهاد ؛ لأنَّ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشهاد للتذكير ، ولكن تقدّمت ( أَنْ تَضِلَّ ) ؛ لتوقع سبب التذكيرة . ونظيره من الكلام : أعددت هذا أن يَمِيلَ الحائط . فَأَدْعَمَهُ ، ولم يُعِدِّده طلباً لأنَّ يَمِيلَ الحائط . ولكنه أخبر بعلّة الدغم ، فاستقصاء المعنى : إِنَّمَا هو : أعددت هذا لأنَّ إن مال الحائط . دَعَمْتَهُ ، فإن الأولى هي الثانية .

\*\*\*

وقد يحذف الفعل في التكرير [ وفي العطف ] وذلك قولك : رَأْسُكَ والحائطُ ، ورَأْسُهُ والسيفُ يافتى . فَإِنَّمَا حُذِفَ الفِعْلُ للإِطالة / والتكرير ، ودلَّ على الفعل المحذوف بما يُشَاهِدُ من الحال (١) .  
ومن أمثال العرب : «رَأْسُكَ والسيفُ» ، ومن أمثالهم : «أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ» (٢) « وقد دلَّ هذا على أَنَّهُ يريد : بادر أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ .

والأَوَّلُ على أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ من السيْف . وتقديره في الفعل : اتَّقِ رَأْسُكَ والسيْف ، = وقال النحاس : سمعت على بنَ سليمان يحكى عن أبى العباس أن التقدير : كراهه أن تضل . قال أبو جعفر : وهذا غلط ، اذ يصير المعنى كراهة أن تذكر ، .

وما نقله النحاس عن الاخفش عن المبرد لا يتفق مع كلام المبرد هنا .  
وفي كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فتدرك إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ) فانتصب ، لأنه أمره بالإِشهاد ، لان تذكر إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ومن أجل أن تذكر . فان قال انسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس ؟ فانما ذكر أن تضل ، لأنه سبب الاذكار ، كما يقول الرجل : أعددت أن يميل الحائط فأدعّمه ، وهو لا يطلب باعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلّة الدغم وبسببه » وانظر ص ٤٧٦ .  
(١) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك رأسه والحائط . كأنه قال : خيل ، او دع رأسه مع الحائط ، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا . . . » .  
(٢) في مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أى : اذكر أهلك وبغسدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته ، فهما منصوبان باضمار فعل .

يضرب في التحذير والأمر بالحزم » .  
وفي الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . .  
وذلك كقولهم في تفسير قولنا ( أهلك والليل ) معناه : الحق أهلك قبل الليل ، وربما دعا ذلك من لادربة له الى أن يقول : اهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل »

وفي سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومثل ذلك : اهلك والليل ، كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وانما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل والليل محذر منه . .  
ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما نقول : رأسك والحائط وهو يحذره » .  
وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ في الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجر حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدّر ما الفعل المحذوف<sup>(١)</sup> ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ؛ لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا]<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مصدرا فقد دلّ على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .  
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :  
(فِيمَا مَنَّا بَعْدَ مَا فِدَاءً) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، وسنبين ذلك<sup>(٣)</sup> إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخبر ، وسقيا / لزيد ، ورغيا له . - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣  
١٩٤

= : « وسيبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيّل من لا خبرة له انه قد جساء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تفطنت لهذا في الكتاب وجسّدته كثيرا ، واكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، وقلما يهتدى له » .  
وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ . باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهارة من غير الامر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت انه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القسراطس والله ، أي : أصاب القرطاس . . . .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فنرجى التعليق الى موضعه .

## هذا باب

### ما جرى مجرى المصادر

وليس بتصريف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، وقولهم : أَفَّةً ، وَتَفَّةً ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، وويلٌ لزيد ، وَوَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .  
كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ<sup>(١)</sup> ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِغَلَلِ نذكرها إن شاء الله .  
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَعَوَلَةً .  
فَأَمَّا قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فَتَأْوِيلُهُ : بَرَاءَةُ اللَّهِ من السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حُدِّثَ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إِذَا مَثَلْتَهُ فِعْلًا : تَسْبِيحًا لِلَّهِ .

فإن حذفت المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لَأَنَّهُ معرفة (٢) ، وَإِنَّمَا نَكَّرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ؛ لِيَكُونَ معرفة بالمضاف إليه . فَأَمَّا قولُ الشاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودَى وَالْجُمُودِ (٣)

٣  
١٩٥

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهارة ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الالف واللام .  
وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحاته وعمره الله .  
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى انريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا .  
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبجك . » .

(٢) اسم مصدر علم جنس .  
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون .  
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .  
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال .  
وروى نعوذ له بالبدال المهملة وباللام ، أى نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعم لاميہ بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقه بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقه بن نوفل .  
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » [ . فإنما نون مضطراً ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :  
أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَمَةُ الْفَاحِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه

و (مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافاً . وتقديره تقدير : عِيَاذَ اللَّهِ ، أى : عُدْتُ بِاللَّهِ  
عِيَاذاً . فهذا موضع هذا .

ومِثْلُ ذَلِكَ : حِجْرًا ، إِنَّمَا معناه : حراماً . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ  
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حراماً مُحَرَّمًا .

وأما قولهم : مَرَحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحَبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،  
ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرَحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرُكَ هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلمية وزيادة الالف والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخله على المتعجب منه ، والاصل فيه أن يسبح الله تعالى عند رؤيته العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .  
والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فاخر عامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للأعشى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢  
وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .  
وللراغب الاصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس  
ج ٣ ص ١٢٥ واللسان ( سبج ) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثل هذا قوله ( ويقولون حجرا محجورا ) » أى :  
حراماً محرماً . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمراً . فكانه قال : أحرم ذلك حراماً  
محرماً .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : اتفعل كذا وكذا فيقول : حجراً ، أى سترًا وبراءة من  
هذا ، فهذا ينتصب على اضممار الفعل ، ولم يرد أن يجمله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنياً على اسم  
مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحباً وأهلاً . . . فانما  
رايت رجلاً قاصداً الى مكان أو طالبا أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أى : أدركت ذلك ، وأصبحت .  
فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلاً من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان  
الحذر بدلاً من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلاً وسهلاً . . . وانظر ص ١٥٧ منه

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت يُشَدُّ على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ لَمُلْتِمِيسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَإِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ<sup>(٢)</sup>

/ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سلاما ، وسلاما يا فتى - فإنَّ معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من فلان إلا سلاما بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُه المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت ، لأنك جعلته ابتداء وخبرا في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذا بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : ( وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر<sup>(٣)</sup>

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على ربح أهل ومرحب . السهب : بفتح أوله وسكون نانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخره بين الحميتين ، والمضياعة تبيض بها العام

قال طفيل الغنصوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ . ونسب البيت لطفيل أيضا فى سيبويه وقال الاعلم ، يرنى رجلا دفن بهذا المكان . وأهل خبر لمبتدا محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتدا والخبر محذوف ، أى لك أهل . القصيدة فى الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب . وقال الاعلم : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق وإدراك من حله .

ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح الفصائل السبع لابن الأنبارى ص ١٨٩ غير منسوب .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ « وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاما تريد : تسلمنا منك ، كما قلت : براءة منك تريد : لا التمس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية مفعول بها ( وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسلمنا . لا خير بيننا وبينكم ولا شر . . . »

واعلم أن من العرب من يرفع سلاما إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان . سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكون منى فى شئ الا سلاما بسلام ، أى : امرى وأمرُك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل .

والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، ورَيْحَانُهُ . فتأويل (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديق هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد ، وتبٌ لزيد ، وويسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحه ، وويله (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصبُ فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شيءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لِّتَيْمٍ مِّنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرِ (٤)

٣  
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، واسترزق الله استرزاقا ... »  
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ... »

وقال في ص ١٦٦ « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ... وويل لك وويح لك وويس لك ... »

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتداءات شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ... »

وقال في ص ١٦٧ « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سربال : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهيبى :

وأنا الأخضر من يعرفنى ...

وقال الأعلام : جعل لهم سراويل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لانهم يقولون فى الكريم

النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السربال .

ولم ينسبه الأعلام . وهو من قصيدة لجريز فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة فى جلودها فيا خزي تيم من سراويلها الخضر

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( وَيَلُ لِّلْمُطَفِّفِينَ <sup>(١)</sup> ) وقوله : ( وَيَلُ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ <sup>(٢)</sup> ) فإنه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ إذ كان لا يقال : دعاء عليهم ، ولكنه إخبار بأن هذا قد ثبت لهم . فإن أضعفت فقلت : وَيَلُهُ ، وَيُحَيِّهِ - لم يكن إلا نصبا ؛ لأنَّ وجه الرفع قد بطل بآنه لا خبره له ، فكذا هذه التي في معنى المصادر .

فإن كان مصدرا صحيحا يجرى على فعله فالوجهُ النصبُ . وذلك قولك : تبا لزيد ، وجوعا لزيد ؛ لأنَّ هذا من قولك : جاع يجرع ، وتبَّ يَتَّب (٣) . وكذلك سَقِيَا ، ورغِيَا . والرفع يجرز على بُعد ؛ لأنَّك تبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها . فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فاسم في معنى المصدر ، ولو كان على سَلَمٍ لكان تسليما .

\* \*

فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجهُ الرفعُ ، ومعناه كمعنى المنصوب ، ولكن يُختار الرفعُ ؛ لأنَّه كالمعرفة . وحقُّ المعرفة الابتداء . وذلك قولك : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) و ( لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ) . والنصبُ / يجوز <sup>(٤)</sup> . وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ؛ فإن كان الموضع بعدها أمرا أو دعاء لم يكن إلا نصبا .

٣  
١٩٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وأما قوله تعالى ( وَيَلُ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ) و ( وَيَلُ لِّلْمُطَفِّفِينَ ) فإنه لا ينبغي أن يقول : أنه دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذاك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم • وجاء القرآن على لغتهم على ما يعنون • فكأنه - والله أعلم - قيل لهم : ويل للمطففين ، وويل للمكذبين ، أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم • لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا • والآية أول المطففين •

(٢) في آيات كثيرة من المرسلات •

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • باب استكرهه النحويون وهو قبيح ، فوضسعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب • وذلك قولك : ويح له ، وتب ، وتبا لك ، ويحا • فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضسعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعت العرب • فإذا قلت : ويح له ، ثم ألحقها التب فإن النصب فيه أحسن ، لأن تبا إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك •

ولآ يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت : ويح له وتبا له فهذا يدل على أن النصب في تبا فيما ذكرنا أحسن • • •

(٤) في سيبويه ج ١ ص ١٦٥ • باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدئات مبنيا عليها ما بعدها • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصب والرفع

\* \* \*

فمما يدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تَرَبًّا ، وَجَنَدَلًا (١) .

إنما تريد أطعمه الله . ولقاه الله . وسحو ذلك .

فإن أخبرت أنه مما قد ثبت رفعت . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

\* \* \*

فلما قوله . أَفَّةً وَتُفَّةً فَإِنَّمَا تقديره من المصادر : نَتْنَا ، وَدَفَرَا (٣) فإن أفردت (أَفَّ)

== وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحجوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فسوى في الابتداء بمنزله عبيد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالاعرف ، وهو أصل الكلام . .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء . . . ، وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : أحمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها . وذلك قولك : تَرَبًّا وَجَنَدَلًا وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تَرَبًّا لك ، فإن نفسرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : الزمك الله ، وأطعمك الله تَرَبًّا وَجَنَدَلًا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت . وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده . . . »  
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنسوب .

الرب والجندل : كناية عن الحبيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظهر بشيء ينتفع به .  
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب مخيبهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والأعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما يصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره »



بغير هاء فهو مبتنى ؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ؛  
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُنى على الفتح والكسر والضم ،  
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : ( فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ) .

وقال : ( أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ ) (٢) كل هذا جائز جيد .

وهذه المبتنيات إذا جعلت شيئا منها نكرة نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاق

غاق يا فتى / كذا تأويلها

٣  
١٩٩

\* \* \*

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى  
للمبالغة . وذلك قولك : لبنيك وسعديك ، وحنانيك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا . وافة وتفة  
وبعدا وسحقا . . .

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من  
احذر وكذلك هذا . . .

وفى اللسان : التف : وسخ الاطفار . . وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ .  
والآف : وسخ الأذن .

قولهم : أف وافة وتفة . . فكان ذلك يقال عند الشيء يستقذر ، ثم كثر حتى صاروا  
يستعملونه عند كل ما يتأذون .

وقيل : أف معناه قلة له ؛ وتف اتباع ما خوذ من الآف وهو الشيء القليل .

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨١ « ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وإيه  
وإيه وكنحو قولهم : أف وأف وأف وهى كلمة للضجر غير مثبنة فى المعرفة .

وفى النكرة : أف وأفا وأف .

فمن قال : أف فضم أتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد ،

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين .

ومن قال : أف ففتح استثقالا للتضعيف وضمة الهزة كما تقول : مد يا هذا ، .

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات . . . وانظر اللسان فقد جعلها

عشرا . . .

(٢) الاسراء : ٢٣ - والأنبياء : ٦٧ .

وفيها ثلاث قراءات سبعية : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

وأف بكسر الفاء من غير تنوين . .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ .

وانظر القراءات الأخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ .

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حنانيك : إنما هو رحمة بعد رحمة .  
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رحمه<sup>(١)</sup> . قال الشاعر :

تَحْنُنْ عَلَى هَذَاكَ الْمَلِيكُ فَإِنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

أبَا مُثَلِّرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ<sup>(٣)</sup>  
فهذا مما يجوز لإفراده ، فإذا أفردت فأنت مُخَيَّر : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .  
فإذا ثنيت لم يكن إلا منصوبا ؛ لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمُّكَ ؛ نحو : لبيك وسعديك .  
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجِي بْنِ جَرَمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانَكَ ذَا الْحَنَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على الضمسمار  
الفعل المتروك اظهارة » .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم  
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال الإضافة ، كما لم يكن  
سبحان الله ، ومعاذ الله إلا مضائق .

فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك . .  
وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في  
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه . .  
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة  
قولك - إذا أخبرت - : سمعا وطاعة إلا أن لبيك لا تتصرف . .  
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان  
الله غير مستعمل . . .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان ( حن ) إلى الحظيئة  
وللحظيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قتيها سيدنا عمر ص ٥٠ -  
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثني لقصد  
المبالغة والتكثير .

والبيت لطرفه بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في  
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمعجي بن جرم : بطن ضخ من طيء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ والاشتقاق  
ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : ( مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ) (٢) فالتقدير :

فَمَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فِيهَا ، وَفِيهَا .

ومن قال : إِنَّمَا مَعْنَاهُ : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّ ( مَثَل ) لَا يُوَضَّعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .

إِنَّمَا يَقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فَلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ مَا حُوِذَ مِنَ الْمَثَالِ وَالْحَذْوِ ، وَالصِّفَةُ تَحْلِيَةٌ وَنَعْتٌ .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ : لَبَّيْكَ فَإِنَّمَا يَقَالُ : أَلَبَّ فَلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ

فمَعْنَاهُ : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمَعْنَاهُ : مُلَازِمَةٌ لِعَطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجده في النسخة الصحيحة • ( ويمنعها ) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف • قال • سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقالت حنان •••

لم ترد تحنن ، ولكنها قالت : امرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله معنى النصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ « وأما قوله عز وجل ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فان هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ( مثل الجنة التي وعد المتقون ) ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، فانما وضع المل للحديث الذي بعده . وذكر بعد أخبار واحاديث فكانه على قوله : ومن الفصص مثل الجنة أو مما يفص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه والله أعلم •

٣  
١٠١

وقولك : سَعْدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك . قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .  
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، ومُسَاعَدَةً لأَوْلِيائِكَ ،  
ومُتَابَعَةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفًا ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنَّهما مشتقان  
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طريقةً واحدة .

فأَمَّا ( حَنَانٌ ) فمُنْقَرِدٌ ؛ لَأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبْتَ ذهابًا ، ويتصَرَّف في الكلام  
في غير الدعاء ( وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا ) (١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجهٌ ما جاء على فِعْله ، وهالم  
يأت عليه فعل .

فأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِحِقَّتْهُمَا الزيادة . وإِنَّمَا التقدير : شُكْرًا  
لا كُفْرًا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة (٢)

\* \* \*

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل . فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُهُ ، فيكون بدلًا من فِعْله  
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فأَمَّا ما كَثُر استعمالُهُ حَتَّى صارَ بدلًا من الفِعْل فتقولك : حَمْدًا وشُكْرًا . لا كُفْرًا . وَعَجَبًا (٣)

إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا . فلولاً / الاستعمال الذي أَبان عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛  
لَأَنَّهُ موضع خبر ، وإِنَّمَا يَحْسُنُ الإضمار ويَطَّرِد في موضع الأَمْرِ ؛ لَأَنَّ الأَمْرَ لا يكون  
إِلَّا بِفِعْل . نحو قولك : ضَرَبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : إِضْرِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرَبَ زيد .

٣  
٢٠٢

(١) مريم : ١٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحانه الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : عفسران ، لأن بعض  
العرب يقول : عفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينصب على اضممار الفعل المتروك أظهاره من  
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ..

فإنما ينصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكرا ،  
وكانك قلت : أعجب عجباً ..

وإنما اختزل الفعل ها هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في  
باب الدعاء : كأن قولهم : ( حمدا ) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجبا منك في موضع : أعجب  
منه .... » .

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذف التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثبات التنوين ، وحذفه استخاف لعلم المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نيّة التنوين لا يكون إلّا نكرة ؛ لأنّ التنوين في سيّة : نحو قوله عزّ وجلّ : ( هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ) (١) و ( هَذَا بَالِغٌ الْكَعْبَةِ ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

يَا رَبِّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَا قَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ( فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ) (٥) وإِنَّمَا التَّقْدِيرُ -- والله أعلم -- : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يغبطني بمحبتى لك ، ويظن أنك تجازينى بها . ولو كان مكانى للاقى ما لاقيته من المباحدة والحرمان . وانظر شرح الأعلام له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨ وانظر السيوطى ص ٢٤٣ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

## هذا باب

### المصادر في الاستفهام على جهة

#### التقدير وعلى المسألة

$\frac{3}{203}$

/وذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس<sup>(١)</sup> . لم تَقُلْ هذا سائلا ، ولكن قلته مُوبِّخا مُنْكَرًا لما هو عليه ، ولولا دَلالة الحال على ذلك لم يَجْزِ الإِضْمار ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا يُضْمَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَالٌّ ؛ كَمَا أَنَّ الِاسْمَ لَا يُضْمَرُ حَتَّى يَذْكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتُهُ فِي حَالِ قِيَامٍ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ مُنْكَرًا .

ومثله : أقعودا وقد صار الناس ، كما قال :

\* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ<sup>(٢)</sup> \*

فإِنَّمَا قَالَ لِنَكَارًا عَلَى نَفْسِهِ الطَّرَبَ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ حِينِهِ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان والناس قعود ، واجلوسا والناس يفرون . لا يريد أن يجبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قل : فإنما أراد : أطرَب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل .  
وبعده : والدهر بالانسان دوارى  
الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال الشيخوخة على ديار أحبته الخالية .

والهمزة للاستفهام الانكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ .

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى .  
القنسرى : الكبير المسن . قال أبو علي : لم أسمع بالقنسرى إلا في شعر العجاج .  
( المخصص ج ١ ص ٤٥ ) وكذلك قال الأعلام .  
الدواري : مبالغة دأثر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا .  
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في السيوطي ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .  
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خَبِرْتَ على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجُلوسا والناس يسبيرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائما وقد قعد الناس . فإِنما جاز ذلك ؛ لأنَّه حال . والتقدير : أنشبت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

\* \* \*

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إِلَّا سَيِّرا ، وما أنت إِلَّا ضَرَبَا (٢) ، وكذلك : زيدٌ سَيِّرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال » . وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال فعود ، فأراد أن ينبهه فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

\* \* \*

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائما وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أتثبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا . والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل . قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب » .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياما . وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ « أنابوا عن المصدر اللزم اضممار ناصبه صفات كعائذا بك وهذيناك ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضمماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد . » وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . . . وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على اضممار الفعل المتروك اظهارة » . وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنا أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا . . .

وزيد أبداً قياماً . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا / لا يكون إلَّا بالفعل ، وأنَّ المصدر  
إنَّما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلَّا تقوم قياماً ، وإن شئت  
قلت : زيد سيراً فتي . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيد صاحبُ سيرٍ ، فأقمت المضاف إليه مُقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه ،  
كما قال الله عزَّ وجلَّ : ( وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ) (١) إنَّما هو : أهل القرية  
كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٢)

أي ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلَّا تفعلُ فعلاً ، وما أنت إلَّا تفعلُ الفعل ، ولكنهم حددوا  
الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهي ، لأن الفعل يقع ههنا كما  
يقع فيهما وإن كان الأمر والنهي أقوى ٠٠٠ .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبراً على السعة ، كقولك :  
نهارك صائم ، وليك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الحساء .  
فإنما هي إقبال وإدبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون  
أرادت ذات إقبال وإدبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل  
( ولكن البر من آمن بالله ) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر  
من آمن بالله . والمعنى يؤول إلى شيء واحد . »

فظاهر كلام المبرد في الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة وجوه : أن يكون من المجاز  
العقل أو المصدر في تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر ههنا الوجهين  
وقال بتأويل المصدر باسم فاعل في الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد في هذا البيت . ذكره في دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨  
وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ،  
وإنما تجوزت في أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم  
يكن لها حال غيرهما - كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار . وإنما يكون المجاز في نفس  
الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعاً له في اللغة . »

يقال : رتعت الأبل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أي : تذكرت ولدها .

=



قوله عز وجل : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ )<sup>(١)</sup> . الوجه : ولكن البر من آمن بالله .  
ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سائر . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له .  
فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث<sup>(٢)</sup> .  
ومثل الأول قوله :

٣  
٢٠٥

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ<sup>(٣)</sup>  
يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ) .  
ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِغْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعِلِّ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ<sup>(٤)</sup>

\* \* \*

= البيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .  
أنظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣  
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : ( ولكن البر من آمن بالله إنما هو ولكن البر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلاله أبي مرحب .  
الخلالة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .  
وفي اللسان : الخلالة منلنة ، وقال : أبو مرحب : كنبه الظل أو كنية عرقوب .  
والبيت للنايعة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى الفالى ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعمل وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد إلى تشبيهه =

واعلم أنَّ المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدلُّ عليها ، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك . وقياسها<sup>(١)</sup> قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلاَّ أنها تُبدلُ من أفعالها .

ألا ترى قوله عزَّ وجلَّ : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلْمُسَائِلِينَ )<sup>(٢)</sup> أنَّ قوله ( أربعة ) قد دلَّ على أنها قد تمت . فكأنَّه قال : استوت استواء . ومثله : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ )<sup>(٣)</sup> ؛ [ لِأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ ]<sup>(٤)</sup> فقوله ( أحسن ) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : ( وَعَدَ اللَّهُ )<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لما قال : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ) علم أنَّ ذلك وعده منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )<sup>(٦)</sup> . لما قال : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) أعلمهم أنَّ ذلك مكتوب عليهم ، فكأنَّه قال : كَتَبَ اللَّهُ ذلك .

ومن زعم أنَّ قوله : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأنَّ الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

ما إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَى الْمَحْمَلِ<sup>(٧)</sup>  
وذلك أنَّه دلَّ بهذا الوصف على أنه منطوق فأراد : طَوَى طَى الْمَحْمَلِ . فهذه أوصاف تُبدلُ من الفعل ، لدلالاتها عليه .

== حدث بحدث . وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .  
وذكره ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :  
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .  
قال الأصمعى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصياد .  
والبيت من قصيدة للنايفه الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩  
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، واملأ المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩٣  
(١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء »  
ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض .  
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

## هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

٣  
٢٠٧

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولاً حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومنَّ قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومنَّ فيه لام القسم<sup>(١)</sup> . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ<sup>(٢)</sup>

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلنَّ مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقْسِمٌ على فِعْلٍ لم يقع - لم يكن ليتَّصَلَ به إلا اللام والنون ، فإنَّما حقُّه القسمُ ذُكِرَ أو حُذِفَ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُمَيْتِ يعنى البلبل ، والجميل - إنَّما هو مصغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ لَعَلَّة قد ذكرناها في باب التصغير<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنَّه يُرَدُّ إلى الأَصْل في جَمْعِهِ ، فيُجْمَع على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُمَيْتٍ : كُمَيْتٌ ؛ كما تقول : أَشَقَرَّ وشُقِرَ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَكَمَتَ ، وإنَّما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كَيْفَتَانِ ، وَجَمْلَانِ ؛ لأنَّ تكبيره : فُعَلٌ ؛ كما تقول في النُّغْرَ ، والصُّرَدَ ، والجُمْلَ : جُمْلَانِ ، ونِغْرَانِ ، وصِرْدَانِ<sup>(٤)</sup> ..

(١) مثل له سببويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سببويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله ( قسما ) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انصباب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: انى لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لأميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لأميل ، أى : أقسم تسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهى معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزاعة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النغر : طير كالعصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فيمثل ذلك كرسى ، وقمرى . إنما هو فعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب ،  
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

\* \* \*

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسدّه ، فيكون حالا ، لأنه قد باب عن اسم  
الفاعل ، وأغنى غناؤه ، وذلك قولهم : قتلته صبّرا . إنما تأويله : صابر أو مضبّرا . وكذلك :  
جثته مشيا ؛ لأنّ المعنى : جثته ما شيا . فالتقدير : أمشى مشيا ، لأنّ المجيء على حالات . والمصدر  
قد دلّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جثته إعطاء لم يجز ، لأنّ الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جثته سعيّا . فهذا  
جيد ؛ لأنّ المجيء يكون سعيّا<sup>(١)</sup> . قال الله عز وجل : ( ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا )<sup>(٢)</sup> .

فهذا اختصار يدلّ على ما يردّ مما يشاكلها . ويجرى مع كلّ صنف منها .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينصب من المصادر لأنه حال . .  
وذلك قولك : قتلته صبّرا ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحه ولقسه عبانا ،  
وكلمته مساقفة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .  
وليس كل مصدر - وإن كان فى القياس مثل ماضى من هذا الباب - بوضع هذا الموضع  
لأن المصدر ها هنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أناسا سرعة . . »  
(٢) البقرة : ٣٦٠

\* \* \*

كلام المبرد هنا صريح فى أن المصدر المنكر يعى بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر  
هذا فى ص ٢٣٦ من الأصل فى هذا الجزء كما ذكره فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ .  
وكذلك نسبة اليه الزمخشري فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وابن هشام فى التوضيح .  
ولكن الخضرى فى تعليقه على شرح ابن عفيل بنسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر  
المنكر حالا مطلقا .

أما السيوطى فى الهمع فيقول : يختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقا ؟ أو فيما كان  
نوعا لعامله . وكذلك فى الأسموني .  
فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام أطراده مطلقا ، كما نقل  
عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كأطراده خبرا فإن الحال أشسبه به من  
النعته . . »

فى الهمع ج ١ ص ٢٣٨ « وسند المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل  
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل ،  
وانظر الأسموني ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اغراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلتها صبرا انما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا .

وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتقضى غناءه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفه ، وذلك قولك : جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جئتك ماشيا ٠٠ والماعل بحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .

نقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد منسيا انما معناه : ماشيا .

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .

وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا فالتقدير . أمشى مشيا ، وقال فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .

فالعبارتان صدرهما يعيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعين وابن غفيل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعين ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .

وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٦ .

## هذا باب

### الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ؛ لأنه أراد : كلمته  
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : ( فاه إلى في ) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : ( يدا بيد )  
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .  
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيرُه ؛ لأنَّ المعنى : بايعته نقداً ، أى : أخذتُ منه ، وأعطيته ،  
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده  
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أى : وهذه حاله ؛ لأنَّ هذا ليس من نعت المبايعه ؛  
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي<sup>(١)</sup> .

٣  
٢٠٩

\* \* \*

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة  
ولا مصادر لأنه حال . . .

وذلك قولك : كلمته فاه الى فى ، وبايعته يدا بيد كانه قال : كلمته مشافهة وبايعته  
نقداً ، أى كلمته فى هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه الى فى . كانه يقول : كلمته وفوه الى فى ، أى : كلمته  
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته فى هذه الحال ،  
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه الا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم  
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى اقربا  
كان أم بعيدا ؟ وإذا قال : كلمته فوه الى ففانما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ،  
ولم يكن بينهما أحد .

وفى أمالى الشجرى ج ١ ص ١٥٤ « فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه الى فى ، فنصبوا  
المضاف الى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . . .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال  
فى الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه الى فى . . . » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ « ( فاه ) نصب على الحال ، وجعلوه نائبا عن مشافهة ،  
ومعناه : مشافها ، فهو اسم نائب عن مصدر فى معنى اسم الفاعل .

والناصب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافها ، وليس ثم  
اضمار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة . . .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دَلَّ على موضعه ،  
وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك (١) .  
وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :  
أرسلها وهي تعتركة ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعتركة قال الشاعر :

٣  
٢١٠

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدُّخَالِ (٢)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا أو  
ملاصقا . والمذهب الأول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار ( جاعلا ) لما كان من الشاذ .  
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١  
ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان  
في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن  
لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال ان تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز  
دخول الألف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .  
والتحقيق : ان هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،  
ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايبته له ، فصار تعتركة ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،  
لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردتها جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :  
ازدحموا في المعترك .  
= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤  
ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .  
وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقته . . .  
وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ( وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدا  
وطاقتك ، وفعلته جهدي وطاقتي ، وهى في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل  
هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقته ولا جهدا . . .  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بال -  
حالا . . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورها جميعا الماء كما في قولهم : اعترك القوم ، أى :  
ازدحموا في المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .  
الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان  
ضعفه من الرى في الشرب الأول ، فينغص عليهما شربهما بادخاله بينهما .  
وروى على نغص بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .  
وانظر في تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .  
البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .  
وكذلك : جاعى القوم قاطبةً ، وطراً .

إنَّما معناه : جاعى القوم جميعاً ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ، كما تقول : جاعى القوم جميعاً إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعاً .

وقد يكون الجمع اسماً للجماعة . قال الله عزَّ وجلَّ : ( سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ) (١) .  
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنَّه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلَّاحالاً . ويقال : طَرَزْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعاً . وقال النحويون سوى يونس : إنَّه في موضع المصدر الذى يكون حالاً (٢) .

أورد العبر أنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم ينسحق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يددها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم إذا أوردوا الابل جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .  
والفصيحة فى الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .  
والمختص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان ( عرك ، نفس ، دخل ) .

#### (١) القمر ٤٥

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبةً وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحاً ومكافحة .  
وكذلك طراً وقاطبةً ( عند يونس ) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزله : كلمته فاه الى فى .  
وأما طراً وقاطبةً فأشبهه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالاً غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالاً غير المصادر الا نكرة ، والذى نأخذ به الأول ،  
وفى المختص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبةً ، ومررت بهم طراً فعلى مذهب سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وإن كانا اسمين ، وذلك أن قاطبةً وإن كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبةً وقائمةً وما أشبه ذلك ( وطراً ) وإن كان لفظها لفظ صفراً وشهباً وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز حملهما الا على المصدر . »  
وقال فى ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طراً ومررت بهم طراً ومذهبه أنه لا يستعمل الا حالاً ، وقد حكى عن خصيب المتطبيب النصرالى وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حالة » .  
وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه » .

وانظر البحر الجبى ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكتابات أبى البقاء ص ٢٩٤ .



## هذا باب

$\frac{3}{211}$

الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أُريد بها ذلك/

أو أُريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مَجْرَى كُلِّهِمْ وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وَخَدَه ، ومررت بأخويك وَخَدَهُمَا ، ومررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ ، ومررت بهم ثَلَاثَتِهِمْ ، وأتاه القوم قَضِيَّتَهُمْ بِقَضِيَّتِهِمْ .

أما قولك : مررت بزيد وَخَدَه فتأويله : أَوَحَدْتَهُ بِمُرُورِي إِحْدَاهَا ؛ كقولك : أفردته بِمُرُورِي إِفْرَادًا . وقولك : (وَخَدَه) في معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ فجاز أن تُجْرِيَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فتقول : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثَلَاثَتِهِمْ ، وأَرْبَعَتِهِمْ ، والمعنى مختلِفٌ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ - فمعناه : بهؤلاء تخميسًا ؛ كقولك : مررت به وَخَدَه ؛ أَي : لم أَخْلِطْ معه أحدا .

فكذلك قولك في الجماعة إِنَّمَا هُوَ خَصَصْتَهُمْ .

وإذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ - فهو على أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ خَمْسَةٌ ، فَإِنَّمَا أُجْرَى مُجْرَى

$\frac{3}{212}$

/كُلِّ . أراد : مررت بالقوم كُلِّهِمْ ؛ أَي : لم أَبْقِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ أَحَدًا . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مررت بإخوتك كُلِّهِمْ جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أَيضًا (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الأسماء مصدرًا » . وذلك قولك : مررت به وَخَدَه ، ومررت بهم وَخَدَهُمْ ، ومررت برجل وَخَدَه .

وفي المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وَخَدَه مصدر لا يننى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر إلا أنهم قد قالوا : نسيج وَخَدَه ، وجحيش وَخَدَه ، وزاد صاحب العين قريع وَخَدَه للمصيب الرأي » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقي ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة في معنى وَخَدَه انظرها في الأشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثَلَاثَتِهِمْ وأَرْبَعَتِهِمْ وكذلك إلى العشرة » .

وزعم الخليل أنه إذا نصب ثَلَاثَتَهُمْ فكأنه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه إذا قال : ( وَخَدَه ) فإنما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قَضُّهم بقضيتهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم وجماعتهم .

ومن قال : قَضُّهم بقضيتهم أراد : انقضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم أَدع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء النمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع الكرة ، أى مجتمعين فى المجيء ، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

كانه قال : انقضاصهم - أى انقضا - ومررت بهم قضهم بقضيتهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضا . فهذه تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضا فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضا ، لأنه كانه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التكثير جاز أن يقع حالا قال الشماخ . . . ففضها منصوب على انحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل فصا نابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتنى سليم قضها بقضيتها ، وزايت سليما قضها بقضيتها ، ومررت بسليم قضها بقضيتها ، ومعناه أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشئ بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم فالاولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيتهم ، أى مع مقضوضهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون قضيتهم مبتدأ وبقضيتهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . . .

ثم انمحي عن الجملتين أعنى قضيتهم بقضيتهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيتهم : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد ؛ وادت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه . . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . . .

وانظر الخزاعة ج ١ ص ٥٢٥ .

ولا يجوز مررت بزید كله (١) ؛ لأنّ (كلاً) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنينهما ؛ لأنّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشيء لا يُضاف إلى نفسه .  
ولنّما قلت : خَمْسَتَهُمْ ؛ لأنّ (هم) لكلّ جنس ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .  
و(هما) لا يكون إلاّ تثنية .

فلن قلت : فأنّت تقول : كلاهما منطلقاً فـ (كلاً) لا يكون إلاّ لاثنيين ، فلم أضفته إلى ضميرهما ؟  
فالجواب في ذلك : أنّ (كلاً) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فلنّما أضفتم واحداً إلى اثنين . ألا ترى أنّك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه . فلنّما تأويله : كلّ واحد / منّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصٌ (٣)

٣  
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليبدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .  
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩  
(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلاً) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلاً) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى » .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .  
ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجوز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنينهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففه اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ٢٦١ ، ٢٦٦ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للاثنتين : مررت بهما وحدهما فذا بيِّن جدا

\* \* \*

فأما قولهم . هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلاَّ بالإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نسيجٌ أفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عيِّرٌ وحده ، وجحيشٌ وحده . ولو قال : جحيشٌ نفسه . وعيِّرٌ نفسه وحدها لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها (١) . فهذا بيِّن جدا .

وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاشره أصاحكه . وما مصدرية و ( حر بص ) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين .

اجتمع الاخبار عن ( كلا ) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق

كلاهما حين جسد السير بينهما قد أفلعا وكلا انفيهما رابى  
(١) فى المحصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الراى » .

فى ابن بعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا . هو نسيج وحده ، عيير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكانه قال . نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل .

وأما عيير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار ، يقال للوحشى والأهلى ، وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا فى رأى ، ولا يدخل فى معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، والجوالقى ص ١٥٩

وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيير وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويفيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان فى تعليقه على الأشمونى ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدمامينى .

ولكن الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود لما ذكرنا وبعدم السماع » .

٣  
٢١٤

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاءني أخواك كلاهما ؛ لأعلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاءني إخوتك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق/منهم واحدا ، فقليل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن ( كلاهما ) يُكثّر به ، ولا يُقلّل به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كُلًّا) عموم ؛ لأنّ الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكلّ<sup>(١)</sup> فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنّما تقع على الاثنين وأنت تريد كُلاً واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأنّ جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل .  
وهن قول الأنفخس أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأنّ الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه .  
وإنّما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

\*\*\*

٣  
٢١٥

واعلم أنّ من الأسماء أسماء محتمة لاتنفصل بأنفسها . فمضى ماسمع منها شيء علم أنّ صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر<sup>(٢)</sup> لايجوز هذا إلا أنّ

(١) يرى الأصمعي أن دخول الـ على كل و بعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :  
لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضي  
انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبد الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويسروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من آت يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشدها بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ لِلْكُلِّ مَعْمَدَا

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال الـ على بعض .

(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .  
وأصله : أفعال من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا فابدلت الثانية ألما ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها » .

تكون قد ذكرت قبْلَه رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا<sup>(١)</sup> . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذكر بعضه . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخوتي ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتني جاريتك وامرأة أخرى [ كان جائزا ، ولو قلت : أتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوتك ، وامرأة أخرى كان ]<sup>(٢)</sup> غير جائز .  
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عني بالإنسان امرأة ؛ لأن الباب الذي ذكرتها به يجمعها .

وكذلك . جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .  
فأما قوله :

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ<sup>(٣)</sup>  
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : ( فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهر ج ١ ص ٨١ - ٨٢ قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم . قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولأ التفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .  
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : أن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنُ أَنْ يَغْلِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للرأى النميري وللقائل الكلابي فيهما بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وفى بيت القتال مكان عزة ( عمره ) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لما قَدِمَ من ذكر الأيام . وكذلك : ( مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ) (٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ ( أُخَرَ ) أن يكون معه ( من كذا ، وكذا ) / ( أَفْعَل ) يقع على وجهين :  
 أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أَحْمَرُ ، وَأَصْفَرُ ، وَأَعْوَرُ .  
 والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أو بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نحو : هذا الأصغر ، والأكبر .

فأما قوله في الآذان : الله أكبر - فتأويله : كبير ، كما قال عز وجل : ( وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ) (٣) . وإنما تأويله : وهو عليه هيِّن ؛ لأنه لا يقال : شيءٌ أهون عليه من شيء . ونظير ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان ( صلى ) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ « وآخر الذي مفردة أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآخر من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحماراً آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الآخر فانه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . . . »

وفي البحر المحيط أيضاً ج ٤ ص ٤١ « وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبغي على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم وكريم آخر ، فقله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكريم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمار آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله ( أو آخران من غيركم ) ، أي : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا .  
 وما ذكره في الملل صحيح إلا أن الذي في الآية مخالف للمثل التي ذكرها النحاس في السركيب ، لأنه مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول . »

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس الذي قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر فاعد ، واشتريت فرساً سابقاً وآخر مبطلًا ، فلو آخرت ( آخر ) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . . »

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست ( أهون ) أفعل تفضيل ، لأنه لا تفاوت عند الله في النشاطين : الإبداء وإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيِّن ، وكذا هو في مصحف عبد الله . »

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى - وَإِنِّى لَأَوْجَلُ - عَلَى آيِنَا تَعْدُو المَيِّتَةُ أَوَّلُ (١) ؟

أى : إِنِّى لَوَجِل .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِى زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخَرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى (مِنْهُ) .

والدليل عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْنَتِهِ : أُخْرَى ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ ، وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطُ . وَالْوُسْطَى . وَالْأَكْبَرُ وَالْكُبْرَى .

فلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلَكَ : / هَذَا أَوَّلُ مِنْ ذَاكَ ؛ وَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي آخِرِ بَغِيرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣  
٢١

= وقيل : ( أهون ) أفعل تفضيل وذلك بحسب معنقد البشر وما يعطيهم النظر في المشاهد من أن الاعادة في كثير من الاشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التي كانت في البداءة ، وهذا وان كان الانان عنده تعالى من اليسر في حيز واحد . . . ، وفى الكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فأما قوله - جل ثناؤه - : ( وهو أهون عليه ) ففيه قولان أحدهما : وهو المرضى عندنا انما هو : وهو عليه هين ، لان الله - جل وعز - لا يكون عليه شيء أهون من شيء آخر . . . والقول الثانى فى الآية : وهو أهون عليه عندكم ، لان اعادة الشيء عند الناس أهون من ابتدائه . . . »

(١) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن (أوجل) بمعنى وجل ، كما أن أكبر فى الأذان بمعنى كبير ، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ على بناء أول على الضم .

وعمر ك مبتدأ خبره محذوف وجوبا أى : قسمى ، والكاف مضاف اليه .  
وجملة ( ما أدرى ) جواب القسم ، وجملة ( وإنى لأوجل ) معترضة بين أدرى وبين السادة عن مفعوليها . أوجل : خائف .

وتعدو : بالعين المهملة من عدا عليه بمعنى ظلم ، وتجاوز الحد .  
ورى بالغين المعجمة من غدا غدوا أى : ذهب غدوة وهى ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل فى الذهاب والانطلاق أى وقت كان .  
وأول : بنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه ، والأصل : أول أوقات عدوها .  
المعنى : أقسم ببقائك ما أعلم أينما يكون المقدم فى عدو الموت عليه .  
والبيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس وهى فى ديوانه ص ٥٧ - ٦٠ .  
وفى الحماسة ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، والخزانة ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .  
وحماسة البحترى ص ٨٥ - ٩٠ .



إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا<sup>(١)</sup> . فَلَمَّا سَقَطَ . ( مِنْ كَذَا ) سَقَطَ . مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرِفْ  
قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ ( وَأَخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ )<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يَصْرِفْ . وَقَالَ : ( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(٣)</sup> ،  
فَلَمْ يَصْرِفْ . فَهَذَا دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

\* \* \*

وَأَعْلَمُ أَنَّ ( أَفْعَلَ ) إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمَطَّرَدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :  
قُبُحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامُ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا<sup>(٤)</sup>

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

(١) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَدَلٍ أُخَرِ فِي الْمَنْوُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فَنَرْجِيءُ التَّعْلِيلَ عَلَيْهِ .

(٢) آلَ عِمْرَانَ : ٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .  
وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَلَامٍ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ  
إِلَى أَشَدِّ اللَّؤْمِ فِي حَالٍ صَغَرَهُمْ وَفِي حَالٍ كَبَرَهُمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ  
التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِأَلَامٍ لِلتَّعْمِيمِ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .  
وَأَلَامٌ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ  
مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ أَلَامُ قَوْمٍ وَالْقَطْعُ لِلذَّمِّ أَيْضًا .  
اللَّؤْمُ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يُقَالُ : قُبِحَ اللَّهُ ، أَيْ نَحَاهُ عَنِ الْخَيْرِ . وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيهِ .  
نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوُلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُبِحَ نَفَرُكُمْ .  
النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقَبْلَ ذَلِكَ سَبْعَةٌ ، وَلَا يُقَالُ نَفَرٌ قِيَمًا زَادَ عَلَى  
الْعَشِيرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . أَنْظِرِ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .  
وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ « وَأَجَازَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْمَهْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنْ يَكُونَ  
( أَعْلَمُ ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ . وَمَا أَجَازَهُ مَكِّيُّ بِمَعْنَى عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : ادِّعَاءُ أَنَّ ( أَفْعَلَ ) يَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهَذَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ،  
وِخَالْفَةُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو ( أَفْعَلَ ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ  
فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ ( أَفْعَلَ ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ . . . حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَارِ  
اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَمْلِيكًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتَعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ ( مِنْ )  
مَجْرُودًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ بِمَطَّرَدٍ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْأَصَحُّ  
قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .  
الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ ( أَفْعَلَ ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ  
الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوُجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِأَعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِبَعْضِهِمْ فَاجَازَ ذَلِكَ .  
وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ ( أَفْعَلَ ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا  
مِبَالَةً بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَضْعِفُ فِي النُّحُوِّ . . .  
وَأَنْظِرِ ابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرْحَ الرُّضَى لِلْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوضِ الْأَنْفَ  
ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

## هذا باب

### مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَاةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلاً أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ فِي هَذَا الرُّفْعِ وَالْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْأَوَّلِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَمَّا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسَنٍ يَحْسُنُ ، ومررت برجل كَرِيمٍ أبوه / لِأَنَّهُ مِنْ كَرِيمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرْبٍ .  
(أَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرَيْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبُوهُ .  
وإِنْ لَمْ تُجَرِّهِ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَهُوَ الْبَابُ .

فَإِنْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ أَتْبَعْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَهُ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بـدَرهمٍ سَوَاءٍ يَا فَتَى ، ومررت برجل سَوَاءٍ دَرهمُهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : برجل سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفَضْتَ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةٌ . فَعَلِيَ هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (٢) .

\* \* \*

ثُمَّ نَذَكُرُ الْمَسَائِلَ ، وَنَقُولُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ عِنْدَهُ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو . فَأَجْرَنْتُ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ ، وَلَمْ يَحْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كُنْتَ قَدْ أَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .

وَلَوْ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ

(١) فِي التَّصْرِيحِ ج ٢ ص ١٠٦ \* مررت برجل أفضل منه أبوه \* أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل \* .

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٢٣٢ " لَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : مررت بخير منه أبوه .. واما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لان في سواء اسما مضمورا مرفوعا .... " .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعه في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ،  
قلت : ما وأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تُقدّر أن (أحسن) هو  
الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سبويه ج ١ ص ٢٣٢ « وتقول : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه اليك ،  
وما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه  
مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن  
تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت  
أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلاً عاملاً  
في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلاً يبغض إليه الشر كما يبغض إلى زيد .  
ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ،  
كما أن الاضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض إليه  
منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .  
في كلام سبويه وتعليقه شيء من الفموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض  
النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلاً بأنه لو رفع (أحسن)  
على أن يكون خبراً للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة  
بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .

وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :  
انه تعليل سيئويه ، كما قال أيضاً : ان انفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي  
لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضارباً .  
ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير إلى غير المذكور .  
وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :  
فيه أن المرجع وان آخر لفظاً يقدم حكماً ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف  
الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظاً .  
انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجامي ص ٢٠٠ وشرح العصام  
ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .  
الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه  
مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعال  
ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .  
والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن أفعال  
مع كالمتضايقين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا ضرورة .  
وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر  
( منه ) أما على تقدير أن يتقدم ( الكحل ) أو يتأخر ( منه ) بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحل  
أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .  
وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم ، ، .

وإن قلّرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيد بالبح ، وتأخير كتنقيده . فكانك قلت :  
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسن منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة (١) [كان  
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحب إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة] (٢)  
أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كتأخير الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضل منه عبد الله ، ورأيت زيدا أفضل منه عبد الله . أردت : رأيت زيدا  
عبد الله أفضل منه ، فتجعله ابتداء وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون . ومررت برجل  
خير ما يكون خير منك خير ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنّ المعنى يدل عليه . والتقدير :  
مررت برجل خير منك إذا كان خير ما يكون إذا كنت خير ما تكون .

٣  
٢٢٠

(١) الأشمونى فى شرحه على الألفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثاً فقال .  
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : ( ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر ) .  
والرواية فى كتب الحديث : ( البخارى والترمذى وسنن ابن ماجه وسنن النسائى )  
ليس فيها ( أحب ) رافعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى الأشياء ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهى : زيد شر ما يكون خير  
منك خير ما تكون . يرى المازنى أن خير ما تكون منصوب بخير منك .  
وفى سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .  
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه وطبا ، فان شئت جعلته حينئذ قد مضى ، وان شئت  
جعلته حيناً مستقبلاً .

وانما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى ،  
لأنّ إذا لما كان معناه ذا شبه عندهم أن ينتصب على إذا كان واذا كان ، ولو كان على إضمار (كان)  
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن ( كان ) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .  
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون وبرجل خير ما يكون خير  
منك خير ما تكون . وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون .  
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .  
وان شئت قلت : مررت برجل خير ما يكون خير منك .

كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك ، أى : خير من أحوالك ، وجاز أن يقسول خير  
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطِيبُ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطِيبُ منه إذ صار تَمْرًا ، فإنما على هذا يُوجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنب أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنَّه لا يَتَنَقَّلُ فتقول : هذا عنب أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عنب البُسْرِ أَطِيبُ منه (١)  
فإنما هذا البيت فيُنشَد على ضُروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهْلُولٍ (٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ • وبسرا وتَمْرًا حالان من المشار اليه لكن في زمنين، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر، ويجوز ان يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضممار ما يدل على المضى فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا اضممرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا اضممرت اذا • والعامل في الحال ( كان ) المضمره ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر اطيب منه التمر ، لأن ( كان ) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى ( افعل ) وجاز ان تعمل في الظرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر •  
الا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل •

وذهب أبو على الى أن العامل في الحال الاول ما في ( هذا ) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني ( افعل ) •

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنب اطيب منه زبيبا ، لأن العنب يتحول زبيبا ، ولو قلت : هذا عنب اطيب منه تمرا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تمرا ، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنب اطيب منه تمر ، فيكون ( هذا ) مبتدأ و ( عنب ) الخبر و ( اطيب ) مبتدأ آخر و ( تمر ) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب •  
واللسيوطي رساله ختم بها الاشباه سماها تحفة النجباء في قولهم : هذا بسرا اطيب منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافي للرحى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ •

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

أ) أول ما تكون فتية • برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التأنيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : أول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الأول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه •

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون ( أول ) بدلا من الحرب •  
ب) بنصب أول ورفع فتية • فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشِد : الحربُ أَوَّلُ ما تكونُ فُتْيَةً يجعلُ (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالَ يَسُدُّ مَسدَّ الخبرِ وهو فُتْيَةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أَخْطَبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بيَّنا نَصِبَ هذا في قولِ سيبويه ، ودللنا على موضعِ الغلطِ في مذاهبهم<sup>(١)</sup> وما كان الأَخْفَشُ يختارُ ، وهو الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

فأما تصديره (فتية) حالاً لأول ، أول مذكر ، وفتية مؤنثة فلأن المعنى مُشْتَمِلٌ عليها . فخرج هذا مَخْرَجَ قولِ الله عزَّ وجلَّ : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ )<sup>(٢)</sup> ، لأن ( مَنْ ) وإن كان مُوحِّدَ اللفظِ فإنَّ معناه هاهنا الجَمْعُ ، وكذلك : ( فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ )<sup>(٣)</sup> ، = يكونُ حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج ( برفع أول ونصب فتية ( الحرب ) مبتداً و ( أول ) مبتداً ثانٍ و ( فتية ) حال مسد مسد الخبر والجملة خبر المبتدا الأول وهو الحرب . وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظسرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سدت مسد الخبر . والبيت لعمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشككة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى ببزتها لكل جهول . . . ورواية الفارقي تبدو بزيتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . . . وروى ( فتية ) بفتح الفاء وكسر التاء . البيت مطلع قطعه في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب . وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ (٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . " والظاهر في حاجرس ان يكون خبراً ل ( ما ) على لغة الحجاز ، لان ( حاجزين ) هو محط الفائدة ، ويكون ( مكم ) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالاً ، وفي جواز هذا نظر ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر ( ما ) وقال الخوفي والرمخسري : ( حاجزين ) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لانه في معنى الجماعة . يتسع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . واذا كان ( حاجزين ) نعتاً فمن أحد مبتداً والخبر ( منكم ) .

ويضعف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على الحجز ، واذا كان ( حاجزين ) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، . وانظر اعراب المعبرى ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فَلِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَذْنِبُ يَضْطَحِبَانُ<sup>(١)</sup>

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : ( وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ) .  
وأما أبو عمرو فقرأ : ( وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا )<sup>(٢)</sup> ، فحمل مايلي  
على اللفظ . وما تباعد منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : ( بَلَى مَنْ أَسْلَمَ  
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ) فهذا على لفظ . ( مَنْ ) ، ثم قال : / ( وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ  
وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ )<sup>(٣)</sup> على المعنى . وهذا كثير جداً .

ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية – يريد : الحرب فتية في هذا الوقت .  
ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :  
أول ما تكون تسعى يزيتها فتية ، فقدّم الحال .  
ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . أراد : الحرب فتية وهي أول ما تكون .  
ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . فخبّر أنها أول شيء في هذه الحال . فهذه  
الوجوه تدل على ما بعدها .  
ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بُسراً أطيب منه  
تمرا – كان مُجيداً .

فأما قولهم : البر أرخص ما يكون قفيزاً بدرهم ، والزيت أرخص ما يكون متوّن بدرهم<sup>(٤)</sup>  
فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة ( ومن يقنت منكن ) بالياء واختلّفوا في ( وتعمل  
صالحاً ) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .  
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ : قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح  
أن احذا يقرأ ( ومن يقنت ) إلا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساوري  
ويعقوب في روايه ( ومن تقنت ) بالتاء حملاً على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ : « وتقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أي : البر أرخص  
أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان » .

وقولهم : أرخص ما يكون البر بستين ، تأويله : الكر بستين<sup>(١)</sup> ولكنهم حذفوا (الكر) لعلمهم بأن التسعير عليه يقع .

فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .

فعلى هذا فأجره .

$\frac{3}{223}$

= ومن رفع الفتية ونصب الاول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الاول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

و ( قفيزا ) في كلام المبسرد حال وجاء اسما جامدا في مساله التسعير ، ويجوز رفعه على أن يكون مبتدا خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما فى صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكأنه انما سئل ها هنا عن ثمن الكر .

قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

« الضمير الرابط ( للخبر ) يجوز حذفه قياسا وسماعا .

فالقياس : فى موضع : وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدا الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان كان معرfa باللام كما فى البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائننا منه .



## هذا باب

### من التسعير

نقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .

لم تُرد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمناً ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته بدرهم ، ثمَّ زِدْتَ صاعداً ؛ فمن ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثَمَّ) لكان جائزاً ؛ نحو : أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ \* باب ما ينصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائدا .
- حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم أمنوا أن يكون على الباء .
- لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ، لأنه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم . . . كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو ذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأنمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
- وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم .
- في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ \* ومنه ( الحال المؤكدة ) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
- هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعداً . . . وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد .
- وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ \* ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
- وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ \* وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها ينلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه :
- منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
- والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . إنما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيتين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بعتُ الشاةَ شاةً ودرهما (١) . إنما تأويلُهُ على الحقيقة : بعتُ الشاةَ مُسَعَّرًا شاةً بدرهم .

فإن قلت : لك الشاةُ شاةً ودرهما - كنتُ بالخيار : إن شئتُ رفعتُ ، لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ قِيَامِهِ .

وإن قلت (قائما) فإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تامٍّ ، لأنَّه لم يأتِ بخبر . وإِنَّمَا (قائم) هو الخبر ، ف(في الدار) ظرف للقائم لازيد .

٣  
٢٢٤

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمننا في موضع الاسم الموصوف « .

وفى شرح انكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : بعت الشاة شاةً ودرهما ... »

واعلم أن هذه الأشياء لا يتفرد منها شيء دون ما بعده .. ولا يجوز أن تقول : بعت شاةً شاةً وانت تريد بدرهم ... »

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاة شاةً ودرهم إنما يريد شاةً بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى قولك : كل رجل وضيعته فى معنى مع .. »

وإذا قال : شاةً بدرهم فإن ( بدرهم ) ليس بمبنى على اسم قبله وإنما جاء ليبين به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة الى « .

فى ابن يعش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشاة شاةً ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال إنشاء ، والعامل الفعل الذى هو بعت ، وإنشاء وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاة شاةً ودرهما ، فمعناه : بعت الشاة مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو فى معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعت الشاة شاةً ودرهم بالرفع والمراد : شاةً بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة فى موضع الحال . قأما إذا قال : شاةً ودرهم فتقديره : شاةً ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاة شاةً ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان « .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمفنى ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .  
 وتقدير قولك : الشاء شاة ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعَّرًا شاة بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :  
 زيد في الدار قائماً - فمعناه : استقرَّ زيد في الدار قائماً ، وإذا قال : لك الشاء شاة ودرهم (٢)  
 فإنما المعنى : الشاء شاة بدرهم ، ثم خبر أنه له بهذا السعر ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

- 
- (١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثاً موجزاً وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بنفصيل .  
 (٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر  
 وإن كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر » .  
 وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاء  
 شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فان شئت  
 رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيها  
 زيد قائماً بمنزلة استقرَّ زيد قائماً » .

## هذا باب

### مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببر قفيز بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعنا بالجواهر .  
وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .  
وتقول : العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟ ٣  
٢٢٥  
فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح  
بين الصحة .

وشرحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مسعرا . فالتقدير :  
لعجب من بر مررنا به مسعرا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل  
بالأول (٢) ويكون في موضع نعتة ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له  
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة .  
وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، وسمعتا العرب المولوق بهم ينصبونه . . .  
سمعتاهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا  
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .  
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتم حديد ، ولا يحسن أن تجعله صفة .  
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .  
وأما الذين دفعوه ، فقالوا : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك  
بدرهم مبنيا عليه » .

سيبويه يسمي الحال خبرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضى في أن حذف الرابط هنا مقيس  
مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ <sup>(١)</sup> . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفْعَه غيرُ مدفوع ، وتأويلُه : البَدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رفْعُه على البَدَل / والإيضاح .

٣  
٢٢٦

فإنَّ ادِّعَاؤَك أنه نعت ، وقد ذكرت أنَّ النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت . والعلة أنت ذكرتَها ، وإنَّما حقُّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلًّا على التبيين . فهذا حقُّ هذا .

فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمُه ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، على قُبْحِه فيما ذكره وبعْدِه - فإنَّ هذا في قوالك : فضةٌ خاتمةٌ غير جائز ، إلَّا أن تريد : شبهه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة . فهذا ما ذكرت لك أنَّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ؛ لأنَّه وضعه في موضع شديدٍ أبوه . ألا ترى أنَّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها إذا أراد السبعَ بعينه ، فإذا أراد الشدةَ جاز على ما وصفت <sup>(٢)</sup> ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ ( باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلا ، وعليه نحى سمنًا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ . وإنما فررت إلى النصيب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسمٌ وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزًا والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبهه الأسماء التي أخذت من الفعل » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ « وبعض العرب يجره ، كما يجز الخز حين يقول : مررت برجلٍ خزٍ صفته .

ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا ، ومررت برجلٍ مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه .  
فإن قلت : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع . . .

\*\*\*

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجلٍ أسدٍ على معنى شديد .  
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :  
=

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا اللفظ والمعنى ، وذلك محمول على معناه .  
فحقُّ الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليعرف بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال  
أن تكون / نعوتا لما وصفت لك .

٣  
٢٢٧

فإن قلت : مررت ببر قفيز بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت مَنْ عينا قوله ،  
وأوضحنا فسادَه .

فإن قيل : معناه مُسعر - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فأجر هذا  
الباب .

فأمَّا قولهم : هذا خاتمٌ حديداً على الحال<sup>(١)</sup> فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال .  
وإن قلت : الحال بابها الانتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التنقل ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،  
لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)<sup>(٢)</sup> فالخلود معناه :  
البقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)<sup>(٣)</sup> فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوه أربع ٠٠ وانما  
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن  
معناه شديد ٠٠

ونسب إليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذي سوغ الوصف في نحو مررت  
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :  
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ٠٠  
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،  
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز في نحو مررت برجل أسد شدة على هذا  
التأويل » .

نعم إن المبرد قال في ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد  
فقد حذفت المل وأنت تريده ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاما » ، فعلى هذا يكون للمبرد في  
المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريباً أنه يختار في نحو هذا خاتمك حديداً أن يكون تمييزاً لا حالا .

(٢) الحسر : ١٧

(٣) هود . ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

## هذا باب

ما يجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

/ وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجل قائمة يافتي ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ،  $\frac{3}{228}$  وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجل قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها في حال قيامها ، فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابة تشتد مكسورا سرجها . إن حملته على الضمير في تشتد ، وإن حملته على دابة رفعت ، فيكون نعتا كأنك قلت : هذه دابة مكسور سرجها ، وفي الباب الآخر أنها تشتد في هذه الحال .

وتقول : نحن قوم نطلق عامدين بلد كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما في قولك (نطلق) فإن أردت أن تجريه على قوم رفعت<sup>(١)</sup> . وقد قرأوا هذه الآية (ويُخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا)<sup>(٢)</sup> ، أى يُخرج له طائره كتابا .  
ومن هذا الباب : مررت برجل معه صقر صائد به ، وصائدا به<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ، ومثله نحن قوم نطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .  
كانه قال : نحن نطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا في ( ونخرج له ) : فقرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقر بالنون وضمها وكسر الراء .  
اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل : ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . . فهو مفعول به والأحسن أن يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه » انظر البحر المحبط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فأما ما اسنويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمم المعروف نصبه ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به . كانه قال : معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على الاول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربته كان جيّداً ، وأجود منه أن تقول :  
مررت برجل معه امرأة ضاربته ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :  
ضاربها للهاء في معه .

وتتمول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .  
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت  
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بُد (٣) ؟  
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه  
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلاً لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه  
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربته ؛ لأن الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجربى على وجهين :  
إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانياً ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء  
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . أن لم  
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ولا  
يكون الا خبراً ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . »  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،  
ونصبت على ما فسرته لك : وإن شئت قلت : ضاربها بها هو فنصبت ، وإن شئت جررت ،  
ويكون ( هو ) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وإن شئت جعلت ( هو )  
منفصلاً ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة  
ضاربها هو ، فكانك قلت : معه امرأة ضاربها زيد . »

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف  
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيداً للفاعل حيث  
قال : « ويكون هو وصف المضمر في ضاربها » .  
وكثيراً ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب  
توكيد ضميره البس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .



وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبراً عن  
 هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .  
 وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة  
 قولك : كلمت زيدا ، وعمره عنده .  
 فتقدير الواو : تقدير (إذ) ، كما قال الله عز وجل : ( يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ  
 قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .  
 وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ، لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بَعْدَهُ ،  
 وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .  
 . ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان .  
 ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنه  
 قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .  
 واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل  
 لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فَعْلٌ وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ،  
 فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .  
 ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد  
 ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأفضل ما وقفتك عليه  
 [فقس] تُصَبِّبُ إن شاء الله .

٣  
٢٣١

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ : «أما قوله - «عز وجل - : «يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم» فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . . .»

## هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أَسْمَاءُ الفاعلين ، ولاتكون واقعة

هذا الموقع إلا ومعها دليل من مُشَاهِدَة ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أَقَائِمَا يَا فُلَانٌ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ <sup>(١)</sup> ، وذلك أَنَّهُ رآه في حال قيام ، فَوَبَّخَهُ بذلك . فالتقدير : أَتَثَبُّتَ قَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ <sup>(٢)</sup> ، وليس يُخْبِرُ عن قيامٍ مُنْقَضٍ ، وَلَا عَنْ قيامٍ تَسْتَأْنَفُهُ .

وكذلك لو قال : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَجْلَسُوا وَالنَّاسُ يَسِيرُونَ ، ومِثْلُهُ : أَتَخْلُفَا عَنْ زَيْدٍ مَعَ بَرِّهِ بِكَ وَفَضْلِهِ . ومن ذلك قول الشاعر :

\* أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ <sup>(٣)</sup> \*

إِنَّمَا رَأَى نَفْسَهُ فِي حَالِ طَرَبٍ / مَعَ سِنِّهِ ، فَوَبَّخَهَا بِذَلِكَ .

$\frac{3}{232}$

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكَرًا : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ - وَقَدْ سَارَ النَّاسُ ، قَائِمًا كَمَا يَرَى وَالنَّاسُ قُعُودٌ . فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا تُشَاهَدُ مِنَ الْحَالِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَيْتَ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ .

\* \* \*

واعلم أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْأَفْعَالِ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى . وَذَلِكَ أَنَّ تَرَى الرَّجُلَ فِي حَالِ تَلَوْنٍ وَتَنْقُلُ ، فَتَقُولُ : أَتَمِيمًا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ، تَرِيدُ : أَتَتَحَوَّلُ وَتَتَلَوَّنُ ، وَأَغْنَاهُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَا شَاهَدَ مِنَ الْحَالِ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٧١ « بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أَخَذَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ انْتِصَابَ الْفِعْلِ اسْتَفْهَمَتْ أَوْ كَمْ تَسْتَفْهَمُ » .

وذلك قولك : أَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَقَاعِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، وَقَائِمَا قَدْ عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ . وذلك أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ حَالِ قُعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبَهُهُ ، فَكَانَهُ لَفْظٌ بِقَوْلِهِ : أَتَقُومُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتِغْنَاءً بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ ، وَصَارَ الْاسْمُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » .

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ .

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميا مرة - علم الله - وقيسييا أخرى (١).  
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً      وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)  
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ      وفي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسييا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسييا أخرى . كأنك قلت : أتحوّل تميميا مرة وقيسييا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تنبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . .  
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .  
نسبه ابن هشام في السيرة الى هند بنت عتبة ( والدة معاوية ) قالت له للمنهمذين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ : عركت المرأة ودرست وطمئت : اذا حاضت . . .

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مخنزل ، لأنه أفام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .  
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت : أفي السلم تتبلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز إظهاره .  
الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤث .  
الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا .  
وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فاذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيض .

أنظر الخزّانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .  
العلات : الأمهات الشتى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .  
ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان ( علل ) .

## هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيد فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو  
عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذاك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطلُ ؛ لأنَّ ما قبله  
صار بدلًا من الفعل

٣  
٢٣٣

ولو قلت : هذا زيدٌ الحقُّ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن  
تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنَّك قلت : هذا زيد ، ثمَّ قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو  
الحقُّ ، لأنَّ ( هذا زيد ) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : ( ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ  
الْحَقِّ ) ، و(قولُ الحقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لا قولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قيلٍ باطل ؛ لأنه توكيدٌ  
للاول .

(١) سبق فى ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

أنظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف  
ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ ، وانتصابه على أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة ،  
أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوباً لغيرها . . . كما تقول :  
هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق  
وهو من إضافة الموصوف إلى صفة ، أى القول الحق كما قال : ( وعد الصدق ) ، أى : الوعد  
الصدق .

وان عنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه  
على المدح . . .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته إلى أمه  
فقط قول الحق ، فتتفق إذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه  
على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لا يكون إلا على المجاز فى قول وهو أن يراد به كلمة  
الله لأن اللفظ لا يكون الذات . . .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحقّقه ، فإذا قلت : غير قيل باطل ، فقد أوجبت أنه حق [ فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى ]<sup>(١)</sup> هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

٣  
٢٣٤

/إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأمنيل<sup>(٢)</sup>

لما قال : إني لأمنحك الصدود ، وإنني إليك لأمنيل - علم أنه مقسم ، فكان هذا بدلاً من قوله : أقسم قسماً .

\* \* \*

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدل على أفعالها فلما في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا أضرب ، واستغنيت عن قولك : ( إضرب ) بما كان فيه من الذكر ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ، قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بد ، إلا أن يكون موضع أمر ، فتضمر ، وتضمر المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالالف واللام والإضافة ، ولذلك موضع آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به .

٣  
٢٣٥

/ومن ذلك سقياً لزيد ؛ لأن الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً . فإن قلت ذلك لم تحتاج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ؛ لتبين ما تعني ، وإن علم من تعني . فإن شئت أن تحذفه حذفته<sup>(٣)</sup> .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ ، باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً .

وانما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مدكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .

كأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَضَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَلَمَّا مَنَّا بِعَدُوِّهِمْ فِدَاءً) إِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : فَلَمَّا مَنَّاهُمْ مَنَّا ، وَلَمَّا فَادَيْتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

\* \* \*

واعلم أَنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غِنَاءَهُ ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله . . . .

وأما ذكرهم ( لك ) بعد سقيا فانما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استثناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .  
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

منال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي معوية للعامل لضعفة بالفرعية . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . ولا وهي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكدا ما أقيم مقامه .

وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد . . »

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انصب قول الله - عز وجل - : ( فاما منا بعد واما فداء ) قائما انصب على : فاما تمنون منا ، واما نفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم ( مصدر مؤكد لغيره ) وحما مؤكدا لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَشِيًّا ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : ( ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ) (١) .

ومنه : قتلته صَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضرب زيد عمرا - أن ضربا في معنى : ( أن ضَرَبَ ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .  
فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ؛ كما حُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ  
إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زور كلام ، فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يابى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي      لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ  
على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك . قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .  
وفال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ... »

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله ( خارجا ) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي ( لا أشتم ) .  
وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .  
وعند سيبويه والمبرد جملة ( لا أشتم ) جواب القسم لفوله : عاهدت وفوله ( ولاخارجا ) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .  
وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الـدى عاهد عليه .

فالسيرافى : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله . لأنه لم يكن يحمل على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها ( ألم ترني ) كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربى على أمور وأنا فى هاتين الحالتين : لاشأنا ، ولاخارجا من فى  
مكروه .

= وذهب الفراء فى تفسيره الى أنهما حالان والعامل ( عاهدت ) .  
ورجع ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن  
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأناى الوصف عن المصدر  
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا  
يتكلم بزور لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر .  
( وائى لبين رتاج ) كسرت همزة ان ، لأنها فى صدر الجملة الحالية واقتران خبرها  
باللام وخبر ان الظرف .  
( قائما ) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان .  
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مفلق .  
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق باستار  
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر  
شواهد الشافعية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة فى الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر فى سبب  
انشادها كلام آخر .

ولعللى بن حمزة فى التنبيهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة



## هذا باب

٣  
٢٣٧

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعل دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فجزيا مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ؛ لأنك لست تقصدا إلى شيء بعينه ، ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول<sup>(١)</sup> على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول . وكذلك لو قلت : دخلوا رجلا رجلا ، فأبدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل : بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام ... »

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ، وإن شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفعل . كأنه قال : دخل الأول فالأول ، وإن شئت قلت : دخلوا رجلا رجلا جعله بدلا ، كما قال - عز وجل - ( بالناصية ناصية كاذبة ) .

فإن قلت : ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليس دخل ، فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

### ليبيك يزيد ضارح لخصومة

فإن قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لأنك لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ... ،

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول . فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فأمَّا عيسى بن عمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه إلَّا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / ( ادخل ) إنما هو : ( ليدخل ) في المعنى .

وفراً رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا ) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلَّا مرفوعاً ، ولا يكون إلَّا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حَدِّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبرت أنه استوجب شيئاً بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيدٌ أن تقول : هذا خاتمك حديداً ، وهذا سرجك خزاً (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتمٌ حديدٌ إلَّا مُستكرهاً - إلَّا أن تريد البدل ؛ وذلك لأنَّ حديداً وفضةً وما أشبه ذلك جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنَّما يكون هذا نعناً مُستكرهاً إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتمٌ مثلُ الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجلٌ أسدٌ / أي : شديد . فإنَّ أردت السَّبْعَ بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنَّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديداً ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتاً حتَّى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحَّ إلَّا بما اشتقَّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائم ؛ لأنَّ المعنى أنبَهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بَيِّن ، ولا أرى نَصَبَ هذا إلَّا على التبيين ؛ لأنَّ التبيين إنَّما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزيد رجلا صالحا<sup>(١)</sup> لصلحت الحال لقولك (صالحا) إلا أن يكون  
عُلم أنك مررت بزيد وهو بالغ فتقول : مررت بزيد رجلا ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك  
بهذا على معنى الحال .

\* \* \*

ومن الحالات قولك : ماشأنتك قائما<sup>(٢)</sup> / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،  
المعنى : لِمَ قمت ؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ لفظ الإخبار ، والمعنى معنى  
الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ لفظ : (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائما ؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك ؟ والمعنى : لِمَ قمت ؟ قال الله  
جل ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِيرَةِ مُغْرِضِينَ)<sup>(٣)</sup> . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون ؟  
أى : لِمَ أعرضوا ؟ .

ولو قلت : مَنْ زيد قائما ؟ لم يجز ؛ لأن قولك : مَنْ زيد ؟ سؤال يقتضى أن تعرف : أبْنُ  
عمرو هو أم ابنُ خالد ؟ التميمي هو أم القيسي ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس  
للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم  
الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة - ان  
شئت حالا وان شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح . على البدل ، وان شئت  
قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المسئول  
والمسئول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائما ، وما شأن زيد قائما ؟ وما لأخبك قائما . . فهذا حال  
قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما  
بما قبله . .

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك . ومالك ؟ قال الله تعالى ( فما لهم عن التذكرة  
معرضين ) ، ومثل ذلك من ذا قائما . . والعامل فى الحال المصدر .

والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى السجى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢  
ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحاله في المعنى ؛ لأنَّ الفعل ينصب الحال . ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال . وكلُّ شيء كان فيه فعلٌ مجرد أو معنى فعل ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فعلٌ فيه . وظروف الزمان لا تضمُّ الجُثث . وكلُّ ما كان فعلا أو في معنى الفعل فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال . فأما قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحبوث ، ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

$\frac{3}{241}$

\* \* \*

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .  
(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

## هذا باب

### المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - :  
كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف ؛ لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على  
(ذا) ، وكانت لما تُؤمِّي إليه بالقرب .

فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي/الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّم  
وذلك الكلامُ بوقوعها على أن الذي تُؤمِّي إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماء المبهمة إذا أردت  
التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّي إليه .  
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ . تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال  
الله عز وجل : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .

وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها لمذكر .  
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .  
فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .  
وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .  
[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .  
وإن سألت] (٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .  
وإن شئت قلت : ذلكما ، تدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين  
(ذانك) .

ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذانك) بتشديد النون . / تُبدل من اللام نونا ،  
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عز وجل : (فَذَانُكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعة .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟  
 وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟  
 وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟  
 وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : ( فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ) (١)

\* \* \*

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا  
 عن الجماعة ، فيكون الكلامُ له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى :  
 ( ذَلِكَ أَذْنِي أَنْ لَا تَعُولُوا ) (٣) . ولم يقل (ذلكم) ؛ لأنَّ المخاطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم  
 فما ورد من هذا الباب ففسه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعين ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب  
 وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً )  
 وقياس اللغة الأخرى : وكذلككم ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

## هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/نحو : رويدك وأرايتك زيدا ماحاله ؟ ، وقولك : أبصرك زيدا<sup>(١)</sup>

$\frac{3}{244}$

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا فإنما هي أرايت زيدا ؛ لأن الكاف لو كانت اسما استحال أن تعدى (رأيت) إلى مفعولين : الأول والثاني هو الأول .

وإن أردت رؤية العين لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه ، فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .  
فأما (ضربتني) ، و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان ، إنما هو : أبصر زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلك أنك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنما تريد : أروذ زيدا ، والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل . وإن كان الفعل لاثنيين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما ، ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبوا ، واذهبوا .  
وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أن تبين /المخاطبة ؛ كما تقول : أرايت زيدا ، وأبصر زيدا .

$\frac{3}{245}$

وزعم سيبويه أن قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبيه ولمن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان)<sup>(٢)</sup> استغناء بإقبالك عليه ، وإنما القول بغير الكاف : رويد زيدا ؛ لأن رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكن ؛ لأن المصدر من أرودت إنما هو الإرواد .

(١) الحديق عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .  
(٢) في الأصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوفَ الزوائد جاز له ذلك فقال: رويدًا زيدا .  
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال: رويدًا زيدا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول: (ضَرَبَ الرِّقَابِ) .  
وإن كان نعتنا فهو مصروفٌ مُنَوَّنٌ على كلِّ حال ، وذلك قولك: ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما  
قال الله عزَّ وجلَّ: (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) . وإنما صرَّفنا هذا المصدر عند ما  
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

---

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧



## هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / اعلم أنك إذا قلت : رُوِيْدَكَ وعبدُ الله فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى نقول : رُوِيْدَكَ أُنْتَ وعبدُ الله  
٢٤٦ وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمّر (١) .

فإن جعلت (رُوِيْدَكَ) متصرفاً قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيد ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ  
زيدٍ إذا جعلت (رُوِيْدَكَ) غير متصرفٍ والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و (رويد)  
اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إلَّا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأوّل ، فذلك  
جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فعطفُها عليها جائزٌ وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاءني زيد ، وانطلق  
عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتكَ . فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوِيْدًا ، لم تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك  
لا تقع إلَّا في الأمر على معنى : أَرُوِدْ زيدا .

واعلم أنَّ الكَافَ في قولك : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ للمخاطبة بمنزلة كافِ رُوِيْدَكَ والدليل على  
ذلك (٢) لحاقها مع الألف واللام . ولو كانت اسماً كان هذا محالاً ؛ لأنَّكَ لاتُضَيِّفُ ما فيه الألف  
واللام . فهذا بيّنٌ جداً .

\* \* \*

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، والنَّجَاءُكُمْ  
كُلُّكُمْ / والخفض خطأ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم .

٣  
٢٤٧

فأما عليك ، ودونك ، وما أشبه ذلك - فإنَّ الكاف في موضع خفض وله ضمير المرفوع الذي  
يكون به فاعلاً ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعاً ، وإن شئت كان مخفوضاً .

تقول : عليك نَفْسُكَ زيدا ، وإن شئت نَفْسِكَ ، لأنَّكَ تريد : أنظر نَفْسَكَ .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أنَّ الكاف لها موضع<sup>(١)</sup> أنَّ حروف الإضافة لا تُعلّق<sup>(٢)</sup> ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

\* \* \*

وكلُّ شئٍ كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدِ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخّر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعلّكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسني<sup>(٣)</sup> ، لأنَّ هذا مثل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية انضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تتعلّق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني . وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعته الأصول كما في الضرائر الشعرية .

## / هذا باب

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمْلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجْوَدُ

إِعلم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي  
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،  
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .  
وإِنَّمَا جازِ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .  
لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ  
مُزَيْنًا فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوتِهِ ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ »  
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَبُنَسَ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ  
غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ حَمْلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .  
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْأَعْمَرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي  
الْإِزِيدُ وَالْأَعْمَرُو » .

(٢) الْأَنْعَامُ ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَاذِ  
(ابْنُ خَالَوَيْهِ ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .  
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقُرَّاتُ فَرْفَةٍ مِنْهُمْ السَّلْمَى وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ  
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مَاضِيًّا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى أَضْمَارِ  
فَعَلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوتُهُ .  
أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ  
هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قُطْرُبٌ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيْبُوتِهِ الشُّرَكَاءُ مُزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قُطْرُبِ  
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمِجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مُزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي  
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوتِهِ ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لِيَبِكَ بَزِيدٌ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ  
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبْتَنِي بَعِيْنِي جُوْذُرٍ وَسَطَ رَبِّرَبِّ وَصَدْرٍ كَفَاثُورٍ اللَّجْبَنِ وَجِيدٍ  
التَّقْدِيرُ : وَسَبَانِي جِيدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (١)

لما قال : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فكأنه قال : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه فى ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية لبيب بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف فى الكلام واعتبر العسكرى هذه الرواية هى الصحيحة ، والرواية الاولى من تغيير النحويين فقال فى كتابه التصحيح : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر لبيب يزيد ضارع . البيت .

وقد رواه الأصمعى وغيره بالبناء للفاعل ومثله فى كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف فى البيت على الرواية الاولى لجواز أن يكون ( يزيد ) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .  
الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .  
المختبط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : اذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطنى فلان . وقبل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لانيين يقال : اختبطنى معروفي .

فعلى الاول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى بلانية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .  
وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحت الطوائج ، أطاحتها ، أى : ذهب به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .  
وحكى الأصمعى أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعلى هذا - ان ثبت - تكون الطوائج جمع طائح من المتعدى قياسا لا شذوذا .  
لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختبط أى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .  
و ( ما ) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم النى طوحتها الطوائج .  
وقيل صفة لمختبط أوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسبئية .  
والبيت من قصيدة نهشل بن حري . ونسبت للبيد ( وليست فى ديوانه ) ، ونسبت لمزرد بن ضرار ( وليست فى ديوانه ) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزاعة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .  
ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢ ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

٣  
٢٤٩

/ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسالمة ؛ كما أنها مسالمة ، فكأنه قال : قد سالت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : «انتهوا» علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : ائتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك أنت يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يغني عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال : « فأنما نصب الأفعوان والشجاع ، لأنه قد علم أن القدم ها هنا مسالمة ، كما أنها مسالمة ، فحمل الكلام على أنها مسالمة » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأثير في المذكر والمؤنت ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسالمة إنما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى نصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تسطيع الحيات أن تؤثر فيهما . . ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بنى عيسى ونسبه الأعلام للعجاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعيني ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان ( شجع ، شجعم ) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لأنك اذا نهيت ، فأنت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فأنت لست تريد نسيثا من ذلك إنما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا<sup>(١)</sup>  
فنصبهما ؛ لأنَّ الوجودان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثْلُ ذلك :  
لَنْ تَرَاهَا وَلَنْ تَأْمَلَتْ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا<sup>(٢)</sup>

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ،  
والتقدير : وجدنا لهم جنات . . قال : « لان الوجودان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل  
الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء . . لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفًا على جزاء .  
السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم  
أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا . . وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية .  
ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام  
في المغنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية  
لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالبذل ورأى  
المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقها فقد لحقت  
ما هو متصل بها ففي ذلك شيان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ،  
اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المعسقات . .  
واذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون  
الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا  
وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حملة على الرؤية ونبغى أن  
يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء  
فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تسم ، فتأتى بالمبتدأ وتجعل  
ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفى الابيات المشكلة ص ٣٤ « حملة على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى  
فبإيه أن يأتى بعد التمام ، لأنه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا .  
الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢  
ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع لم قالوا المفارق كأنهم سموا كل  
موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسبن قتيورا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت  
الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد  
منها . .

وانظر - رعاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر  
الشاعر . .

لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّه ذكَّره من قبلي ٢٥٠  
الاستغناء . وإنَّما جاز نصبه على رأيي ؛ لأنَّ المعنى : لَن تراها إلَّا وأنت ترى لها في مفارق  
الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .  
فأمَّا قوله :

« تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَفْن ، ولو جاز لجاز : ضاربَ  
عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضَرِبَا .

(١) تمامه : \* لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيْبَةِ رادفٌ \*

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال :  
وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأنَّ الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .  
ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : « أراد  
تواهى رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أنَّ المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأنَّ  
اليدين مواهقتان ، كما أنَّهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكانه قال : تواهى  
يداها رجلها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهى  
رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التى وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أنَّ ترفع عمرا  
بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر . . . » .

التواهى : الموافقة فى السير والتبارى فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها .  
يداه أى منقدماتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره ، فرأسه  
كانه قتب لها خلف حقيبتها ، أى عجزها .

وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك فى الخصائص وفى الروض الأنف ج ٢  
ص ١٨٢ والأجود يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على  
الخصائص .

وكذلك روى فى المفتضب وفى اللسان ( وهق ) والديوان .

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية  
المفتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الأمالى ج ٢ ص ٦٥ والسمط ص ٧٠٠ مع  
خلاف يسير فى بعض الألفاظ .

وفى المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين  
من قول أوس بن حجر : تواهى رجلاها يداها ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الأبيات النى فيها مخالفة للقياس .

(٣) فى مجالس نعلب ص ٤٨٥ . « اذا كان الفعل من الاتنين جاز رفعهما . يقال : خاصم  
زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رقع الثانى بفعل محذوف .

## هذا باب

أم ، وأو<sup>(١)</sup>

فأما (أم) فلا تكون إلا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :  
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةٌ لِلْأَلْفِ على معنى ( أَى ) ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟  
وكذلك : أأعطيت زيدا أم حرمة<sup>(٢)</sup> ؟ .

فليس جواب هذا ( لا ) ، ولا ( نَعَمْ ) ؛ كما أنه إذا قال : أيهما لقيت ؟ أو : أَى الأمرين فعلت ؟ لم يكن جواب هذا ( لا ) ولا ( نَعَمْ ) ؛ لأنَّ المتكلم مُدَّعٍ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قد وقع ، لا يدرى أيهما هو .

فالجواب أن تقول : زيد أم عمرو<sup>(٣)</sup> .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أو كليهما .  
فمن ذلك قول الله / عزَّ وجلَّ : ( اتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ )<sup>(٤)</sup> . وقوله :

٣  
٢٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويفع الكلام بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيهما .. » .

وفي أصل المقتضب : أعطيت زيدا أم حملته .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم » .

وذلك قولك . أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرأ فأنت الآن مسدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : انك لو قلت : أزيد عندك أم بسر ، فقال المسئول : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا ، فقد أحوال

(٤) سورة ص ٦٣ قرء في السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النسر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أى الفعلين فعلنا بهم : الاستسخر منهم ، أم ازدراؤهم ونحقيرهم ، وان أبصارنا كانت تعلق عنهم ، وتقتحم ..



(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، وَمَخْرَجُهُ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونُ توبيخًا .  
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

\* \* \*

ويدخل في باب التسوية مثل قولك : سواء على أذهبت أم جئت ، وما أبالي أقبَلت أم أَدْبَرْتَ ، وليت شعري أزيد في الدار أم عمرو (٣) ؟ .  
فقولك : ( سواء على ) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ ، فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ الاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ؛ لِإِجَابَةِ التَّسْوِيَةِ .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسغار والزيغ جميعا ..  
وان كان ( اتخذناهم ) ليس استفهاما فام منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقديم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو .. فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار ..  
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(١) النزاعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعين ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم انما هو على ادعائهم ان هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .  
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على : أسرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا ابتها العصابة .

وانما لزم ( أم ) هاهنا ، لأنك تريد معنى أيهما .  
الا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالمعنى واحد و(أي) ها هنا نحسن ، وتجوز كما جازت في المسألة .  
ومثل ذلك ما أدرى : أزيد أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانما أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما تم ؟ وما أدرى ؟ أيهما تم ؟ فيجوز أيهما ويحسن ..  
وانظر في ذلك أمالي النجدي ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . العكبري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمفني ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنَّهما في عِلْمِكَ مُستَوِيان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ، لأنَّهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في عِلْمِكَ .

و (أى) داخلة في كلِّ موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيُّهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأنَّ المعنى : إذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قولُ الشاعر :

$\frac{3}{252}$

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيْ جِئِنْ أَنْيَتَهُ أَسَاعَةً نَحْسُ جِئْتَهُ أَمْ بِأَسْعَدِ (٣)  
ففس (أيا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أَيْ الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟  
وستفرد بابا للمسائل بَعْدَ فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعيها .

\* \* \*

والموضع الثاني : أن تكون منقطة مَّا قَبْلَهَا خبرًا كان أو استفهاما ، وذلك قولك فيما كان خبرا : إنَّ هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهي في الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس تتقى .

وفي شرح الديوان ص ٢٣٢ « أى ليس يتشام بنىء ان ابيته بنحس او بسعد . قال ابو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام او منصوبا ، أو مخفوضا . والنحويون يجيزون فى اعراب ( سواء ) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا يحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامر ان سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس جئته أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسببويه ج ١ ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبرى ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦ - ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٧ « ( المتصلة ) يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجراين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا =

$\frac{3}{253}$

وذلك أنك نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو ، فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تُنبّه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبتا للثاني ، تاركا للأول . ف (بَلْ) تخرج من غلط إلى استنبات ، ومن نسيان إلى ذكر . و (أَمْ) معها ظن أو استفهام ، وإضراب / عما كان قبله .

ومن ذلك : هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مجزئ هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن ( أَمْ ) عذيلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُستأنفة .  
ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أسكوتا والناس يتكلمون . توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع (١) .  
ألا ترى إلى قوله :

\* أَطَرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي (٢) \*

وإنما هو : أَتَطَرَب وهو في حال طَرَب ؟ .

وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجانه منه ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

$\frac{3}{254}$

و (متى) سؤال عن زمان ، و (كيف) سؤال عن حال ، و (كم) سؤال عن عدد .  
و (هَلْ) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) .

فالألف و (أَمْ) لا يُنقلان عن الاستفهام ؛ كما تُنقل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، اى أم هي ساء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ، ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس .  
أقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهزة لم يلتبس بالمتصلة .

وبؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المبنى ج ١ ص ١٦ .

(٢) تقدم في ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما سكان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيَّ) كذلك ، ويكون في معنى الذي .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و(أَمْ) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .  
ألا ترى أنَّ القائل يقول : هل زيد في الدار أَمْ هَلْ عمرو هناك ؟  
وتقول : كيف صنعت أَمْ كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام  
لتشكُّلها وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتومُ      أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ  
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ      إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ (١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول ( أَمْ ) المنقطعة على ( هل ) .  
و(أَمْ) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما ( أَمْ ) المنقطعة فتدخل عليها إلا ألف  
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان ( أَمْ ) لم دخلت على  
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .  
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي ( هل ) بعد ( أَمْ ) وليس فيه جمع بين  
استفهامين . فان ( أَمْ ) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت  
أم اسما ...

قال المرادى في الجنى الدانى : ان قلت : (أَمْ) المنقطعة هل هي عاطفة ، أو ليست بعاطفة .  
قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .  
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف ( أَمْ ) هنا  
لجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .  
وقال ابن هشام في المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أَمْ) المنقطعة على مفرد ؛ ولهذا قدروا في :  
انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير  
مبتدا ... وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واسندل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء  
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء .

وممن ذهب الى أن ( أَمْ ) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت .  
وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : ( أَمْ ) اذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز  
الا يعاد بخلاف (أَمْ) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد  
اجتمع في البيتين إعادة ( هل ) وتركها ، فان ( أَمْ ) الأولى جاءت بعد ( هل ) ولم تعد ( هل )  
معه . وقد أعادها مع ( أَمْ ) الثانية في البيت الثاني ، وفي القرآن الكريم : « هل يستوى  
الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر ( ما ) الموصولة والعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول  
- والمكتوم : المستور .

وجملة : ( حبلها مصروم ) استثنائية ، و ( اذ ) تعليلية متعلقة بمصروم بمعنى مقطوع .  
والحبل : استعارة للوصل والمحبة .  
نأتك أصله : بات عنك ، فحذف ( عن ) ووصل الضمير بالفعل .  
=

فَأَدْخَلَ (أَمْ) عَلَى (هَلْ) ، وَقَالَ :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا يَسْفَحُ الْقُفَّ ذِي الْأَكِمِ (١)

/ وقال :

٣  
٢٥٥

كَيْفَ الْقَرَارُ بَبْطَنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ  
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢)

\* \* \*

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (مَا) ، و (أَيُّ) إِذَا صِرْنَ فِي مَعْنَى الَّتِي بِصَلَاتِهِنَّ .  
وكذلك (أَمْ) ، كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكَقَوْلِهِ : (أَقَمَنْ  
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فَقَدْ أَوْضَحْتَ لَكَ حَالَهُمَا .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودها لك وما استودعته منها من  
قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلا منك لبعدها عنك .  
وتقدر ( أَمْ ) هنا بـ بِل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .  
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكِي ( أَمْ ) منقطعة بمعنى (بَل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هَلْ .  
و ( كَبِير ) مبتدأ ، و ( بِكِي ) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة  
( بِكِي ) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد ( هَلْ ) في  
الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجري : مشكوم : مثاب مجازى .  
اثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون المثلثة وفتحها لفة .  
البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان ببكى .  
لم يقض عسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدفعة ، أي لم يشتف من البكاء ، لأن  
في ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفاى مبرة لو صبيتها

البيتان مطلع قصيدة لعقمة بن عبدة في ختام ديوانه ص ١٢ .  
وفي المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنباري ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص  
٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣  
(١) تقدم في الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ الدَّوَاءِ بَبْطَنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ  
هَمُّوا بِبُعْدٍ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَّانَ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِبْعَادِ  
لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِنْ ثَوَيْتَ مُخَايَرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بَادِي

وهي في طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( أَلَمْ تَنْزِلُ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ) (١) وقوله : ( أَمْ تَسْأَلُهُمْ آخَرًا ) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عز وجل : ( أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبر غير عالم ، إنما يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عز وجل - منقذ عنه ذلك . وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير . ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : ( أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) (٤) / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيَزْجُرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتَوْقِفِهِ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ( أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ) (٥) . كما قال :

السُّتُمُ خَيْرٌ مِّنْ رَّكِبِ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهِم ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ . فَمَجَازُ هَذِهِ الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا ، فَنَبِّهِ الرُّسُولَ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ . وَتَرَكَ خَبَرَ إِلَى خَيْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ خَبَرٍ بَعْدَ خَبَرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ ، وَالتَّرْهِيْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) الغلام : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : ( أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْعَاكُمُ الْبَنِينَ ) . فقد علم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون أن الله - عز وجل - لم يسخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليبصروا ضلالتهم .

ألا يرى أن الرجل يقول للرجل : السعادة أحب إليك أم الشقاء وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول : السعادة ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه . وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصل : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهزء في قوله : ( السُّتُمُ ) للأنكار الإبطالي ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وإن كان ما بعدها منفيًا لزم نبوته ، لأن نفي النفي اثبات . قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : السُّتُمُ . مدحا بل قيل أنه أمدح بيت قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة . الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩ وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمفني ج ١ ص ١٦

## هذا باب

من مسائل (أم) في البابين المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

٣  
٢٥٧ تقول : أعندك زيد أم عمرو ، فإذا أردت . أيهما عندك - فهذا عربي حسن . والأجود :  
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمرو . فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف  
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .  
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا ، أزيد قام أم عمرو (١) .  
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو فام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ . وأزيدا  
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا . والوجه ما وصفت لك . وكل هذا غير بعيد .  
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قلت : أزيد عندك . أم عندك عمرو يا فتى . استفهم  
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :  
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك . ومثله قول كثير :

٣  
٢٥٨ أليس أبي بالنضر أم ليس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهر (٢)  
/ترك استفهام الأول . وما ل إلى الثاني . وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ . كالاستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،  
لأنك لا تسأله من اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا ندري أيهما هو فبدأت بالاسم ،  
لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عدلا للأول ، وصار  
الذي لا تسأل عنه بينهما .  
ولو قلت : أليت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان  
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم هنا أحسن ، ولم يجز للأحر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد  
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع الفصه الى لايسأل عنها ،  
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، وإنما بمرغ مما يعصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .»

(٢) استشهد به سيبويه الأم المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .  
الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له  
بريقا ونورا بزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إضغارها منه . فأما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)  
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)  
دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك . كما قال الشاعر :  
لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)  
يريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .  
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك . .  
والصلت بن مالك وإن ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد  
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت  
ابن النضر فإن من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر  
يذكر ذلك ( وقال مصعب : بثس الرجل كثير )

البس أبي بالصلت أم ليس أسرتي بكل هجان من بني النضر أزهرا

وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : اعنسدك زيد أم لا . كأنه حيث قال :  
اعنسدك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا » .  
وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وإنما عدها منقطعة ، لأنه لو سكت على  
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :  
( أم لا ) فائدة جديدة ، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع  
والإضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٨٥  
و ( أم ) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:

فوالله ما أدرى - واني لحاسب - بسبع وميت الجمر أم بثمان

وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزائن ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠

والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١  
ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧  
ص ٩٥ .



فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خَيَالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مخبرا ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم مستتبنا .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : ( أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ) (٢) - فلإنما تأويله - والله أعلم - : أنه قال : أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بصراء ، فكأنه قال - والله أعلم - : أفلا تبصرون ، أم تبصرون .

= وشعيت : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و ( ابن ) خبره .  
والمعنى : ما أدري أى النسبين هو الصحيح ؟  
وحذف همزة الاستفهام قبل ( أم ) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الأنساب ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الخزائن ج ٤ ص ٤٥١ .  
ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي ، ونسب في الكامل إلى اللعين المنقرى التميمي ، وانظر المغنى ج ١ ص ٤٠ والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٤ على أن الخليل يرى أن ( أم ) منقطعة بعد الخبر ، ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .  
وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .  
كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .  
الغلس ( بفتحيتين ) : ظلمة آخر الليل .  
والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .  
واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للاخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١  
انظر الخزائن ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمغنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل ( أم ) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٨٤ وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومثل ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة: ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسر هذا البيت:

= كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم انسم بصراء ففوله: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم انتم بصراء، لانهم لو قللوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢.

وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية منصلة. قال في البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢:

«وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده. وهو أنه خير من موسى، وهذا القول بدأ به الرمخسرى فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم ببصرون إلا أنه وضع فوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لانهم اذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب.»

ثم اخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) منصلة.

وقد اخذ ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٤٢ كلام الرمخسرى وجعل (أم) متصلة ثم قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت براه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وفرد انقطاعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافى في تقرير كلام سيبويه ما معناه:

«انه اذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر في ذلك المثال على فوله: أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فنقول: أم لا سستغنى عنه في تميم الاستفهام الأول، وانما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفى أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: (أفلا تبصرون) لاسندعى أن يقال له: تبصر أولا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله: (أم أنا خير) عروض الظن له في أنهم ببصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون» ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار: اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت ايهما سنئت؟ وان كانت احدهما منفية اخرتها، فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم نعم أم لا، ولا سواء على ألم تقم أم فمت. . . وا نظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣ ص ٤٢٣ والكبرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحبط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٢٢٢.

يا دهرُ أم ما كان مَشِي رَقصا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِي تَوْقَصا (١)

٣  
٢٦٠

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشِي رَقصا . وهذا لا يَعْرِفُه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون (أم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبينا عنه .

\* \* \*

وتقول : ليت شِعْرِي أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت . وسواء على : أذهبت أم جئت ، وقد ذكرنا هذا قَبْلُ ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأنَّ هذا ليس باستفهام . ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيُّهما هو ؟ فقد استويا عندك : فهذه الأشياء التي وصفنا مُستوية . وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلَّا للتسوية .

والدليل على ذلك أن (أيًا) لا تكون إلَّا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيُّهما في الدار . وإذا قلت : سواء على أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء على أيُّ ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت ، أي ما أبالي أيُّ ذلك كان ، وليت شِعْرِي ! أيُّ ذلك كان .

٣  
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلَّا ما يجوز أن يُلغى ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصَّةً ، وهي ما كان من العلم والشك فلي هذا : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) (٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٣) ؛ لأنَّ هذه اللام تفصل (٤) ما بعدها ممَّا قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة ( أم ) ، وانشده : يا دهن ( بالنون مكان الراء ) وقال : دهن ترخيم دهناء .  
والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنفزان من النشاط ، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان ( أم ) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنب بالحنن تيس أم لحناني بظنر غيب لثيم<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر :

ليت شغري وأين منى ليت أعلى العهد يلبن فبرام<sup>(٢)</sup>

وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح<sup>(٣)</sup>

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتغال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة<sup>(٤)</sup> ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تعطى به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، يا رجال .

فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن ( أم ) معادلة لآلف الاستفهام ، ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان ( أم ) .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبى : صوت التيس عند النزو » .  
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبيرى .  
وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن ( بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون ) : جبل قرب المدينة ٥٠ قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطيفة :  
ليت شعرى . . .

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتح ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .  
ثم ذكر قصيدة أبى قطيفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣  
(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيداء .  
أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة فى ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .  
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا لقيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيذا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسمُ النداء ، أعني (أيتها) ، لساواتها إياه في الاختصاص ، كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محلّه من الاستفهام كمحلّ ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى المضاربِ الوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرجلُ<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز أن تقول : يا أَيُّهَا الرجلُ ، ولا يا أَيُّهَا العصابة ؛ لأنك لا تُنَبِّه إنسانا إنما تختص (يا) إنما هي زَجْر وتنبية .  
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول : واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /  
٣  
٢٦٣  
إلا مُستأنفةً ، وتكون مع الألف مُستأنفةً إذا جريتها على ما وصفت لك<sup>(٢)</sup> [ فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا ]<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمره أو نهيته أو خبره . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، والاستفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل . .  
وعلى المضارب الوضعية أيها البائع ، والله اغفر لنا أيها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصابة ، وأيها الرجل . . ولا تدخل ( يا ) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره » .

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضعية أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصغار ذلك البته ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بأيا لا يكون للغائب .  
(٢) يقصد أن ( أم ) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و ( أم ) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .  
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأُضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأُضربنه أى ذلك كان<sup>(١)</sup> ،  
وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحتا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ  
لها سميناه أم لم نسّمه ، على معنى قوله : أى ذلك كان ، والوجه في هذا (أو)<sup>(٢)</sup> ، وتفسيره في بابها  
إن شاء الله .

---

(١) في سبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأُضربنه ذهب أو مكث . كأنه قال :  
لأُضربنه ذاهبا أو ماکثا ، ولأُضربنه ان ذهب أو مكث ...

وزعم الخليل أنه يجوز : لأُضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :  
لأُضربنه أى ذلك كان ... ولو قلت : لأُضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى  
أيها قلت : أم مكث ولا يجوز : لأُضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأُضربنه أذهب أو مكث ،  
كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن  
يجري مجراهما فيذكر بعده ( أم ) والهمزة نحو : لأُضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :  
لأُضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببعيد . . الآن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وفعوده  
مستويان عندي لا يمنعني أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل ( أو ) فلا تقول : لا أبالي أقيمت أو قعدت ؟ ولأُضربنه أقام أو قعد  
لأنك إنما جئت بالهمزة مع ( أم ) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية  
المطلوبة هاهنا . . وليس في الهمزة مع ( أو ) معنى التسوية .

(٢) في سبويه ج ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كل حق لها سميناه في كتابنا ، أو لم نسّمه  
كأنه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كأنه  
قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد بدخل  
( أم ) في علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه . . »

## هذا باب

أو (١)

وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراف على أنها تخص مالا تخصه الواو .

فأما الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكًا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أن الضرب قد وقع بأحدهما ، وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاءنى زيد أو أخوك .

فأما اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

$\frac{3}{264}$

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذاكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فإذا نهيته (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : ( وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ) (٣) .

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطِيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا : فأتى أحدهما فليس بعاص . وإذا قال : لاتأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام  
نقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم يرد انسانا  
بمعناه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .  
ونقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهى بمنزلة  
الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نغيب هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .  
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .  
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : ( وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ) ، أى لا تطع أحدا من  
هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،  
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ؛ وإن شئت فأتت عمراً معه .  
وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال<sup>(١)</sup> .  
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ  
منها .

أمّا الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأمّا (أو) فعلى قولك : إن كان  
ذلك الحقُّ داخلاً أو كان خارجاً .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملّي أو تناهي فأقصراً<sup>(٢)</sup>  
ويُشَد : أمّ تناهي .

أمّا (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأمّا (أمّ) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان  
أي المعطوف أحدهما على الأخرى بالحال فإو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان  
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .  
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو » وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :  
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،  
وعلى رواية (أمّ) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل  
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أمّ) والهمزة .  
والبيت لزيد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع  
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى النجم :  
كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدو بن الرقاق لقوله :  
وعلمت حتى ما أسائل عالماً عن علم واحدة لكي أزدادها  
ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زيد بن  
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملّي أم تنساهي فأقصراً  
أملّي : من الملى وهو الزمن الطويل .  
انظر الخزائنة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .



وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهما ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (أى) - فألف الاستفهام و (أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

وتقول : ما أدرى أزيذا/أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدرى أحد هذين ضربت أم خالدا . وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم نيمى كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشعبين أنت أم نيمى (٢) .

وعلى هذا ينشد قول صفيّة بنت عبد المطلب :

\* كيف رأيت زبرا .\*

\* أقطا أم تمرا \*

\* أم قرشيا صقرا (٣) \*

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربه ذهب أو مكث : أى لأضربه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومى :

يفعل الله ما يشاء كما شأ . متى شاء كائنا ما كانا  
واعراب السيرافى لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف فى التقدير : كأنه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) فى الأصل : نيمى ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثنيه المازنى : أن صفيّة بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فقال لها : أين الزبير ؟ قالت : وما تريد اليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقلت : ها هو ذاك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمز بها مفلولا ، ففالت صفيّة :

كيف رأيت زبرا  
أقطا أو تمرا  
أم قرشيا صقرا

لم تشك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت رأيته طعاما أم قرشيا صقرا ، أى : أحد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه .

ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفيّة سجعاً لا رجاء ، ورواية الأعلام .

لم ترد أن تجعل الأقط. عذلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاماً رأيت أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ )<sup>(١)</sup> فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

٢  
٢٦

كيف رايت زيرا  
أقطا أو تمسرا  
أم قرشيا صارما هزيرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري فرأى له ج ٢ ص ٣٣٧ .  
الزير : قال ابن الشجري : مكبر الزير ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا كنبته وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .  
وان يكون الزير الذي هو العقل .  
الاقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .  
والصارم : السيف .  
الهزير : الأسد .  
والمعنى : رأيت في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال كالصارم شجاعا كالأسد .  
(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .

وفي مجالس نعلب ص ١٣٥ « ( الى مائة ألف أو يزيدون ) قال . الفسراء يقول : بل يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .

وعقد الأنباري في الانصاف مساله لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) فلا حجة لهم فيه وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في أن يعدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى التسك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم . فالتسك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر ترح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحييط ج ٧ ص ٣٧٦ والمغني ج ١ ص ٦٣ ؛ ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلَّ) لاتثنى في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غَلَط. أو نسيان ، وهذا منقًى عن الله عزَّ وجلَّ ؛ لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزيد غَالِطاً فاستدرك ، أو ناسياً فذكر ، قال : بل عمرو ؛ ليضرب عن ذلك ، ويثبت ذا .

وتقول : عندي عشرة بَلْ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بعدَ كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فعلم السامع أنهم عَنُوا الملائكة بما تقدّم من قوله : (وجعلوا الملائكة الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا) (٢) وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (٤) ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتم أنهم ولدٌ عبادٌ مُّكْرَمُونَ .

ونظيرُ ذلك أن تقول للرجل : قد جاعك زيدٌ ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجازُ هذه الآية عندنا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ،  
٣  
٢٦٨  
نريد : ائت هذا الضربَ من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا قولُ كلِّ مَنْ نشق بعلمه .

وتقول : وكلُّ حقٍّ لها علمناه أو جهلناه (٥) . نريد تأكيد قولك : كلُّ حقٍّ لها ، فكأنك قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولاً فقد دخل في هذا البيع جميعُ حقوقها .

\* \* \*

ولها في الفعل خاصةٌ أخرى نذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .  
وجملتها أنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلم لك زيدا ، أو أكلم عمرا .  
نريد : أفعل أحدَ هذين ؛ كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا ألقى زيدا أو عمرا ،  
أي : أحدَ هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضى إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث ، أي : أفعل هذا الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :  
يقع / أَحَدَ هَاتَيْنِ . ٣  
٢٦٩

فأما الخاصَّة في الفعلِ فَإِنَّ تقعَ على معنى : إِلَّا أَنْ ، وَحَتَّى ، وذلك قولك : - الزَّمَهُ أَوْ يَقْضِيكَ  
حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِيمَ . وفي قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا ،  
وحتىَّ يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

---

(١) باب ( أو ) تقدم حديثه في الجزء الثاني ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

## هذا باب

### الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام<sup>(١)</sup>

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوَهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كأنَّ قائلًا قال : وهو مَنْ يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هذا كذا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وهل هو عندك ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هل) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأين عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف<sup>(٢)</sup> . ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لَأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عز وجل : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنما مجاز هذه الآيات - والله أعلم - لإيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن ( هل ) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : ( أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون ) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى ( فأمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ) وقال - عز وجل - : ( أنسابمبعوثون أو آباءونا الأولون ) وقال : ( أو كلمنا عاهدوا عهدا ) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .  
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .  
فأما الاستفهام المحض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويُوصل  
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .  
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين ( أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ) (١) .  
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : ( أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى )

---

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

## هذا باب

٣  
٢٧١

مايَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه  
وشرح معانيه واختلاف الأسماء ، وما الأَصْلُ فيها ؟

إِعلم أَنَّ التنوين في الأَصْلِ للأسماء كُلِّها علامةُ فاصِلَةٍ بينها وبين غيرها ، وَأَنَّهُ ليس للسائل  
أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟  
فإنَّما المسألةُ عَمَّا لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن مِنْهاجِ ماهو  
اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِيةِ سَوَاءً ؟

ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

إِعلم أَنَّ كُلَّ ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أَى : لا يَدْخُلُه  
خَفْضٌ ولا تَنْوِينٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الأَفْعَالَ لا تُخَفِّضُ ولا تُنَوِّنُ . فلَمَّا أَشْبَهَها جَرَى مَجْزَاهَا في ذلك  
وشبَّهَ بها يكون في اللفظ . ، ويكون في المعنى ، بِأَيِّ ذَيْن أَشْبَهَها وجب أن يُتْرِكَ صَرْفُهُ <sup>(٢)</sup> ؛  
كما أَنَّهُ ما أَشْبَهَ الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمُتْرُوكٌ إعرابُهُ ؛ إذ كانت الحروف  
لا إعرابَ فيها وهو الذي يسمِّيهِ النحويُّون / المَبْنَى .

٣  
٢٧٢

فَمِمَّا لا ينصرف : كُلُّ اسمٍ في أوَّلِهِ زيادةٌ من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْلِ . فمن  
ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ . وإِثْمِدُ . وإِصْبَعُ ؛ لِأَنَّ ما كان من هذا على أَفْعَلٍ فهو بِمَنْزِلَةِ : أَذْهَبُ  
وَأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِلٍ فهو بِمَنْزِلَةِ : أَضْرِبُ ، وَأَحْلَسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمِدُ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن  
الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦ « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ،  
ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في  
موضع الجر مفتوحا . »

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكل ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .  
 فمن ذلك تنضب ، وتنفل (١) ؛ لأنهما على مثال تقعد ، وتقتل .  
 وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

---

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء .  
 وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،  
 لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .  
 (١) تنضب : شجر . تنفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك  
 أكلب ائمه واصبيع .



## هذا باب

### ( أفعل )

إِعلم أَنَّ ما كان من (أَفْعَل) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر .  
وأخضر ، وأسود (١) .

ولأنما امتنع هذا الضَرْبُ من الصرف في النكرة ؛ لأنَّه أشبه الفِعْل من وَجْهَيْن :  
أحدهما : أَنَّهُ على وزنه / .

والثاني : أَنَّهُ نعت ؛ كما أَنَّ الفِعْل نعت .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل  
الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لأنَّ شَبَهه بالفِعْل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَل ،  
وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر (٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قِيل أَنَّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلاَّ أَنْ يكون معه (من كذا) فإن  
ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّه قد صار نعتاً كأحمر . وذلك  
قولك : مررت برجل أحمد مِنْ عبد الله ، وأكرمَ مِنْ زيد (٣) . وكلُّ ما سُمِّيَتْ به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها اشبهت  
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال  
وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :  
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب ( أفعل ) إذا كان اسماً » .

لما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكل ، وأزمل وأبدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،  
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال . . .  
الأفكل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك » .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

=

لم ينصرف في المعرفة . وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد . ويشكر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهى أسماء ؟ . فيل له : إن (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال . فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ، فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) . ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر . وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا . وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره (٢)

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بعير منك صرفه في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سمته أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه .. »  
وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . »  
واذا سمى بهما أو رباع أو ثلاث أو ماسأشبه جميع هذا أنه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلل التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل أعربه ، فصار كحجر ..  
وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فإذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفعل وذهبت دلالاته على معنى الحمرة .

فان قال قائل : أنك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبغي ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

٣  
٢٧٥

وكلُّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولا ما ، أو أضفته انخفص في موضع الخفض ؛  
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخنض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها  
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شَبَّهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت  
إلى الاسمِية الخالصة ، وذلك قولك ؛ مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأَسْوَدَكم (١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .  
فهذا لا يلزم من قبل أن ( أربع ) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به .  
ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و ( أحمر ) حيث سميت به  
أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه » .

\*\*\*

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمى به - ما وجد عليه اجتماع  
العرب في ذلك .

الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر  
الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به  
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .  
فهذا نص قوله وسبيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم  
بلغتهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير  
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .  
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمى به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي  
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .

ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك  
إذا سموها بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلغتهم  
دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

وإذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن  
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل  
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من  
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاهوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فباتوا بالمستقبل فتكبناساه إذ  
تنكبوا .

انظر الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : إن أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر  
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .  
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف  
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في  
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ،  
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

## هذا باب

### ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

إِعلم [أَنَّكَ] إِذا سُمِّيت رجلاً بشيءٍ من الفِعْل لِيست في أوله زبادة ، وله مثال في الأسماء .  
فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لِأَنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلَ ، وَعَضَدَ .  
وكذلك ما كَثُرَ عَدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ] : (١) جَعْفَرَ ، وَحَوَّلَ ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ كَوَثَّرَ ، وَالْمَلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ (٢) .

فإن سُمِّيت بِفِعْلٍ لم تُسَمَّ فاعله - لم تصرفه ؛ لِأَنَّهُ على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدَحْرَجَ ، وَبُوطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا أَوْ مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كَذَلِكَ خَرَجَ إِلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ ، وما كان مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّ (رُدَّ) بِمَنْزِلَةِ كُرَّ ، وَبُرُدَ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقِيلَ بِمَنْزِلَةِ قِيلَ ، وَدِيكَ (٣) .

وكذلك إِنْ سُمِّيت بِمِثْلِ قَطَعَ ، وَكَسَرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ على (فَعْلٍ) .

#### (١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ « باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً ،  
زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بـ (ضارب) من قولك : ضارب ، وانت تأمر فهو  
مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها  
حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها  
الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت  
الأسماء عليها إذا تشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت  
بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل . .

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب . .

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجمي . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .  
إنما داخل على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن نعيم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ يَغْدُ  
إنما هو فعل (١) .

ولو سميت رجلا ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضاربٌ زيدا إذا أمرته انصرف ، لأنَّ  
ضاربٌ بمنزلة ضاربٍ الذي هو اسم ، وضاربٌ بمنزلة خاتَمٍ ، فعلى هذا يجرى ما ينصرف  
وما لا ينصرف (٢) .

\* \* \*

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان  
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحَكَّمُ عليه منها بالزيادة ،  
وإن لم يكن له فعل ، وما يُحَكَّمُ بآئه أَضْلَى حتى يتبين .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحَكَّمَهُ أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه  
الثلاثة أصلية ؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أَوْضَحَ لك أنَّهما فيه زائدتان ، فحكمت بما  
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلَ (٣) ، وَأَيْدَع (٤) ، وَيَرْمَع (٥) ؛ لأنك لم  
تراها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيما كان له فعلٌ إلا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الانساب  
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعّل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف  
المازني ج ١ ص ٩٩ . والافكل : الرعد .

(٤) أبدع على وزن أفعّل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف  
المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .  
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .  
وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فم  
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع  
حجارة خوارا ليس لها ثبات ولا صلابه وهي هشة ، والهشاشة ، والخور قريب من الاختلاخ  
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة<sup>(١)</sup> وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أخطر من الحُمرة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

\* \* \*

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟  
تقول فيه : ألقى الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضح لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضح لك أنَّها فوعل .  
وكذلك (أَيَصَّر) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياءً ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجُمعه على إصار ؛ فقد بان لك أنَّ (أَيَصَّر) فيُعَل . قال الأعشى .

٣  
٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضاً بالاشتقاق زيادة الياء .. » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدلُّك على ذلك قولهم ، ألقى الرجل وانما أولق فوعل ولولا هذا الثبوت لحمل على الأكثر ، وانظر ص ٣ منه .  
وفي نصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وامة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لانهم قد قالوا : ألقى فهو مألوق » .  
وقال أبو الفتح : « استدلل على أنَّ الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألقى الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألقى فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح . »

ولمعرض بعد أن نعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؛ دون فوعل ...  
فان قلت : فقد قالوا : ألقى ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألقى منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولًا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألقى .  
فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مالوف . فلو كانت الهمزة في ألقى انما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .  
وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن بعس ح ٩ ص ١٥٤ ونرجح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٣٤٣ .  
الأولق : الجنون .

(٣) في نصريف المازني ح ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أضما من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه اسمار وقال الشاعر :

وبجمع دا بيهن الاصمارا

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الخشبس ونقال في جمعه : اياصر ... ويجمع أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهْنٌ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا  
فَأَمَّا النون والتاء ، فَيُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهُ  
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَل . وَنَهْسَرُ<sup>(١)</sup> الذئب . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَاتِ  
المرأة وَنَهْشَلَ الرجل : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النون أَصْلِيَّةٌ .  
وَكَذَلِكَ تَوَامُ<sup>(٢)</sup> : إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ المرأةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص وقد حبسا عندهن الإصارا  
حبسا : أى حبسا ويروى :

فهذا يعدلن الخلا ويجمع ذا بينهن الإصارا  
فى المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٣ « الحلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل  
والرطب ( فهو ) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخلاة الدابة مشنقة منه ؛ لأن الخلا يجعل  
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدل ذلك على أن أصله الياء فولهم : خلعت الرطب أخليه خليا . . »  
ومى تحفة المودود فى المقصور والمدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :  
خلاة ولامه ياء لفولهم : خلعت البقل ، اذا قطعته ، وخلعت الفرس : اذا أتيت به بخلى يأكله . . »  
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :  
دفعن الى اثنين عند الخصوص ص قد حبسا بينهن الإصارا  
فعداد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا وائتمارا  
فهذا يعدلن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا  
الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .  
راز الرجل الشئ : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليهما الحشيش ،  
ووفقا على خدمتها مشتركين هذا يعدل لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذاك لها الخضار .  
وانظر شرح المفضليات للأنبارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس  
الحروف مصروف حتى يجىء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لأن حال التاء ، والنون فى  
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكثر فى الكلام زائدتين ككثرتهما . فان لم تقل  
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهسرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .  
وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت  
رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهسرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كالياء فى  
يرمع ، لأنها لم تكن فى الإبنية والأفعال كالهزاة أولا ، ولا كالياء ، واختيها فى كلام لأنهن  
أمهات الزوائد . . »

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا  
أولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين الا بثبت ، نحو : نهشل .  
ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشفاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توأم  
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا أسست . ونهشلت : فعللت فالتون فى نهشل  
فأه بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم فعلت . . »

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : ووام مأخوذ من الوثام وهو الوفاق . انظر الروض  
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان ( تآم ، وأم ) .

فَأَمَّا (تَتَفَلُّ) (١) ، و (نَرْجِسُ) (٢) فقد وصح لك أَنَّ فيهما رائدتين ؛ لأنَّهما على مثال لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أَنَّهُ ليس في الأسماء مثل جَعْفَرُ . ولا حَفِيرُ ؛ فقد وضع لك أَنَّ تَتَفَلُّ مثل تَقْتُلُ فلو سَمَّيتَ به رجلاً لم تصرفه وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .  
فَأَمَّا من قال : تُتَفَلُّ (٣) فَإِنَّهُ يصرف إن سَمَّى به ؛ وذلك لِأَنَّهُ على مثال لا يكون الفِعْلُ عليه ؛ ليس في الأفعال تُفْعَلُ .

ألا ترى أَنَّ الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إِلَّا ما كان منها على وزن الأفعال .  
فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوعُ ، وتَعْضُوضُ ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لِأَنَّ الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إِسْكَافُ (٥) ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

٣  
٢٧٩

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للتعلب . وقال في ص ٣ .  
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة ( نرجس ) اعجمية فكيف حكمت بالزيادة ؟ »  
قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنائية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على إجماع أن الفه زائدة وكذا واو نوروز ، ويا ابراهيم .  
(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخدب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف . وذلك نحو : اصلية واسلوب ، وينبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا المثال إذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضرب ، وتضرب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفصل . ألا ترى أنك تصرف يربوعاً فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه » وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .  
فى اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على أفعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف وهو فى الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .  
وفى ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .



## هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به  
مذكرا من الأسماء العربية

إِعلم أَنَّ كُلَّ ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلَّت حروفه أو كُثرت في المعرفة - فَإِنَّه ينصرف في النكرة ، إِلَّا خمسة أشياء فَإِنَّها لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة فمنها :  
ما كان من ( أَفْعَل ) صيغة ؛ نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من ( فَعْلَان ) الذي له ( فَعَلَى ) ؛ نحو : سكران ، وسكّري ، وعطشان وعطشي .  
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا

/ فالقصور ؛ نحو : سكّري وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا في حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع

فإذا سميت مذكرا باسم عربي فهو مصروف إِلَّا أَنْ يمنع أحد هذه الموانع التي وصفت ،  
أو ما أذكره لك مما يُوجب ترك الصّرف في المعرفة ، إِلَّا المعدول فَإِنْ له حُكما آخر إذا سُمي به  
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أَنْ تُسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فَإِنَّه لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة

وإنما منعه من الصرف في المعرفة عَلم التانيث الذي فيه وذلك نحو رجل سمّيته حَمْدَه .

أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدّم قولنا : إِنَّ كُلَّ ما كان فيه الهاء مؤنثا كان أو مذكرا . عربيا كان أو أعجميا

لم ينصرف في المعرفة ، واصصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة<sup>(١)</sup> .

قيل : إن الفصل بينهما أن ما كان فيه الهاء فإنما لحقته / وبنائه بناء المذكر ؛ نحو قولك : جالس ، كما تقول : جالسة ، وقائم ثم تقول : قائمة . فإنما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصل التذكير .

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ لبُعده من الأصل .

ألا تر أن حمراء على غير بناء أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان .

\* \* \*

وما كان مؤنثا لا علامة فيه سميت به مذكرا ، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث ، تحركت حروفه أو سكن ثانيها . وذلك نحو : دغد . وشمس ، وقدم ، وقفا<sup>(٢)</sup> فيمن أنثها . إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف . وكذلك كل مذكر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سميت عقربا أو عناقا / أو عقابا فإنه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة<sup>(٣)</sup> .

وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . قلت : فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتانيث فلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

أقال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري جبير وفي جحجبي : جحججب ولا تقول في دجاجة الدجيجة . . . »

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المولى وإن عظمت فمها بأحمل للملاوم من حمار » ورواية اللسان : وإن عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسميه المذكر بالمؤنث . اعلم أن كل مذكر سميت به مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم يصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً<sup>(١)</sup> .

ألا ترى أنَّ نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ،<sup>(٢)</sup> وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وسُعيد ، فاسمان عربيان<sup>(٣)</sup> ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين . فكلُّ ما اشتقته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بآته عربى ، ولم يمنع من الصرف تأنيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل نكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال الأفعال ، ولا عاقل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم اياه بالمذكر . ونرخوا صرفه ، كما نرخوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه ذلك . . » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البنية . . كل اسم مذكر سمي ببلانه أحرف ليس فيه حرف التانيث فهو مصروف كأننا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فعل مسما من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فتكون كيجد ، ونضع . أو تكون كصرب لا بسببه الاسماء . وذلك أن المذكر أسد نمكنا ، فلذلك كارجح للثنوين ، فاحتمل ذلك فيما كان على بلانه أحرف ، لأنه ليس شيء من الابنية أقل حروفا منه ، فاحتمل الثنوين إخفاه ولمكنه في الكلام ٠٠ » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مخصصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربى وكذلك سعيد » .

## هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّي به

ما هو على ثلاثة أحرف

/ إعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلَّا ما استثنيناه ممَّا فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .  
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، وَيَزِنُ .  
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .  
أو يكون على مثال لا يكون إلَّا للأفعال نحو : ضُرِبَ ، وقُتِلَ .  
فأمَّا غير ذلك فمصرف (١) .

$\frac{3}{283}$

---

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وأعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سمى به مذكرا فهو منصرف ؛ نحو رجل سمى بهند أو دعد أو فدر أو لوط أو نوح أو سفر كل ذلك منصرف إلا أن يكون فيه علامة التانيث . نحو ساه ونبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وسم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في أوله زائدة ؛ نحو وضع وبن فإِنَّ ذَٰلِكَ الَّذِي اسْتِثْنَاهُ منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .  
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعلقي رقم ١ من الصفحة السابقة .

## هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل<sup>(١)</sup>

وإنما ذكرناه لتبيين المعدول منه من غيره .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالآلف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .  
فالواحد ؛ نحو : صرد ، ونغر ، وجعل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : نقب .  
رخفر ، وعمر : إذا أردت جمع عُمرة ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سجع ، وخُتَع<sup>(٢)</sup> . وخطم  
كما قال :

\* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمَ<sup>(٣)</sup> \*

٣  
٢٨٤

ولُبَد (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : ( أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عمر . وقُتِمَ ، ولُكِمَ - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛  
لأنه الموضع الذي عُدِلَ فيه .

ألا ترى أنك لا تقول : هذا القُتْمُ ، ولا هذا العُمر ؛ كما تقول : هذا الجُعَلُ ، وهذا النُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل .

اعلم أن كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ؛ فالاسماء ؛ نحو :  
سرد . وجعل . ونقب . وخفر إذا أردت جماع الحفرة ، والنقبة .

وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .

فإنما صرفت مادركت لك ، لانه ليس باسم يسبه الفعل الذي في أوله زيادة ، ولست في  
آخره زيادة نائيب وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن  
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .

وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .

وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة فوكت . هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .

وأما عمر ، وزفر فإنما منعهم من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما  
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناءهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في  
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . « .

الصرد : طائر . النغر : البلب . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،

ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .

وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم  
يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل خنع ، وخنع . وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سجع : متعبر منل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الخنع وهو الماهر بالدلالة .

(٣) نقدم في الجزء الأول ص ٥٥ وكذلك الآية .

## هذا باب

### ما كان من فُعِل

إِعلم أنَّه ما كان على فِعْلٍ غَيْرِ مُعْتَلٍّ لم يكن إِلَّا فِعْلاً . وكذلك كلُّ بَاءٍ من الفِعْلِ معناه فُعِلَ إذا كان غيرَ مُعْتَلٍّ ، نحو : دُخِرَجَ ، واستُخْرِجَ . وَضُورِبَ .  
فإن سَمَّيتَ من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة ؛ لَأنَّه مِثَالٌ لا يَكُونُ لِلْأَسْمَاءِ . وَإِنَّمَا هو فيها مُدْخَلٌ .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مِمَّا يلزمه الإدغام . فكان ذلك مُخْرِجاً له إلى مِثَالِ الْأَسْمَاءِ - انصرف في المعرفة (١) ، لَأنَّ المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد فُعِلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ . وَشُدَّ إذا أَرَدْتَ مِثْلَ فُعِلَ ، لَأنَّه قد خرج إلى مِثَالِ فُعِلَ . وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مِثَالِ الْبُرِّ ، وَالْكُرِّ .

وإن كان على مِثَالِ : أُطِيعَ ، وَاسْتُطِيعَ ، وَقُوُولٌ لم ينصرف في المعرفة ؛ وكذلك : اُخْمُورٌ في هذا المكان ؛ لَأنَّه لم يخرج إلى مِثَالِ من أَمْثِلَةُ الْأَسْمَاءِ . فهذا جُمْلَةُ هذا .

$\frac{3}{285}$

(١) في سبويه ج ٢ ص ٧ : « فإن سميت رجلاً ضرب ، أو ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا ينسب الاسماء » .  
وقال في ص ١٥ : « وإن سميت رجلاً ضرب ؛ لم خففته ، فأسكنت الراء صرفه ، لانك اقد اخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

## هذا باب

### ما اشتق للمذكّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسما للفاعل ، نحو : مُجاهد ، ومُقاتِل . وضارب . ومُكرِه . ومُسْتَضِيع .  
ومُدْحَرَج . فكلُّ هذا منصرف ؛ لأنّه لا مانع له من الصرف . وكذلك إن كان منعولا . نحو :  
مُخْرَج ، ومضروب ، ومُستطاع ؛ لأنها أسماء مُشتقة .

\* \* \*

وما كان من الأعجمية مُعرّبا فهذا سبيله .

والمُعَرَّب منها ما كان نكرة في بابهِ ، لأنّك تعرّفه بالألف واللام . فإذا كان كذلك كان حكمه  
حكم العربيّة . لا يمنع من الصرف إلّا ما يمنعها . فمن ذلك : راقود . وجأؤس . وفِرْنْد . لأنّك  
تعرّفه بالألف / واللام <sup>(١)</sup> .

$\frac{3}{216}$

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف  
العربيّة عليه . وذلك نحو : إسحق ، ويعقوب . وفِرْعَوْن ، وقارُون ؛ لأنّك لا تقول : الفرعون <sup>(٢)</sup>  
ولو سمّيته بـيعقوب - تعني ذكر القبح <sup>(٣)</sup> - لانصرف ؛ لأنّه عربيّ على مثال يربوع <sup>(٤)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .

اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الألف واللام . وصار نكرة .  
فإذا سميت به رجلا صرفته إلا أن يمنع من الصرف ما يمنع العربي . وذلك نحو : اللعاج .  
والدياج ، والبرندج ، والنيروز ، والفِرْنْد . والزنجيل . والارندج . والياسمن بمن قال .  
ياسمين كما ترى ، والسهريز والآجر » .

وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما إبراهيم . واسماعيل . واسحاق . وهوب .  
وهرمز . وفيروز . وفارون . وفرعون وأشباه هذه الاسماء فإنها لم نفع في كلامهم إلا معرفه  
على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تمكن في كلامهم ، كما تمكن الأول ؛ ولكنها  
وقعت معرفه ، ولم تكن من اسمائهم العربيّة فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة  
اسمائهم العربيّة ، كنهسل ، وشعثم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسما تكون لكل شيء من  
أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طوبل الرجلين قصير اليدبن ( حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩ ) .

والزوائد التي في أوله لاتمنعه من الصرف ، لأنها لا تباع به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَفْعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا . وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاعت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربي والعجمي ما قلت لك في عُمر من أنك إذا أردت به جمع عُمرَة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .  
وإن كان الأعجمي قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربي لا ثاني له ، لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربية الأصلية . فمن ذلك آجُر<sup>(١)</sup> / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربي منفرد ببناؤه نحو : إبل . وإِطِل ، وصَعْفُوق .  
فأما (بَقْم)<sup>(٢)</sup> فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فعلا . نحو : ضُرِبَ . وقَطَّعَ فمنعه الصرف ما منع ضُرِبَ لو سُمِّيَتْ به رجلا .  
وكذلك سراويل لا ينصرف<sup>(٣)</sup> عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل . ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية .  
فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس . والمخصوص به الواحد للعلامة .

$\frac{3}{287}$

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا ينسبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد اعرب ، ونمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا ينسبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وانما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكذا بكاد واسباه ذلك » .  
وذكر المبرد انه ليس في الكلام ( فعلول ) وصعوف قيل انه أعجمي أعرب ج ١ ص ١٢٥ .  
ج ٢ ص ١٢٧ ، ج ٣ ص ١٣٥ .  
(٢) تقدم في ح ١ ص ١٤٥ .  
(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فتى واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بفم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حقرتها اسم رجل لم نصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .  
وسيكور المبرد حديدها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .



## هذا باب

### الجمع

المزید فیہ ، وغیر المزید

٣  
٢٨٨

أما ما كان من الجمع على مثال مفاعل ، ومفاعيل ؛ نحو : مصاحب . ومحارب . وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فعاليل ، وفواعيل / وأفاعيل . وأفاعيل وكل ما كان ثما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصّرف فيهما ؛ لأنّه على مثال لا يكون عليه الواحد . والواحد هو الأصل ، فلما باينه هذه المبينة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرف فيها . وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد (١) . ويدلّك على ذلك قول الله عز وجل : ( مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَائِيلَ ) (٢) وقوله : ( لَهُدْمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعَ صَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ ) (٣) . كل هذا هذه علته . فإن لحفته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنّ كلّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة . وممتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صياقة (٤) ، وبطارقة .

فإن قال فائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

٣  
٢٨٩

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

ألا ترى أنّك تقول : رجل عبائية . وحمار حزابية . فالهاء أخرجته إلى هذا المثال ؛ كما أنّ

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ « باب ما كان على مثال معادل ، ومعادل »

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال الا لم بصرف في معرويه ولا نكرة . وذلك لانه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد اسد نمكنا ، وهو الاول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو اسد نمكنا ، وهو الاول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذي هو اسد نمكنا ، واسا صرف معادلا ، وعدمرا ، لان هذا المثال يكون للواحد . . . . .

واظن ابن عيسى ج ١ ص ٦٣ وسرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سنا : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فلما يلحقه بوكدا لتأنيث الجمع وذلك قولك الصباغلة والمهالبة » .

والصباغلة جمع صبغل وهو شحاذ السوف .

والبطارقة جمع بطريق وهو المائد من مواد الروم تحب بده عنبره آلاف رجل .

يأى النسب يُخرجانه إلى باب تيمى ، وقيسى . وذلك قولك : مدائنى ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة : ألا ترى أن مدائنياً إنسا هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التأنيث . وما كانت فيه ياء النسب فمصرف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سرارى ، وبخاتى (٢) ، وكراسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكراسى .  
فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، وإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويسان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت سيافلة وأشباهها لم صرفت ؟ .  
قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صباقل ، كما ضمت ( موت ) الى ( حضر ) ، و ( كرب ) الى ( معدى ) في قول من قال . معد بكرب ، وابست الهاء من المصروف النى تكون رياده في هذا البناء ، كالباء والالف في صباقله ، وكالياء والالف اللين يسى بهما الجمع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما نفس ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يصرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صباقله بباب طلحة ، وسمره ، كما تلحق هذا باب تيمى ، وبسى معنى فولك : مدائنى ، ومساحدى ، فقد أخرجت هذه الباء مفاعيل ومفاعيل الى باب نسمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .

ألا نرى أن الواحد تقول له . مدائنى ؛ فقد صار يقع للواحد ؛ ويكون من أسمائه .  
وفد يكون هذا المال للواحد . نحو . رجل عباقة ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب ميل البناء الذى لنس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحدا ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .

في اللسان : العباقة : اللعن الخارب الذى لا يحجم عن شيء .  
وشجر له شوك تؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابه ، وزواز . وروازة : اذا كان غليظا الى القصر .

(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان . البخت ، والبخبة دخيل فى العربية اعمى معرب وهى الابل الحراسايه نسج من عربية ...

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لأنك لم تلحق هذه الباء بخاتى للاضافة ، ولكنها التى كانت فى الواحد . . .

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل همزه ، وحولة ، وحوالى وحوال . وحولول . مخنل شديد الاحتيال .

وفيه أيضا . أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير نون ؛ وبعض المبرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصره آخر حوارى . وخص بعضهم به انصار الانبياء ...  
والحوارى . الماصح وأصله السى الخالص ؛ وكل شيء خلص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذى وعد به وفد نكلم عن التسمية بشخص قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .

ونكلم عن مان ، وتهام ، وسام فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ (أَفْعَالٍ) ، وَ (فُعُولٍ) / ، نَحْوُ : أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَمِنْصَرَفٌ <sup>٣</sup>  
 ٢٩٠  
 فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ يَكُونُ لِلوَاحِدِ . وَهُوَ جَمْعٌ مُضَارِعٌ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَذْنَى الْعَدَدِ .  
 أَغْنَى أَفْعَالًا .

وَفُعُولٌ وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ الْعَدَدِ فَمُضَارِعَتُهُ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ لِلوَاحِدِ .  
 فَأَمَّا ( أَفْعَالٌ ) فَمَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى مِثَالِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُمْ : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَحَبْلٌ أَرْمَامٌ ، وَأَقْطَاعٌ .  
 وَثُوبٌ أَكْبَاشٌ : مَتَمَزَّقٌ ، وَيُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ لِلوَاحِدِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيمٌ ، وَأَعْرَابٌ  
 وَأَعْرَابِيٌّ .

وَمَا كَانَ عَلَى (فُعُولٍ) لِلوَاحِدِ فَقَوْلُكَ : سُدُوسٌ لِلطَّلِيسَانِ الْأَخْضَرِ .  
 وَمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا مَصْدَرًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى (١) ؛ نَحْوُ : قَعَدْتُ قُعُودًا ، وَجَلَسْتُ  
 جُلُوسًا ، وَسَكْتُ سُكُوتًا .

(١) فِي سَبِيحَةِ جَدِّ ٢ ص ١٦ - ١٧ . « وَأَمَّا أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَانْهَافٌ نَصْرَفٌ وَمَا أَشْبَهَهَا ،  
 لِأَنَّهُمَا نَسَارَعَتِ الْوَاحِدَ .

أَلَا بَرَى أَنَّكَ تَعُولُ أَفْعَالًا ، وَأَفْسَاوِيلَ ، وَأَعْرَابًا ، وَأَعْرَابِيًّا ، وَأَيْدٍ ، وَأَيَادٍ . فَهَذِهِ  
 الْأَحْرَفُ نَخْرَجُ إِلَى مِثَالِ مَعَاوِلَ ، وَمَعَاوِيلَ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ ، كَمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْوَاحِدُ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ .  
 وَأَمَّا مَعَاوِلَ ، وَمَعَاوِيلَ فَلَا يَكْسَرُ ، فَيَخْرُجُ الْجَمْعُ إِلَى بِنَاءِ غَيْرِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءُ هُوَ  
 الْغَايَةُ ، فَلَمَّا ضَارَعَتِ الْوَاحِدَ صَرَفَتْ . .

وَكَذَلِكَ الْمَعُولُ : لَوْ كَسَرْتَ مِثْلَ الْفُلُوسِ لَأَنَّ نَجْمًا جَمْعًا لَخَرَجَ إِلَى فَعَائِلَ ، كَمَا تَقُولُ :  
 جَدُودٌ ، وَجَدَائِدُ . وَرُكُوبٌ وَرُكَّابٌ . وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَعَاوِلَ ، وَمَعَاوِيلَ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .  
 وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَعَاوِلَ ، وَمَعَاوِيلَ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .

وَيَقُولُ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَنِّي لِلْوَاحِدِ فَيُضْمُ الْأَلْفَ .  
 وَأَمَّا ( أَفْعَالٌ ) فَقَدْ يَمِيزُ لِلوَاحِدِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هُوَ الْأَنْعَامُ .  
 وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ( نَسْتَقِيمُ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ) .  
 وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ أَكْبَاشٍ .  
 وَيُقَالُ : سُدُوسٌ لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ . . ، وَانْظُرْ سَبِيحَتِي أَيْضًا جَدِّ ٢ ص ٢٠٠ .

\*\*\*

بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ : الْبُرْمَةُ : قَدْرٌ مِنْ حَجَارَةٍ وَفِي الْقَامُوسِ : وَقَدَرُ أَعْشَارٍ ، وَقَدَرُ أَعْشِيرٍ :  
 مَكْسَرُهُ عَلَى عَشْرِ قَطْعٍ أَوْ عَظِيمَةٍ لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ . .

حَبْلٌ أَرْمَامٌ : بِالْأَلِفِ . وَحَبْلٌ أَقْطَاعٌ : مَقْطُوعٌ .  
 ثُوبٌ أَكْبَاشٍ فِي سَبِيحَتِي أَكْبَاشٍ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ كَمَا ذَكَرْنَا .  
 وَفِي اللِّسَانِ : وَثُوبٌ أَكْبَاشٍ وَهُوَ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ . وَقَدْ صَحَّ الْآنَ أَكْبَاشٌ .  
 وَقَالَ فِي ( كَيْشٍ ) : ثُوبٌ أَكْبَاشٍ ، وَجِبَّةٌ أَسْنَادٌ ، وَثُوبٌ أَفْوَافٌ قَالَ : الْأَكْبَاشُ : مِنْ بَرُودِ

الْيَمَنِ .  
 وَفِي الْقَامُوسِ : الثُّوبُ الْأَكْبَاشُ الَّذِي أُعِيدَ غَزْلُهُ مِثْلَ الْخَزِّ وَالصَّوْفِ ، أَوْ هُوَ الرَّدِيُّ .  
 وَفِي الْخَصَائِصِ جَدِّ ٢ ص ٤٨٢ ثُوبٌ أَكْبَاشٍ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ .

ويُجمع كما يُجمع الواحد. تقول: بُيوت وبُيوتات<sup>(١)</sup>. فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كلِّ حال: أعني أفعلاً، وفُعُولاً إلا أن تسميَّ بهما مؤنثاً فيمنعهما التأنيثُ الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنَّث - على ثلاثة أحرف متحرِّكات غير منصرف - / وكلَّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدَ لتترك صرفه، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

٣  
٢٩١

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعل) نحو: أَكَلَبُ وَأَكْعَبُ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنَّما منعه الصرفُ أنَّه على مثال الفِعل، نحو: أَعْبُدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعَلان) ، و (فِعلان) ؛ نحو: قُضبان وظِلِّمان ، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون . وحروجه إلى باب عثمان وسِرْحان . وينصرفان في النكرة ؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعَلان) الذي له (فُعَل) على ما ذكرت لك ؛ نحو : غضبان ، وسكران .  
كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أفعل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأفعل) الذي هو نعت ؛ نحو : أحمر ، وأصفر .

وما كان من الجمع على مثال (فِعال) فمصرف . وذلك نحو : كِباب . وكِلاب ؛ لأنَّه بمنزلة الواحد/ نحو : حِمار ، وكتاب<sup>(٢)</sup> . وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله .

٣  
٢٩٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠ : « هذا باب جمع الجمع .  
أما أبينة أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل ، لان ( أفعلا ) بزنة ( أفعل ) ، و ( أفعلة ) بزنة أفعله ، كما أن ( أفعلا ) بزنة أفعال ، وذلك نحو : أيد وأباد وأوطب وأواطب ، وأما ما كان ( أفعلا ) فانه يكسر على ( أفاعل ) لأن أفعلا بمنزلة أفعال ، ذلك نحسو :  
أنعام وأنعام وأقوال وأقوابل .  
وفد جمعوا ( أفعلة ) بألفاء ، كما كسروها على ( أفاعل ) . . . وذلك قولهم :  
أعطيات وأسقيات . . . ومثل ذلك : الحمرات والطرفات والجزرات . . . وكذلك :  
الطرق والبوت . . . » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع بجمع إذا اختلفت ابواعه . . . وكذلك نقول : طريق وطرق وطرقات . . . وأوطب وأواطب . . . وما أم أذكره لك من الجمع وجمعه جائز إلا ما كان على مثال مفاعل أو مفاعل فانه لا تكسر نجاور هذه العابه .  
وفد بنا ذلك في المقضب فما بجري ولا بحرى باسقصاء عنه « الورقة ١٤١ » .  
وهذا النص يست لنا أن المرد يجعل المقضب قمة كبه في النحو فحل عليه في كنيه الاخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « وأعلم أنك إذا سميت رجلاً خروفاً أو كلاباً أو جمالاً صرفته في النكره والمعرفه ، وكذلك الجماع كله . إلا براهم صرفوا أنماراً وكلاتاً . . . » .

## هذا باب

### ما كان من جَمْعِ المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنك فيه تُسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التأنيث ، والضمّة علّم الرفع ، واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين<sup>(١)</sup> .

والتنوين في مُسلماتٍ عِوضٌ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سميت بمسلمات رجلاً أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنه عوض فلذلك كان لازماً . وعلى ذلك قوله عز وجل : ( فإذا أفضتُم من عَرَقات )<sup>(٢)</sup> و ( عَرَقات ) معرفة ؛ لأنه اسمٌ مَوْضِعٌ بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى . وكل ما كان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يجرى هذا المجزئ وإن لم يكن في الأصل جمعاً ؛ كما / أن كُرسياً وبُخْتياً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

(١) نحدث المبرد في غير موضع من المعصب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه فلت مسلمات فأعلم ونصبه وجره مسلمات بسنوى الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين .

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتي الرفع والجر وقد سبق لنا أن المبرد يمنع من إطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سر الصناعة إلى المبرد أن جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بمولهما ذهباً إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر أنها حركة بناء بل فالأبما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب إليه فيما سبق من أن المنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون . وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّنَ) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُون (٢) ، ومررت بقَنَسْرِين ، وهذه يَبْرُون (٣) ، ومررت بِيَبْرِين . ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِين كما ترى ، وجعل الأعراب في النون : وقال : هذه سنون فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع ؛ كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَفَدَّ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

#### (١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) فنسرين : بكسر أوله وفتح نائه وتشد يده وفد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) بربين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بنى سعد ، وقرية من فرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ . وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمحقق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معنا على فصول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين : " فخفض هذه النون وهى نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التنسيب ما كان على حد السنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلف معانيه كما تختلف معانى الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان اكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع اكثر من الجمع ، ثم ذكر البتين . . . » .

وسكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع . فالمراد في كتابه يرى ان هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان ابو العباس يذهب في قول سعيم : وفد جاوزت حد الأربعين الى أنه أخرجه على اسل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : اراد بابى العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه بدريه : اذا خنله وخدعه . يقول : كيف يطمع الشعراء في خدبعتي واقعد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مسهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .  
وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البحرى ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ،  
ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مَخَافَةٍ      وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ (١)  
يقال الله عز وجل فيما كان واحدا : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :  
هذه عرفات مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشد / هذا البيت :  
تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا      يَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرًا عَلَى (٣)  
وقال الآخر :

\* تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَهْرًا (٤)

(١) أستشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيده مشهورة لندي الأصبع العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .  
والأغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . وإمالي المرضي ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٣ ص ٢٢٨-٢٢٦ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .  
(٢) الحافة : ٣٦ .

(٣) أستشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرع كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرع اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرع ونحوها .

وأستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرع قال :  
« ومثل ذلك أذرع : سمعنا أكثر العرب يقولون في ببت امرئ القيس :  
تنورتها من أذرع ٠٠٠ ومن العرب من لا ينون أذرع » .  
وذكر ابن جني في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرع ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .  
المنور : الناظر الى النار من بعد اراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذن دارها : مبدأ و ( نظر عال ) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .  
يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .  
الجملةتان الاسميّتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .  
أذرع : بلد في أطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .  
يشرب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١ .  
والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .  
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .  
(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

\* وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا \*

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .  
فخيرها أخو عانات شهرا      ورجى خيرها عاما فعاما  
ورواية اللسان ( بر ) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعه ، اذا نفقت .  
والساهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر التاء وان تفتح فيكون ممنوعا من الصرف .

وَنُوجُهُ الْمُحْتَارُ فِي الْجَمْعِ مَا بَدَأَتْ بِهِ . وَأَمَّا الْوَاحِدُ ؛ نَحْوُ : غَسْلِينَ . وَعَلِيَّينَ - فَالْوَجْهَ  
مَقُولَانِ مُعْتَدِلَانِ .

---

« وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت بنبلة أخوة من قوم عاد خر-  
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . .  
فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أي قطع من الظباء وهي بالشام » .  
والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .  
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شمس-  
يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .



## هذا باب

### مالِحَقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ نَزَلَةُ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَدَدُ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ تُبَدَّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَأَمَّا بَدَلُ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَهَرَاءَ : صِنْعَانِيَّ . وَهَرَانِيَّ .

وَأَمَّا بَدَلُ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ/ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا . وَلِنَسْفَعًا . وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَأْنِيثِ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكْرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ مِمَّا الأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ نَحْوُ : عُثْمَانُ ، وَعُثْرِيَانُ ، وَسِرْحَانُ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ، لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانٍ

وَانصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُثْرِيَانَةٌ ،

(١) انظر تعلبي رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ١١ " وَأَمَّا دَعَاؤُهُمْ إِلَى الْإِصْرَفِ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ أَنْ آخِرُهُ كَأَخْرِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، فَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، كَمَا جَعَلُوا أَفْكَلا بِمَنْزِلَةِ =

وَحَصَانَة ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/ فمنزلة هذا من باب غضبان كمنزلة أفكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبْنَطَى من باب حُبلى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فأما حَسَان (١) ، وَسِمَان (٢) ، وَتَبَّان (٣) فَأَنْت في هذه الأسماء مُخَيَّر :

إن أخذت ذلك من السَّمْن ، والتَّبْن ، والحُسْن ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَال) .

وإن أخذت حَسَان من التَّحْس (٤) ، وَسِمَان من السَّم ، وَتَبَّان من التَّب - لم تصرفه في المعرفة

لزيادة الألف والنون ، وصرفته في النكرة .

فأما فَيِّنَان (٥) فالنون فيه أَصْل بمنزلة الدال من حماد ، وذلك منصرف في المعرفة والنكرة ؛

لأنَّ معناه : كثير الفنون ، كَأَفْنَان الشجر ، فهو منصرف على كلِّ حال ، وتقديره من الفِعْل (فَيَعَال)

على وزن بيطار .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك ( افعل ) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف في الاصل لباب ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) ، كما كان بناء افعل في الاصل للافعال .. » .

(١) في ابن يعينس ج ٩ ص ١٥٥ « القياس بفضي زيادة النون وألا ينصرف حملاً على الأكثر ، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن » .

وفي شرح الشافعية للرضي ج ٢ ص ٢٤٤ « يرجع الى الحسن أو الى الحسن وهما استنقافان واضحيان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفي الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حساناً من الحسن صرفه ، لان وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن أخذه من الحسن لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعالان فلا ينصرف في المعرفة » .

(٢) في اللسان : السمان : بائع السممن . الجوهرى : السمان ان جعلته بائع السممن انصرف ، وان جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة .

(٣) التبار ( بالضم والسدس ) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه في شعر الفرزدق : ( الديوان ص ٨٥٦ ) .

وإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيَا وَتَرْتَشِي تَبَابِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وفي اللسان أيضاً : ورجل تبان : يبيع النبن وان جعلته فعالان من التب لم تصرفه . وفي سبويه ج ٢ ص ١١ : « واذا سميت رجلاً طحان أو سمان من السممن أو نبان من التبن صرفه في المعرفة ، والنكرة ، لا بها نون من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حماد »

(٤) في حواشي الجاربردى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ( الحسن ) الطاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ الحركة وإن مر بك قرناً فتسمعه ولا نراه والصوت ، أما بالعنج ومعناه : الفتل .

(٥) في سبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لانه ( فيعال ) وانما يريد ان يقول لشعره فنون كأفنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أى : اللين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فأما ما كانت نُونُهُ زائدةً وليست فيها ألف فمنصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ لَا يُشَبِّه (فُعْلَان فُعْلَى) المنقلبة/نونه من ألفه .

فمن ذلك : رَعَشْنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قال :

\* مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ \*

وكذلك سِرْحَانٌ لو صَغَّرْتَهُ فَقُلْتَ سُرَيْجِينَ لصرفت سُرَيْجِيْنًا فى المعرفة والنكرة ، وما كان

مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضَبْعَانَا إِذَا قُلْتَ : سُلَيْطِينَ ، وَضَبْبِيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَن) النون زائدة ؛ لَأَنَّهُ الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَّرُهُ : فَعْلَن (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينَان ، أى : حسن الشعر طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفن : الفصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعْلان من الفين وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وان أخذته من الفينة — وهو الوقت من الزمان — الحقنه بباب فعْلان وفعْلانه ، فصرفت فى النكرة ، ولم تصرف فى المعرفة ..

وانظر ابن يعيس ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبد الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل سُمي مرانا فعال : أصرفه ، لان المران انما سُمي للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .  
فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعْلان فى الصفة . قالوا : رَعَشْنٌ وَضَيْفَنٌ ؛ وعلجن ولا تعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ : « وكذلك الرَعَشْنُ لَأَنَّهُ مِنَ الْارْتِعَاشِ . والضيفان لَأَنَّهُ مِنَ الضَّيْفِ . والعلجن لَأَنَّهُ مِنَ الْغُلْظِ » .

وفى اللسان : جمل رَعَشْنٌ سريع لاهتزازهِ فى السير وناقة رَعَشْنَةٌ ورَعَشَاءٌ كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبِهِ وروايته فى الدبوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتحيات الذَّقْنُ ... بكل رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريجين صرفته ، لأن آخره الآن لا يشبه آخر عضبان ، لانك تقول فى تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة غسيلين .. » .

(٤) انظر تعلبى رقم ٢ من هذه الصفحة .

## هذا باب

### ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة<sup>(١)</sup> .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ، لأنّه مُلْحَقٌ بالأصول ؛ وممنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنّما هو من حَبِطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغ بهما بناء سَفْرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءُ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أَرْطَاة .

ومثله مِعْزَى ملحق بهجرَج . ودرهم .

فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتثْرَى<sup>(٢)</sup> الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرها على ذِفَارَى وسيذكر في ص ٣٣٩ أن ألف تَثْرَى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسبلة ، فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذِفْرَى أسبلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث . فأما من نون جعلها ( هكذا ) ملحقة بهجرع ، كما أن واو جدول بلك المنزلة . وكذلك تثرى فيها لغتان . . » .

فريء في السبعة بتوين تثرى ومنع صرفها في قوله تعالى ( ثم أرسلنا رسلنا تثرى ) النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

## هذا باب

ماكان من أَفْعَلْ نَعْتاً

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَل ، وأَخِيل<sup>(١)</sup> الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأنَّ الأَجْدَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيلْ أيضاً : اسم طائر .  
 فإن قال قائل : إِنَّ (أَجْدَلْ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجدَل وهي شدة الخلق/وأخِيلْ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلْ مأخوذ من الخيلان ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلْ) مأخوذ من النكادة<sup>(٢)</sup> .  
 قيل له : فَإِنَّهُ كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من براه نعتاً ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .  
 أَجْوَدُهُما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة ، لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .  
 ألا ترى أن أَجْدَلْ لا يدلُّ إلَّا على الصقر ، تقول : أَجْدَلُ بمنزلة قولنا : صقر .  
 وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إلَّا على هذا الضرب من الحيات .  
 ومثل ذلك أَخِيل ؛ لآنَّه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من ( أفعل ) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة . وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد .  
 وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المنال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر .  
 وانظر حياء الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في سرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « بوجه أنها موضوعه للصفة لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم . فوعة السم ، أى : شدته » .  
 وفي الهمع ج ١ ص ٣١ فلحط ( في أفعى ) معنى خبيث منكر وقتل : أنه مسبق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : افوع به قلب فصار أفعى .  
 وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

=

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْغَثَ لطائر (١) .  
فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إذا عنيت الحية ، والأَذْهَمُ - إذا أردت القيد ، والأَرْقَمُ - إذا عنيت الحية -  
فنعوتُ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها تحلية لكل ما نُعِتَ بها غير دالَّة على لون بعينه (٢) .

\* \* \*

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فهو يكون على ضربين : يكون اسماً ، ويكون نعناً موصولاً به من كذا .  
وأما / كَوْنُهُ نَعْنًا فقوله : هذا رجلٌ أَوَّلُ منك ، وجاعلٌ هذا أَوَّلُ من مجيئك ، وجثتك أَوَّلُ  
من أَمْس .

٣  
٣٠٠

وأما كَوْنُهُ اسماً فقوله : ماتركت له أولاً ولا آخرًا كما تقول : ماتركت له قديماً ولا حديثاً .  
وعلى أى الوجهين سميت به رجلاً انصرف فى النكرة ؛ لأنَّه على باب الأسماء بمنزلة أفكَل ،  
وعلى باب النعوت بمنزلة أحمر (٣) .

\* \* \*

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحرارته قال ابن سنده : وقد قيل : الـفـعـوان منه  
على هذا : أفلعان .  
فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .  
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت  
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبغث وانما هو من البغثة وهو  
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبغث شيئاً واحداً ، وجعلهما معا  
من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبغث ، فأما الأبغث فهو من طير الماء ، وسمى أبغث لبغثته  
وهى يياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .  
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القييد - والأسود - إذا عنيت  
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى  
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أدهم ، وأراقم فأنت تقول : الأبطح والأباطح ،  
وأجارع ؛ وأبارق » .

(٣) سبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول  
فقال : ( أول ) ها هنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً ،  
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك » .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكل وذلك يقول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخرًا ، وأنا أول  
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون  
اسماً .

فأما أرمل فإنه اسمٌ نُعِتَ به . والدليل على ذلك أن مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أرملّة ، ولو كان نعنا في الأصل لكان مؤنثه فعلاء ؛ كما تقول : أحمر ، وحمراء . فقولهم : أرملّة دليل على أنه اسم .

وكذلك أربع إنما هو اسم للعدد وإن نُعِتَ به في قولك : هؤلاء نِسوة أربع . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإنما جاز أن يقع نعنا وأصله الاسم ؛ لأن معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أسد ؛ لأنه معناه : شديد .

= وعلى أي الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته في النكرة .  
وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لأنك تعلم به أنك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك إذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .  
وأما قولهم : ابدأ به أول ؛ وأبدأ بها أول فانما تريد أيضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، إلا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه .  
ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح .  
وسألته عن قول بعض العرب — وهو قليل — : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك «  
جاء عام أول فى قول الحماسى :

يا أيها العام الذى قد رابنى أنت الفداء لذكرِ عامٍ أولا

والخلاصة أن ( أول ) لها استعمال ثلاثه :  
تكون أفعـل تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن تقدرها فى الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسما منصرفا وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .  
وتكون ظرفا منصوبا أو مبنيا على الضم كالفـيـات .  
وانظر ابن يعس ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛  
وشرح الشافى ج ٢ ص ٣٤٠ ، والخزنة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكتابات أبى البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) فى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .  
« واحترزت بقولى : تاء أننى به لم نوصلا ٠٠٠ من نحو أرمل وهو الفقير ؛ وأبائر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأبائرة ، وأدابرة ؛ وناقية يعملها فانصرفت لذلك .  
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التانيث .

و ( أربع ) أحق بالصرف من أرمل ، لأن فيه ما فى أرمل من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد . والأربع حقيقة عدد .  
 قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل . ومثل الشيء  
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذى هو نعته .  
 فالشيء الذى يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .  
 ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تريده . ولولا تقدير  
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت  
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، فلنما  
 أردتُ مثله لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .  
 وكان الأخفش لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)  
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

\* \* \*

فأما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته  
 في النكرة .

والفضل بينه وبين أحمَر وجميع بابيه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به  
 ازداد ثقلا ، و (أجمع) لم يكن نكرة ، إنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة  
 لأنك لست تردّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ : « باب أفعل إذا كان اسما ٠٠٠ »  
 فما كان من الاسماء أفعل فتحو أفكل ، وأزمل ، وأيدع . وأربع لا تنصرف في المعرفة ،  
 لأن المعارف أفعل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال ٠٠٠ »  
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتى عن أرمل وعن خلاف الأخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما اجمع : وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه  
 في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به اجمع أكتع بمنزلة  
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما  
 معرفة ، فأجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .  
 يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكيرا ما يطلق الصفة على التوكيد  
 وكذلك صنع المبرد .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ . (٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .



الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعْلَمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أَوَّلَقِ فإذا الفِعْلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مَالِقٌ : إذا أَصابه لَمَمٌ من الجنون . فعلمنا أَنَّ الهمزة أَصْل . وَأَنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوَعَلَ مثل كَوَثَرَ ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة .  
وكذلك (أَيَّصَرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في جَمْعِهِ : إِصَارَ . فتثبت الهمزة ، وتسقط الياء كما قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا (١)

---

(١) عدم في من ٣١٧ .

## هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

بأسماء الجمع

٢  
٣٠

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنّه بمنزلة الواحد . يمنع من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنّك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ، كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سميت أكلب ، وأكعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوله ؛ لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنّه ليس بنعت ، وإنّما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنّه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلّا ما كان على أفعل . فإن سميت بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سميت بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلّا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع .

٣  
٣٠

فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، جمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجمعنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروفا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا انمارا ، وكلاتا وذلك ان هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فإن سميت رجلاً بمساجد ، وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة لا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحال في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأنخس فإنه كان إذا سمى شيئاً من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنها قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالآلف مما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكَل وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران . فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرؤالة (٣) ويُنشدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .  
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني . السراويل مؤنثة لا نعلم أحداً ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه ، .  
(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف — هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ تم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأياً آخر الذي يقول أنها عربية جمع سرؤالة وبين وجهه ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .  
والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :  
« ومن الناس من يجعله جمعاً لسرؤالة ، فيكون جمعاً لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .  
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

\* عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ (١)

٣  
٣٠٦  
/ فمن رآها جَمْعًا يقال له : إِنَّمَا هِيَ اسمٌ لشيءٍ واحد ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما تقول :  
دَخَارِيصُ الْقَمِيصِ وَالوَاحِدُ دِخْرَصَةٌ (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قَنَادِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا يَجْمَعُ  
لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَلَكِنْ إِنْ سُمِّيَ بِهَا صَرْفُهَا فِي النِّكَرَةِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِي غَيْرِهَا .

\* \* \*

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ يَجْمَعُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سُنَّةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ عُنِيتَ  
بِهِ يَجْمَعُ الشَّيْءَ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ .

مِنْ أَنَّه فَلَيْسَ إِلَى الْأَسْمِ يَقْصَدُ ، وَلَكِنَّهُ يُؤَنَّثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ( تَنْزِعُ  
النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ) (٣) ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جِنْسٌ . وَقَالَ : ( فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى  
كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ نَخْلَةً فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ .

(١) تمامه : فَلَيْسَ يَرُقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ .

فِي الْخَزَائِنِ ج ١ ص ١١٣ : قِيلَ : الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ ، وَقِيلَ : قَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَالَّذِي انْتَبَهَ  
قَالَ : إِنْ سِرْوَالَةٌ وَاحِدَةٌ السَّرَاوِيلُ وَكَيْفَ تَكُونُ سِرْوَالَةٌ بِمَعْنَى قِطْعَةٍ خَرَقَةٍ مَعَ الْحُكْمِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ  
السَّرَاوِيلُ ؟ . هَذَا لَا يَكُونُ .

وَقَالَ السِّيرَافِيُّ : سِرْوَالَةٌ لَفَةٌ فِي السَّرَاوِيلِ إِذَا لَيْسَ مُرَادُ السَّاعِرِ : عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ قِطْعَةٌ مِنْ  
جِزَاءِ السَّرَاوِيلِ .

مِنْ اللَّؤْمِ : حَالٌ مِنْ سِرْوَالَةٍ .

وَسِرْوَالَةٌ : مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ . وَالْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ فِي ( فَلَيْسَ ) .

انْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ١٠٠ وَالْعَيْنِي ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وَاللَّسَانُ ( سِرْل ) .

(٢) فِي اللَّسَانِ : وَاحِدُ الدَّخَارِيصِ دَخْرَصٌ ، وَدِخْرَصَةٌ وَالدَّخْرِيصُ ( مِنَ الثَّوْبِ ) وَهُوَ مَا  
يُوصَلُ بِهِ الْبَدَنُ لِيُوسِعَهُ .

(٣) الْقَمَرُ : ٢٠ .

(٤) الْحَاقَّةُ : ٧ .

رَأْسُ الْجِنْسِ الْجَمْعِيُّ الَّذِي يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالنَّاءِ فِيهِ لَفْتَانِ :

التَّائِيثُ وَهُوَ لَفَةُ الْحِجَازِ ، وَالتَّذْكِيرُ وَهُوَ لَفَةُ تَمِيمٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ اللَّفَتَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ  
كَمَا مِثْلُ الْمَبْرَدِ هُنَا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرُ : الْبَقَرَةُ : ١٦٤ ) . ( سَحَابٌ مُرَكَّبٌ -  
الطُّورُ : ٤٤ ) . ( مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ - يَس : ٨٠ ) . ( وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تَسْيِيمُونَ - النُّحْلُ : ١٠ )  
هَذَا فِي التَّذْكِيرِ وَفِي التَّائِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَيَنْشِئُ السَّحَابُ الثَّقَالَ - الرِّعْدُ : ١٢ ) .  
( لَا تَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَا لَتَوْنَ مِنْهَا الْبَطُونُ - الْوَاقِعَةُ : ٥٢ ) .

انْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٥٢  
وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عَرَضُ الْمَبْرَدِ لِهَذَا فِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَقَالَ :

فَأَمَّا مَا يَكُونُ لِأَجْنَاسٍ فَأَمَّا يَقَعُ وَاحِدُهُ ، مِنْ جِنْسٍ : نَحْوُ قَوْلِكَ : تَمْرَةٌ وَبَرَّةٌ وَشَعِيرَةٌ =

ألا ترى أنَّ ( القوم ) اسم مذكر ! وقال عز وجل : ( كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ )<sup>(١)</sup>  
لأنَّ التقدير - والله أعلم - : إنما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وَحَصَى ، وقناة وَقَنَّا ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/ كان مِثْلَ  
هذا فهذا مَجَازُهُ .

\* \* \*

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد  
الذى يُعْنَى به الشيء المؤنث ، إلا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل<sup>(٢)</sup> فإنك  
تقول في تصغيره : غُنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنيدة .  
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء  
من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكور : قُويم ، ورُهَيْط ، ونُفير .  
فإن سُميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،  
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى مناجاه . قال الله تعالى : ( تنزع الناس كأنهم  
أعجاز نخل منفر ) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة  
انث ، فقال : هى السمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : ( كأنهم أعجاز  
نخل خاوبة ) وقرئ هذا الحرف على وجهين : ( ان البعر تشابه علينا ) فهذا قول من قال :  
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : ( تشابه علينا ) أى تشابه ، ولهذا باب  
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : ( كذبت قوم نوح المرسلين ) فقال : كذبت : لانهم  
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح او جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : ( كذبت  
قلهم قوم نوح المرسلين ) . الورقة ١٣٢ ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥ ، ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية  
للرصى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « الا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،  
وفى ابل : ابلة . وكذلك نخل بمنزلة هند ودعدو وقدر وشمس » الورقة ١٣٧ .  
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وسول فى باب منه آخر : هذه ابل . وهذه غنم . وهذه خيل .  
لانه اسم واقع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فاذا صغر سمي من هذا فلب :  
حسلة وغميمة وأبله ، فتأنيثه كآنيث الواحد » .

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرصى  
ج ٢ ص ١٤٠ ١٥٩ - ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنُوق : جَمْعُ عُنَاق (١) .  
وكذلك كلُّ ما كان جَمْعُهُ لِمَوْثَتٍ أو مذكَّر ، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الواحد فهو  
مصروف إذا سميت به مذكَّرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟  
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى  
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكَّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أَيْنُق ، كما تقول :  
هي الجمال ؛ فإنما تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

\* \* \*

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :  
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في ترك الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو  
للفظ . وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلا طلحة  
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكَّرا .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكَّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر  
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرا فتقول : جاءتني جعفر ؛ كما تقول :  
جاءتني حمدة . ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :  
جاءتني طلحة وأنت تعني رجلا .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان  
عنوقا بمزلة خروق ؛ لأن هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث  
عناف . ولكن بابشه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوف تانيث حادث . »  
العنواف : دوبيه طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩  
والأنسي من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : ( فان كان سمي بجمع فد كسر عليه واحده نحو  
قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود . وما كان كذلك مما لم نسمه لم يجمع من الصرف اذا  
صار اسما لمذكر الا ان يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : علما وفضبان وأحمره وفنية ؛ فان  
الهاء واليون بعد الألف يجمعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمر وسرحان  
وعنمان لأن ناسب الكسير لا يبعد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت  
ونسيوح كقولك عنوف . فهذا جمع مؤنث . وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك  
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . » الورقة ( ١٣٧ ) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، ليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا كثر من اللفظ .

فلو قلت : قصر ليلتك ، وعمر دارك ليجاز ؛ لأن الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تصرفها عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة<sup>(١)</sup> . قال الله عز وجل : ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ) وقال : ( وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ) .

وقال في تأنيث الجمع : ( وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ )<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الإخبار ليس عن واحد . فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام سلمائك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأن هذا جمع حقيقي . لا يغير الواحد عن بنائه<sup>(٣)</sup> إلا أن يضطر شاعر كما قال :

\* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمٌ سَوِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> \*

ولو قال في الشعر : قام جاريك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما ، فتقول : نام يوم كذا وكذا جاريك ، ولا يجوز/ مثل هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

٣  
٣١٠

(١) . قال المبرد في المذكر والمؤنث : ( اعلم أنه ما كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون الا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه الا تخبر عنه الا كما يخبر عما يؤكده التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و ( واخذ الدين ظلموا الصيحة ) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة ( ١٣٨ ، ١٣٩ ) » .

(٢) السوسة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب المراءات والتفسير .  
(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

## هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أنَّ كُلَّ أنثى سُمِّيَتْها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سُمِّيَتْها قدماً أو قمراً أو فخذاً أو رجلاً .

فإن سُمِّيَتْها بثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم عِلْمُ التانيث نحو : شاة ، فإنَّ ذلك قد تقدّم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سُمِّيَتْها بَشَمْسٍ أو قدَم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جُمْل ، ودَعْد . وهِنْد . فأنَّت في جميع هذا بالخيار ، وتركُ الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دَعْدَا ، وجاءتني هِنْدُ ، فيقول : خَفَّتْ هذه الأسماء ؛ لأنها على أَقْلُ الأصول ، فكان / ما فيها من الخفة معادلاً ثِقَلِ التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عِدَّتُهُ ، نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قلَّ عدده ؛ كما كان ما فيه علامة تانيث في الكثير العدد والقليل سواء (٢) .

٣  
٣١١

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا بصرف .  
فإن سمينه بلانة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنث بالحجار أن شئت صرفه ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود .  
وذلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم تصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم بصرف .  
وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها المذكر ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء مذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة ، لأن الأشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قسـل وهو أشد تمكناً عندهم . . . . » .



فإن سُمِّيت مؤنثاً باسم على هذا المثال أعجمي<sup>\*</sup>، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١)  
 ذلك نحو امرأة سُمِّيتها بخش، أو بدل، أو بجاز، لأنه جَمَعَ مع التأنيث عَجْمَة، فاجتمع  
 به مانعان (٢).

\* \* \*

فإن سُمِّيت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي<sup>\*</sup> فإن فيه اختلافاً :  
 فأما سيبويه والخليل والأخفش والمأزني، فيرون أن صرفه لا يجوز؛ لأنه أُخْرِجَ من  
 به إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول. وذلك نحو امرأة سُمِّيتها زيدا أو عمرا .  
 ويحتجُّون بأن مِضَرَ غير مصروفة في القرآن؛ لأنَّ اسمها مذكر عنيَّت به البلدة. وذلك  
 به عزَّ وجلَّ : ( أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِضَرَ ) (٣) / فأما قوله عزَّ وجلَّ : ( اهْبِطُوا مِضْرًا ) (٤)

$\frac{3}{312}$

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلثه أحرف أوسطها ساكن لا علامة  
 به، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف  
 جود » .

\* \* \*

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رأيا أن منع الصرف في الثلاثى الساكن الوسط  
 جود من صرفه .  
 والرضي في سرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ بنسب إليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .  
 عبارة سيبويه : « فأنث بالخيار » وقول المبرد : « فأنث في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي  
 نوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف، لكونه مؤنثاً  
 بالوضعين اللغوي، والعلمي، فظهر فيه أمر التأنيث، وعيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »  
 وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .  
 (١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الأعجمية حمص، وجسور، وماء فلو سميت  
 مراة بنىء من هذه الاسماء لم تصرفها » .  
 وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « إذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف إذا  
 كان مؤنثاً وإن كان أوسطه ساكناً نحو جسور، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر  
 بالمؤنث : ( وإذا كان اسماً لمؤنث فإن كان أعجمياً من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة، نحو :  
 جور وحمص وماء وما كان نحو ذلك .

وبخس بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به  
 لعرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجه إلى ما في  
 كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الرخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :  
 عز وجل - ( اهبطوا مصر ) إنما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير - والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب<sup>(١)</sup> ، وأبو عمر الجرمي وأخسبه قول أبي عمرو ابن العلاء<sup>(٢)</sup> فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون : نحن نُجيزُ صرفَ المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حال خِفة أحق بالصرف ؛ كما أننا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف وذلك أنك لو سميت رجلا قَدَمًا أو فخذًا أو عَضُدًا ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير<sup>(٣)</sup> .

وكذلك لو سميت باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جُمع ، أو ساكنة الحرف الأوسط . لكان مصروفا . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول . والتذكير أخفُّ الأبواب .

٣  
٣١٣

فكلُّ مذكر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثبة فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعد . ويَضَع ، أو يكون من المعدول : كَعَمَر ، وقُتِم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضُرب ، وقُتِل ، وقد تقدّم قولنا في هذا<sup>(٤)</sup> .

= وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ ( ابن خالويه ص ٦ ) .  
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فإن سميت المؤنث بعمر ، أو زيد لم يجز الصرف هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملازمة للمؤنث ، والاصل عندهم أن يسمى المؤنث المؤنث ، كما أن اصل تسمية المذكر بالمذكر . وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على أخف الإبنية » .  
وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فإن كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فأوقعنه على مؤنث . نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فإن أكثر النحويين وهم سيبويه والحليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئا من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه أبا عمرو ممن يوجب منع الصرف .  
(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .  
وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون إلى المبرد القول بالرأي الثاني وهو المجوز للصرف وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .  
في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمر ويونس وابن أبي اسحق . .

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٣٤ والتوضيح وترجمه التصريح ج ٢ ص ٢٢٦ .  
(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد . فلما خرج عن ذلك الحد منه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه

ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !  
فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤)  
(وَأَلَيْنَا ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فلن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من الدمد ، فمن جعله

٣  
٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناف ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتصرف على كل حال لخفتها .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فصل المعدول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : وزن وبضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٢٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فأما ثمود وسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : ( وعادا وثمود ) . وقال تعالى : ( ألا ان عادا كفروا ربهم ) . وقال : ( وآتينا ثمود الناقة مبصرة ) . وقال : ( وأما ثمود فهديناهم ) . . . » .

في بعض الآيات جاء نون ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في الشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في ( ألا ان ثمود ) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود في الفرقان وفي العنكبوت ( وثمود وقد تبين لكم ) وفي النجم ( وثمود فما أبقى ) .

فقرأ يعقوب وحمره وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين ( وغيرهم بالتنوين ) .

واختلفوا في ( ألا بعدا لثمود ) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٣٤ ، ص ٣٤٣ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسماً لأبٍ أوحىُ صرفه . ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . وقد كانوا من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح  
فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

\* \* \*

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ صرف ما لا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْز له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجْوز اللَّحْنَ ، وإنَّما يحوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في « رادُّ » إذا اضطررت إليه : هذا رَادِدٌ ؛ لأنه فاعِلٌ في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :  
مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ حَرَبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)  
لأنَّ (ضنن) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :  
\* يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (٣) \*

/ وعلى هذا قال الشاعر :

٣  
٣١٥

فَلْتَايِنَكَ قَصَائِدُ وَلَيْرَكَبْنُ جَيْشٍ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَسْكَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُضْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غَوْلٌ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

- وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعقب الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ والكامل ج ٣ ص ٩٢  
وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .  
(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .  
(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .  
(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

## هذا باب تسمية السور والبلدان

أما قولك : هذه هود ، وهذه نوح ، فأنت مخير :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله وجل : ( وأسأل القرية ) (١) فمصرف . تقول : هذه هود ، وهذه نوح .

$\frac{3}{316}$

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان لامرأة . هذا في هود خاصة (٢)

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) .  
أيونس ، وإبراهيم فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدل ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنك  
ر : هذه الرحمن .

وأما ( حاميم ) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما نرى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ،  
صير هذا كهولك : هذه تمم كما ترى .  
وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ،  
سورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فاما نوح فبمنزلة هود . نقول : هذه نوح : إذا أردت أن  
تذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .  
ومما يدل على أنك حذف سورة فولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد :  
وردة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما . يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو .  
وإن جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

\*\*\*

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور . . .  
أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك  
لأن هذه هود يافى إذا جعلت ( هودا ) اسما للسورة ، فانما هي بمنزلة امرأة سميتها  
يدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

اسماً لأبٍ أوحى صرفه . ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

\* \* \*

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ، لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يحز له ذلك (١) ، وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ، نحو قولك في «راد» إذا اضطرت إليه : هذا رادِد ؛ لأنه فاعِل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهَلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)

لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

\* يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (٣) \*

/وعلى هذا قال الشاعر :

$\frac{3}{315}$

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلْيُرَكَّبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَائِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبٌ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فَيَوْمًا يُجَارِيَنَّ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غُولٌ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إيجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكامل ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

## هذا باب

### تسمية السور والبلدان

أما قولك : هذه هود ، وهذه نوح ، فأنت مخير :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عز وجل : ( وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ) (١) فمصرف . نقول : هذه هود . وهذه نوح .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف ريذا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢)

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فأما يونس ، وإبراهيم فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدل ذلك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد . هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما نرى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .  
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها نصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر ،  
والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .  
ومما بذلك على أنك حذف سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، نصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر .  
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

\*\*\*

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...  
أما السور فإذا قصدت لها في نفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك هذه هود يافى إذا جعلت ( هودا ) اسما للسورة ، فأما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فلئما تقديره تقدير : هابيل<sup>(١)</sup> .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لَمَّا جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَّا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ<sup>(٢)</sup>

وقال الكُميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغْرِبٌ<sup>(٣)</sup>

وأما فواتح السور فعلى الوقف ، لأنها حروف مُقْطَعَةٌ ؛ فعلى / هذا تقول :

(الْم ذَلِكَ) و (حَمَّ وَالْكِتَابِ) ؛ لَأَنَّ حَقَّ الحروف في التهجى التقطيع<sup>(٤)</sup> ؛ كما قال :

٣  
٣١٧

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاداجعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تفتح ألف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الأسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله ( واسأل القرية ) انما هو أهل القرية . .

وبذلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أي سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فاجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتريب الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة . . . » . الورقة ( ١٤٥ - ١٤٦ ) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) نى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعله اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . . وكذلك طه سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله . . .

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصباداسمين غير منمكتين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو كيف وأين ، وحيث . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك النون ، وتصير ميما كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، ونعل بك . وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طه سين لم يجز . . . » .



أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ نَخُطُ. رَجُلًا يَبْخُطُ. مُخْتَلِفٌ  
تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْإِفِ<sup>(١)</sup>

فهذا مجازُ الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته  
اسما للسورة - جاز فيه الصرفُ فيمن صرف هنداً ، وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك صاد<sup>(٣)</sup> ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سميتها داراً .

• • •

فَأَمَّا البلادُ فإِنَّمَا تَأْنِيثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ،  
وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فَكُلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .  
وَكُلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث  
على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ . وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .  
وذلك نحو : فَلَجٌ<sup>(٤)</sup> . وَحَجْرٌ<sup>(٥)</sup> ، وَقَبَاءٌ . وَحِرَاءٌ<sup>(٦)</sup> .

- (١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هنداً ، لأن  
الون تكون انثى فترفع وتنصب » .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا يحتاج إلى أن يجعله اسماً أعجباً ،  
لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة ، فلا تصرفه » .  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فلج » .  
في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فلج بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد ..  
وقيل واد » .  
(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .  
ومنهم من يؤنث ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعمره : لأن حجراً سىء مذكر سمي به  
المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وأم قراها ..  
وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : إن هذا ل طعام وحجر بعصاه على  
موضع قصبه اليمامة ، سميت حجراً .  
في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ « فلج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ،  
(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحرام فقد اختلفت العرب فيهما » =

فَأَمَّا الْمَدِينَةُ . وَالْبَصْرَةُ . وَالْكُوفَةُ . وَمَكَّةُ - فحرف التأنيث بمنعها .  
وَأَمَّا بَغْدَادُ<sup>(١)</sup> ونحوها . فالحجة تمنعها .  
وَعُمَانُ<sup>(٢)</sup> . ودمشق<sup>(٣)</sup> فالأكثر فيهما التأنيث ؛ يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :  
الْبَلَدَانِ .

كما أنَّ واسِطاً<sup>(٤)</sup> الأغلب عليه التذكير ؛ لأنَّه اسم مكان وَسَطَ البصرة والكوفة ، فإنَّما  
هو نعت سَمَّى به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامرأة سُمِّيت ضارباً .

= فمنهم من يذكر ؛ ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .  
ومنهم من انث ، ولم يصرف ، وجعلها اسمين لبلعتين من الأرض . .  
وسألت الخليل فقلت : أرايت من قال : هذه بباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا  
سمى به رجلاً ؟  
قال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مستق  
كجلاس ، وليس شئاً فله غلب عندهم علسه التأنيث كسعاد وزينب ، ولكنه مسبق يحتمله  
المذكر ، ولا ينصرف في المؤنث . . «  
في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا ( بالضم ) واصله اسم بشر هناك والعه واو ومد  
ويصرف ، وبصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي  
سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور . . «  
وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء ( بالكسر والخفيف ) : جبل من جبال مكة . .  
ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

اَلَسَّنَا اَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا      واعظمهم بِبَطْنِ حِرَاءِ نَاراً

فلا يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .  
وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاءه وهي مكسورة ويقصرون أله وهي  
مدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة . . «  
(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكروا وتؤنث وفيها ثلاث لغات »  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨  
كما ان عمان لم يقع الا اسماً لمؤنث .  
في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن  
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »  
وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .  
(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام ( بكسر أوله وفتح ثانيه ) هكذا  
رواه الجمهور والكسر لقه فيه ، وشين معجمة وآخره قاف . . «  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على الذكير ، نحو : فلح وما وقع  
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو . . «  
في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٤٧ : « فأول ما نذكر لم سميت واسطاً ؟ ولم صرفت  
فأما تسميتها فلأنها منسوبة بين البصرة والكوفة . .  
قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .  
=

ألا ترى أنه لما جعل حِراءَ اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :  
 ستعلمُ أينما خيرٌ قديماً وأَعْظُمنا ببطنِ حِراءِ نارا (١) .  
 فأصلُ هذا ما تقصِّد به إليه .  
 ألا ترى أنه يقول :  
 مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فِهَذَا فَلَجُ ماءٌ رَوَاهُ ، وطريقُ نَهْجٍ (٢)  
 فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

---

= وأما واسط البلد المعروف ومدكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال . .  
 وفد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه في ترك الصرف :  
 مِنْهُمْ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ واسِطَ . والأَيَّامِ مِنْ هَجَرًا  
 ولقائل ان يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع الى ما قاله ابو حاتم . . . » .  
 رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .  
 (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .  
 وروى صدره الجوهري ألسنا أكرم النقلين طرا . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٤٩ .  
 وهي أيضا في النقائص ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضا .  
 والبيت لجبر و ليس في ديوانه وبظهر انه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠-٢٨٣  
 وهي أيضا في النقائص ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضا .  
 وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التدكير والاجراء » .  
 (٢) في اللسان ( روى ) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .  
 وانشد ابن بري لساعر : من يك ذا شك فهذا فلج . . . .

## هذا باب

### أسماء الأحياء والقبائل

٣ / فمجازُ هذا مَجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت  
٣١٩ هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ، لأنَّكَ تقصِدُ قصْدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميماً ، أو أنت تهجو أسداً . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسماً للحي .

فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ، وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ<sup>(١)</sup> ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :  
لولا فوارسُ تغلبِ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كُلِّ مكانٍ<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل . والأحياء ٠٠  
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،  
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفْتَ  
المضاف تخفيفاً . . . ، فلما حذفْتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار  
في مكانه ، فجري مجراه ، فصرفت تميماً ، وأسداً ، لأنك لم تجعل واحداً اسماً  
للقبيلة . .  
وإن شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، ( مصروفتين ) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،  
وبنو تميم . . . »

وإن شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه . .  
ومما يقوى ذلك أن بونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعنهم  
يقولون : قميس بنت عيلان . . . »

ومثل ذلك تغلب بنت وائل « وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري  
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .  
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة الأنساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦  
والاشتقاق . »

(٢) البيت للفردق من فصبدة بمدح فيها الاخلط وبهجو جربرا الدهوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥  
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر إذا أردت الجماعة ، وهذه  
تغلب بنت وائل كما قال الفردق : لولا فوارس تغلب بنت وائل ٠٠ »  
وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (دوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمصروبه رجلاه منعط الظهر  
إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) <sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّ المعنى : الجماعة ، وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادٌ) <sup>(٢)</sup> و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ) <sup>(٣)</sup> ؛ لَأَنَّهُ عَنِ الْقَبِيلَةِ وَالْجَمَاعَةِ .

\* \* \*

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذَا اسْمًا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ بَنُو كَذَا ، فَإِنَّ التذكير فيه على وجهين :  
على أن تقصد قصْدَ الْحَيِّ ، أو تعمِدَ لِلأَبِ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ / الْقَبِيلِ ، وذلك نحو : قُرَيْشٌ ،  
وَتَقْيِيفٌ . تقول : جاء قُرَيْشٌ يا فتى ، إِنَّمَا تريد : حَيَّ قُرَيْشٌ ، وجماعة قُرَيْشٍ . فهي بمنزلة  
ما قبلها إِلَّا فيما ذكرنا من أَنَّكَ لَا تقول : بنو قُرَيْشٍ ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمَاعَةِ <sup>(٤)</sup>  
وإن كانوا إِنَّمَا سُمُّوا بِذَلِكَ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ .

وقد اختلف الناس في هذه التسمية لأي معنى وقعت؟ إِلَّا أَنَّ الثَّبَتَ عِنْدَنَا أَنَّهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ  
لِقُصَى بْنِ كِلَابٍ <sup>(٥)</sup> ولذلك قال اللُّهَبِيُّ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وتقيف ، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فأنما جعله اسم حي .  
فإن قلت : لم تقول : هذه تقيف ؟ فإنهم إنما أرادوا هذه جماعة تقيف ، أو هذه جماعة من تقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا في تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة تقيف قال : هؤلاء تقيف .  
وان أردت الحي ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء تقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحي حينئذ بمنزلة القوم ، وكيثونة هذه الأشياء للأحياء أكثر . .  
وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن . . » .

وانظر ما قاله المبرد في كتابه المذكر والمؤنت فيما سيأتي .

(٥) في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « ورأيت لغيره ( الزبير ) أن قريشا تصغير القرش . وهو حوت في البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمي به أبو القبيلة . »

ورد الزبير على ابن اسحاق في أنها سميت قريشا لتجمعها وأنه لا يعرف قريش إلا في بني فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل أنهم بنو قصي خاصة وإنما أراد أنهم سموها بهذا الاسم لمجمعهم قصي وكذا قال المبرد في المنضب : أن هذه التسمية إنما وقعت لقصي والله أعلم . . . » .

وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أي =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) \*

وثقيف كذلك إنما هو تلقب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْسُ بْنُ مُنْبَهٍ ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :  
غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٣)  
جعله اسما للقبيلة ، كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حوايلها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قرىشا ، لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع ٠٠ »  
وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قرىشا لأن فصيا قرشها ، أى : جمعها فلذلك سمى قصى مجمعا قال الفضل بن العباس  
أَبُونَا قُصَى كَانَ يُدْعَى مُجَمَّعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فُهِرٍ  
ثم ذكر سبعة أقوال فى اشتقاق قرىش .  
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .  
(١) رواية البيت هى :

وقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْ رَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا  
كما فى شرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٧٢ .  
والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لنسب .  
والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المنمرخ بن عمرو الحميرى واللسان ( قرش )  
وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .  
(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .  
(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قرىش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر ، لأنهم قصدوا بها قصد الحي .  
المساميح : جمع سمح على غير القياس .  
المغضلات : التذائد . سماعة : تميز . وكفى متعددة لاثنين .  
البيت لعدى بن الرفاع العاملى من قصيدته فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه القصيدة فى السمر والسعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .  
وفى مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ، والمذكر والمؤنب للانبأرى ص ٢٨١ .  
عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنب فعال .  
وأما القبائل فأعرأها على هذا المنهاج ، إلا أن لك أن تصع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ، وإن تضعه على الحي فيكون مذكرا . ويكون فيه الإضافة كالأضافة فى السورة ، وذلك قولك : هذه نميم ( النسيون ) إذا أردت قبيلة نميم ، وهذه ففس . تصرف حينئذ نميما وقيسا .  
فإن جعلت نميما أو قيسا اسما للقبيلة نفسها . كما قلت لك فى السورة قلت : هذه نميم ( عبر مصروف ) فأعلم ، وهذه نميم بنت مرويس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا إذا جعله اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

٣  
٣٢١

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٍ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أَن يقول (مُودٍ ذَلِيلُهَا) - لو أَرَادَ أَبَا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرْف قد أَعْلَمَك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وَأَنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : وَلَدٌ كَلَابٌ كَذَا . وولد تميم كذا - فالتذكير والصرْف لا غير ؛ لَأَنَّكَ الْآنَ إِنَّمَا تَقْصِدُ الْآبَاءَ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل - غلب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها .  
وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست تسمى إلى المراه التي ولدتهم ، كما أنك إذا قلت : هذه تميم فليس تسمى إلى أبيهم ، وإنما تريد الحي .  
العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسننا في كل ما يبين فيه القول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما ذال الشماخ :

وجاءت سُلَيْمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا تَمْسُحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا  
وكما قال امرؤ القيس :

تميمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكَنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صُبْرُ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم نقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن إذا لم يرد البلدة ولا الأب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماجة وكنى قريش المعضلات وسادها  
فجعل ( قريش ) اسما للقبيلة ، وأنشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ

الورقة ( ١٤٦ - ١٤٧ ) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل في كثرة العدد . المودي : الهالك .

والمعنى كما يقول لأعلم : إذا كثر عدد من حصل من الاشراف وأهل الثروة لم يقل عددنا ، فهلك ، ونذهب فله وذلا .

ومعد على وزن ( فعل ) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم يسب البيت لعائل في سيبويه ، وليس في ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد

ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر أنه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فادا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ،

صرفوه » .

(٣) في الأصل : قواك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامٍ الْمَطَارِفُ (١)  
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشُ في قول أهل الحجاز ،  
فلهذا موضع سنيبته في عَقِب هذا الباب (٢) إن شاء الله .  
ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)  
وكذلك سَلُول (٤) ، وسَدُوس (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك  
بمنزلة باهلة (٦) ، وخِنْدِف (٧) وإن كان في باهلة علامة التأنيث .

- 
- (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .  
المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .  
ورواية سيبويه : نبأ الخز عن روح - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦  
كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاقتضاب وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .  
والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى او لاختها هند وكانت تزوجت روح بن  
زنباع ، ثم فركته .  
وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاقتضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص  
ج ١٧ ص ٤٠ .  
ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .  
(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .  
(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . . وبنو رقاش . .  
وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .  
وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .  
(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .  
(٥) سدوس : في جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا  
طوى وحدها فانهم سدوس بالضم .  
(٦) انظر نسب باهله في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .  
(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .



## هذا باب

٣  
٣٢٢

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السمور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قد منا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هنداً أو قدماً أو فخذاً .

فإن سُميَ بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربياً مذكراً ، فهو مصروف . وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مُقبِلٌ ؛ لأنه أعجميٌ على ما وصفت لك . فإن سمّيته صالحاً أو شعيباً ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ، لأنه في الأصل مذكر ، وإن علّفته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سمّيت بواحد منهما امرأة ، ثم سمّيت بذلك الاسم رجلاً فإنما ترده إلى أصله .

٣  
٣٢٣

وإنما ذكرنا أن هنداً ودعداً وجُملاً أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقةً للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أضله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خازجة ؛ لأنّ (أسماء) قد اختصّ به النساء حتى كأن لم يكن جمعاً قط<sup>(١)</sup> ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و ( أسماء ) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

\*\*\*

وأسماء عند سيبويه ( فعلاء ) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » . وقال العلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدنا معاً ، فجلدنا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان ( وسم ) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة وتكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلاً اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا فياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا للاسم ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويّون ذِرَاعًا اسم رجل ، لكثرة تسمية الرجال به ،  
وأنّه وصف للمذكّر فى قولك : هذا حائط. ذراع ، والأجود ألاّ يصرف اسم رجل ؛ لأنّ الذراع  
فى الأصل مؤنثة (١) .

\* \* \*

فإن سمّيت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجريته مُجرى الأسماء ، وذلك أنّك  
تقول إذا أضفت إلى (اقتربت الساعة وأنشأ القمر) : قرأت سورة إقتربه ؛ لأنّك إذا  
سمّيت بفعل فيه تاء تأنيث صارت فى الوقف هاء ؛ لأنّك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كما  
حده ؛ لأنّه فى الأصل مُدرج بالتاء ، والتاء علامة التأنيث ، وإنّما تُبدل منها فى الوقف هاء ،  
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنّك لو سمّيت رجلاً بقولك : (اضرب) فى الأمر قطعت الألف حتّى  
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضرب قد جاء ، فتصيره بمنزلة إثمِد . فعلى هذا قلت :  
هذه سورة إقتربه (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ، لأنّها الآن فعل رفعت بها

٣  
٣٢٤

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر تسميتهم به الذكر ،  
ونمكن فى الذكر ، وصار من أسمائه خاصّة عندهم .  
ومع هذا أنهم يصفون به الذكر ، فيقولون : هذا نوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم فى الذكر »  
وانظر ص ٢١ منه .  
قال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « فأما الذراع والكراع فأمرهما بين فى أشعارهم  
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع فى ثمانية . يريدون سبع أذرع فى ثمانية أنبار .  
والكراع من الحرة ما سأل منها فقدم . قال الأنصارى :

أَضَحَتْ كُرَاعُ الْعَمِيمِ مُوحِشَةً      بعد الذى قد مضى من الحَبِيبِ  
وقال آخر :

فَظَلَّتْ تَكُوسٌ عَلَى أَكْرُعٍ      ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وذكر سيبويه واتباعه قوم كثير أنه لو سُمى رجلاً ذراعاً لصرفه فى المعرفة ، وحججه  
أنه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صيغ للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،  
وترك الصرف فبه أجود ، لأنه لم يكر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيه  
من باب الحجة فى ذراع . . والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها فتصرف أسماء  
اسم رجل ، لأنه جمع اسم ، والا تصرف ذراعاً ولا كراعاً فى المعرفة .  
الورقة ( ١٣٨ ) وفى المذكر والمؤنث للأنبارى ص ٣٦ : « وقال الفراء . قال الكسائى :  
أنه وجدهم جرى فى كل اللغات إذا سُمى به رجلاً ، وقال . شبه بالمصدر لكثرة ما تقول العرب :  
ررعت الثوب ذراعين وذراعاً . . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ وإذا أردت أن تجعل ( اقتربت ) اسماً قطعت الألف ، كما  
قطعت ألف ( اضرب ) حين سميت به الرجل حتّى يصير بمنزلة نفلانته من الأسماء ، نحو :  
اسمع . وانظر ص ٤ منه .

وفال فى ص ١٣ ولو سميت رجلاً ( ضربت ) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

المساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيدٌ لقلت : هذا قامَ زيدٌ ؛  
لأنك سميت بفعل وفاعل .  
ولهذا موضع<sup>(١)</sup> نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

---

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه  
• هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥  
• (١) عند بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع

## هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أضرُب : فأربعة منها معدولة .  
وصرب على وجهه

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله  
النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رباب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عناق ، وأنان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، للمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمجره واحد في العذل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك : حذار يا فتى ، ونظار يا فتى ، ومعناه : احذر .

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغدو بدادٍ يا فتى ومعناه : بدداً . ومثله :

لامسّيس يا فتى ، أى : لا تماسة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محلّ الاسم ؛ كتسميتهم المنية حلاقٍ يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حدامٍ وقطامٍ ، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شيئاً

من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر فعل

موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إلا أنّها المصادر التي يؤمّرُ بها (١) ؛ نحو :

(١) عن أى شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

=

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ  
المصدر مقدَّر مؤنَّثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

\* تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا <sup>(٢)</sup> \*

إنَّما المعنى : اتركها إِلَّا أَنَّهُ اسم مؤنَّث موقوف الآخر معرَّك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛  
وحرَّكته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن  
المتاركة ، والمنازلة » \*

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحذف فى جميع  
هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للمرزى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فعال هذه  
معدولة عن الأمر الفعلى المبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعل مبالغة فاعل ٠٠  
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل  
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذنا من استقراء كلامهم ٠ فكيف خرج الفعل  
بالعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذر ، وتراك ، ودراك  
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » ٠  
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ ٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن ( تراك ) اسم فعل أمر  
منعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا ٠

وتماهه : ألا ترى الموت لدى أوراكاها

كانوا فى الجاهلية اذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكاها من ابل تراكاها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكاها ، أى ماخيرها : أى انا نحميها وبعضهم يقول :

مناعاها من ابل مناعاها ٠

فيجيب بقولهم : أما نرى الموت لدى أربابها ٠ يعنون أبنائها ٠

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا  
يدنو منهم أحد الا قبلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكاها من ابل مناعاها أما ترى الموت لدى أرباعها

فقال أصحاب الابل :

مناعاها من ابل مناعاها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ ٠

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكاها  
معسر بالتمييز المجرور بمن بعده ٠

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِيهَا      أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

\* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) \*

وقال آخر :

\* نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارٍ (٣) \*

ويدلُّك على تأنيثه قولُ زُهَيْر :

وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا      دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما مر ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي نلده في الربيع . وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعنى : اقتتلوا في الموضع التي فيها الإبل انظر الخزائن ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت الى أبى النجم سيبويه والأعلام وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب فى اللسان ( حذر ) الى أبى النجم وذكر بعده :

وهو فى معجم المفاتيح ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

وروايه المقتضب والكامل : أركبه بهاء الفائق وروايه سيبويه : أركبها وكذلك فى المخصص

٦٣/١٧ .

والبيت لرؤبة وليس فى ديوانه .

ومن نسب الشعر فى الكامل جعل هذا لأبى النجم وذاك لرؤبة .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ نم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبه ، وأنت ذاهبه ، وتقول : هاتى هذا

للجارية ، وتقول : هذى أمه الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول .

جعل لأبى النجم حشوا لها ، لاشتغالها عليه ، كما يشتمل الاناء على ما فيه وهو العامل

فى إذا ، لأنه بمعنى لأبى ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى البناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم البطان بالرمح تداعوا بالنزول عن الخبل والتضارب بالسيوف .

ومعنى لج فى الذعر . تنابح الناس فى الفزع وهو من اللجج ، وهو النماهى فيه .

٣  
٣٢٧  
١

/ فقال : دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيَفِي كَرِيَةً كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالَ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمَحَلَّقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ (٢)

وقرأ القراء : (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث ( نزال ) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل وجاء تانيث ( نزال ) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِرْهُ غَدَاةُ الرُّوعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالَ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجدته فيها يوم الرُّوع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطاها وآثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن ( بداد ) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمى : ( بداد ) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبددة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبددة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق ( بتسديد اللام المفتوحة ) سمة ابل بنى زائدة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالخلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال المحلق

الصعب : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنسابة الجعدى .

ونسبه الأعمى للجعدى ثم قال : وروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع ( بفتح الخاء وكسر الراء ) شاعر جاهلى وهو عواف بن

عطيه بن الخرع . . . وله ديوان صغير وهو عندي » .

وانظر قصه هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان ( بدد ، وحلق ) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مَسَاسَ بفتح السين والميم المكسورة . ومسّاس مصدر ماس كفئال من فائل ، وهو منقى بلا النى لنقى الجنس ، وهو نقى أردب به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالناس لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقاتلت مقاتلة .

\* \* \*

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .  
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصرف ؛  
نحو : ذهب ذهابا ، ولقيته لقاء / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعيت نزال .

٣  
٣٢٨

\* \* \*

وَأَمَّا مَا كَانَ تَعْتَا غَالِبًا فَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَحِقَتْ حَلَاقِيَهُمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يَهِيهِمُ الْمَغْنَمُ (٢)  
يريد : المنية ؛ كما قال مُهَلِّهْلُ :

= وفرا الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبيدة وفعنبا بفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها ( لا ) النافية التي تنصب المكورات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : انتهى .

وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار . . وهي أعلام للمسه . .

وقال ابن عطية . هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه .

وهذه القراءة من السواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « يقول العرب . أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وأن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخوانها ونحو ذا في كلامهم .

ألا يراهم قالوا . ملامح ومنسابه وليال ، فحاء جمعه . على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون مامحه ولا لملاذ ونحو ذا كبر . »

وفي الأصل للمفضب : في النائب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المسرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ . ومنها أن يكون صفة غالبية بحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بعد ما ذكرنا قوله . لحقت حلاق . .

وفي أمالي السجري ج ٢ ص ١١٤ . الأكساء جمع كساء . وهو آخر الشيء وعقبه =



ما أَرْجَى العَيْشَ بَعْدَ نَدَامِي كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَأْسِ خَلَقِ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغة الجعدي بالرمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْضَدٍ (٢)

وإنما النابغة نعت في الأضل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

\* \* \*

وأما ما كان اسما علما نحو : حَدَامٍ ، وقطامٍ ، ورقاشٍ - فإن العرب تختلف فيه :  
فأما أهل الحجاز (٣) فيُجْرُونَهُ مُجْرَى ما ذكرنا قَبْلُ ؛ لَأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ معدول . وإنما أَضْلُهُ  
حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .  
ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- 
- ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الأنفس دون الأموال .  
وضرب الرقاب . من اضافة المصدر الى المفعول .  
ونسب البيت ابن برى للاخزم بن قارب الطائي .  
وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (خلق) .  
وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤
- (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .  
وفى أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالفة نعت غسالب ، أى : غلب على الاسمية ،  
فاختص بالمنية » .
- والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في  
اللسان (خلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .
- (٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يفصد به فصد الصفة  
العابية ، فنلزمه الالف واللام ، وأما فصد به فصد الاعلام المحصنة ، نحو : زيد وعمرو .
- ورواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .  
وفال الأعلام : ويروى : عليه صفيح من تراب وجندل .  
يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمْلِ ووضع التراب والحجارة عليه .  
والصفيح : الحجارة المريضة .
- والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبغ) وروايته كرواية سيبويه وروايه أمالي الشجري  
ج ٢ ص ١١٤ . كرواية المنضبط .
- والصحيح أن البيت من فصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البعادي في الحزانة ج ٢  
ص ١١٦ - ١١٧ وسبأني منها ببب آخر ذكره المبرد في المنضبط والكامل وجعل فافيه  
داله أيضا .
- (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك الباء  
على حاله لم يفروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث  
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في  
جميع الأشياء » .
- وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا قَسَاقِ . يا لُكَاعِ . فلهما كان المذكّر معدولا عما ينصرف عُذِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عُذِلَ إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلّا ما يَنْزِعُ منه الإعراب<sup>(١)</sup> ؛ لأنّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلّه أذهبَ الحركةَ لعلّتين .

٣  
٣٢٩

واختير له الكسر ؛ لأنّه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأنّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنَّكِ فاعلة ، وأنَّكِ فاعلتِ ، وأنَّكِ تفعلين ؛ لأنّ الكسرة من نوع الياء ؛ فلذلك ألزمته الكسرة<sup>(٢)</sup> .

فإن نكرت شيئا من هذا أعربتة وصرفته ، فقالت : رأيت قطام . وقَطَامًا أخرى<sup>(٣)</sup> . ولو سميت به مذكرا أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنّك لا تصرف المذكّر إذا سميت بمؤنث على أربعة فصاعدا<sup>(٤)</sup> فإنّما هو بمنزلة رجل سميت عَقْرَبًا . وعَنَاقًا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ، وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنّما فعلت ذلك ؛ لأنّه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب وعَنَاق ، ولكنّه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكّر زال المانع منه ، / وجري مَجْرَى مؤنث سميت به مذكرا ممّا لم يُعَدَل .

٣  
٣٣٠

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتسوّالى افعال بوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جني في الحصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رضم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في النكرة ، لأن هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شئ منه اسما لمذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزله إذا سمى بعنقاف ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فينسبه به . تقول : هذا حَدَامٌ وربّ حَدَامٍ قبل ، ومررت بحَدَامٍ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » .

ومن العرب من يصرف رفاش ، وغلاب فإذا سمى به مذكرا لا يضعه على البانيث بل يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة . ولكنهم يُجرونه مُجَرَّى غيره من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العَدْل . والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العَدْل قالوا : يَافْسَاقِ أَقْبَلِي ويا خَبَاتِ أَقْبَلِي . لأنَّ هذا لا يكون إلَّا معدولا .

\* \* \*

وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بنى تميم يَتَّبِعُونَ فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف . ولا يكون ذلك إلَّا والراء مكسورة (٢) وهذا مبين في باب الإمالة . فتقول للضَّبُع : هذه جَعَارٍ فاعلم . وإنما جَعَارٍ نَعْتُ غالب . فصار اسما للضَّبُع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عِيثِي جَعَارٍ وجرّري بِلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليَوْمَ نَاصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعوه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو الغيَّاس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل ( افعل ) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فإذا جعلت ( افعل ) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغي لفعال النى هو معدوله عن افعل أن يكون بمنزلة بل هي أقوى ، وذلك أن ( فعال ) اسم للفعل ، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله والفعل إذا نقله إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما انفقوا في يرى . والحجازية هي اللغة الأولى الفسدى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعني الإمالة لكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبّع المعدول عن الجاعرة . وفي أمالي السجري ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصه مأخوذ من الجعسر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونهما لكثرة جعرها . وفي مفاتيح اللغة ج ١ ص ٤٦٣ ( جعر ) الجبم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيني » أفسدى ، والعيت : أشد الفساد ، وفي اللسان : يقال للضبّع : تيسى أو عيشى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت في سيبويه إلى النابغة الجعدي وكذلك نسبه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنفيطي : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابي . وهو في اللسان ( جعر ) غير منسوب .

ومنهم من يُجرى الرأء مُجرى غيرها ، ويمضى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت عنوةً وبارٌ (٢)

والقوافى مرفوعة .

\* \* \*

ومن المعدول : أخر . وسحر . وعذلهما / مختلف .

٣  
٣٣١

فأما (أخر) فلولا العذل انصرفت ، لأنها يجمع أخرى . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقّب ،  
والخُفر ، ومثلها ثا هو على وزنها : الكبُرى والكُبُر . والصُغرى والصُغر . فباب فُكّى في الجمع  
كباب فُعلة نحو : الظلمة والظلم ، والغُرقة والغرف .  
وإنما استويا في الجمع ؛ لاستواء الوزن . وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث . فإنما  
عُدلت أخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وقد بحوز أن نرفع ونصب ما كان في آخره الرأء » .  
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بنى تميم في المختوم  
بالرأء .

البيت للاعشى وهو من بنى قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .  
قال الأعلام : وبار : اسم أمة قديمة من العرب انما به هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود  
وقال ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخ أهله  
وقال ابن يعين ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع  
وقال السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت في الرمل . .  
ونظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ واللسان ( وبار ) وجمهرة أنساب العرب  
ص ٤٦٢ .

وفى العنى ج ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللغتين :  
احداهما هى البناء على الكسر وذلك فى قوله : على وبار  
والأخرى هى الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك فى قوله : جهرة وبار  
وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللغتين بل يكون بناءه  
ويكون ( وباروا ) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان انما المراد  
أهله فأعاد الضمير فى هلكت مؤثرا على وبار مراعاة للعطف وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على  
الأهل المحدوف ، أى : وبار أهلها أى هلكوا على حقه التأكيد من حيث المعنى » .  
وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للاعنى فى ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣  
وهو فى المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أفعل) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف للام ؛ نحو قولك : هذا أفضل منك ، وهذا الأفضل ، وهذه الفضلى ، وهذه الأولى ، وهذه كبرى . فتأنيث الأفعل الفعلى من هذا الباب ، فكان حد (آخر) أن يكون معه (من) نحو قولك اعنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أصله آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . لما كان لفظ آخر يفتى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه .

٣ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابيه ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة  
٣٣٢  
خرى ، ولا يجوز جاتنى امرأة صغرى ولا كبرى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، و تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف اللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الصرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرَجْنَا مِنْ أَثَرِهَا) (٢) وقال : فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهي منصرفة في قول الأنخفش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العذل ، وصار بمنزلة صغر لو يسمى به رجلا .

وسيبيويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيما ذكرنا كفاية ن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن الف ولام فيوصف بهن المعرفة . لا ترى أنك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وإمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحييط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ بم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غير البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . » .

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُول - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَرَدْتَ سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْر] مَعْدُول .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَيْلَةً سَحَرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا . وَكُلُّ سَحَرٍ طَيِّبٌ . فِهَذَا مِنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَحَنَنْتُكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)<sup>(٢)</sup> .

٣  
٣٣٣

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزَّبِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ . وَكَمَا غَلِبَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ الْإِذَائِمِّ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ امْتِنَعَ مِنَ الصَّرْفِ . كَمَا امْتِنَعَ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى . وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ . وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ . وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَاِمْتِنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ كَمَا امْتِنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنِيَّتِ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَفْتَهُ .

وَإِنْ صَغُرَتْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ فُعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمَرَ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرِّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ<sup>(٤)</sup> يَا فَتَى إِذَا عَنِيَّتِ الْمَعْرِفَةُ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَيَبُوبِهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا نَرَكُوا صَرَفَ (سَحَرَ) طَرْفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْرُورًا ، أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجَا مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلْتُ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرَفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكَ صَرَفَ امْسَ فِي الرِّفْعِ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنُ يَعِينِ ج ٢ ص ٤١ وَتَرْجُحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣  
(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَيَبُوبِهِ ج ٢ ص ١٤ « وَإِنْ حَفَرْتَهُ (عَمَرَ) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ فُعِيلًا لَا يَفْعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلَ وَاسْتِيبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقْعُ فَعْلٌ نَكْرَةً مَحْدُودًا عَنْ عَامَرٍ » .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَرْبَاتِ غَيْرِ الْمَتَصَرِّفَةِ ٠٠ سَحَرٌ ، وَسُحَيْرٌ » .

٣  
٣٣٤

فإن سُمِّيَتْ به رجلاً فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسبويه : ما بالك صرفت هذا اسمَ رجل ، ولم تفعل مثْل ذلك في باب آخر ؟  
فمن حجة من يحتجّ عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،  
ما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .  
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحداً ، ينصرفان جميعاً إذا كانا المذكّر ، وترجع آخر إذا  
وقع العدل إلى باب صرد ونعز .

\* \* \*

فأما غُدوة فليست من هذا الباب ، لأنها بُنِيَتْ اسماً للوقت علماً على خلاف بنائها وهي  
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتكَ غداة يوم الأحد .  
فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب : ولا تُصرف  
نَها معرفة (٢) .

\* \* \*

(١) في سبويه ج ٢ ص ٤٤ : « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى  
أنه لا يقع ظرفاً » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الاحيان في الانصراف وغير الانصراف » .  
اعلم أن غُدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أم حبين اسماً  
مدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم انبى مباركاً فيه ، وأيتك يوم انبى مباركاً  
فيه . جعل انبين اسماً له معرفة ، كما يجعله اسماً لرجل .  
وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضاً وهو القياس - أنك إذا قلب . لسه العام  
الاول أو يوما من الأيام ، لم قلت : غُدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر  
العام الاول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم نقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في  
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلها اسماً لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .  
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتتك اليوم غُدوة وبكرة يجعلها بمنزلة ضحود ، وزعم  
أبو الخطاب أنه سمع من بونق به من العرب يقول : آتتك بكرة وهو يريد الانسان في يومه أو  
في عده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعسا) وهذا هو الجاهل ،  
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، واملأ الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢  
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكاشف المرصى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَةٌ) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيّدا<sup>(١)</sup> نحو قولك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر . فقلت : إن قومك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّرٌ ، أغنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

$\frac{3}{335}$

\* \* \*

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورُبَاع<sup>(٢)</sup> ، وكذلك ما بعده<sup>(٣)</sup> .  
وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رُبَاع وثلاث . وكذلك  
(١) في شرح الأشموني للالفبة ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول :  
القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم  
والا كلا وكلا وكلا مع الابتداء نكرة ، ومع غيره بقلة » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال :  
هو بمنزلة آخر انما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك  
صرفه .

قلت : أفصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لانه نكرة يوصف به نكرة . . .  
(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يفتس فعال ومفعل الى العشرة .  
وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :  
« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة انفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَسْتَرْ يَشُولَكَ حَتَّى رَمِيتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى السبعة ، نحو . خماس ومخمس ، سداس ومسدس والسماع مفعود ٠٠ بلي ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع بائي النسب نحو .  
الخماسي والسداسي ٠٠ » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا يرى أن فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو :  
أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشار ، والمذكر والمؤنث للانباري ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب  
ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .  
وانظر ابن يعين ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .



عاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَدٌ ؛ كما قلت مَثْنَى . قال الله عزَّ وجلَّ : ( أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى  
ثَلَاثَ وَرُبَاعَ )<sup>(١)</sup> وقال عزَّ وجلَّ : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ )<sup>(٢)</sup>  
ال شاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُتْلَقِيَنِ المَنَايَا      أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ<sup>(٣)</sup>  
وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ      ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ<sup>(٤)</sup>

$\frac{٣}{٣٣٦}$

وتأويلُ العَدْلُ في هذا : أَنَّهُ أَرَادَ واحدا واحدا ، واثنين اثنين .  
ألا تراه يقول : ( أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ) والعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كما أَنَّ  
فَسَقُ مَالِغَةٍ فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعُ ، وبِالْكَاعِ<sup>(٥)</sup> .

(١) فاطر : ١ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، وقال لى : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)  
سفة كأنك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .  
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاط العدد أحوال فى الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية  
لمقتضب .

وذكر فى اللسان ( مثنى ) برواية ... فى الشهر الحلال وكذلك فى المقصور والمسدود  
ص ١٠٢ .

وذكر فى المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ      أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ

ونعده الشنميطى بقوله : لقد أخطأ على بن سبده خطأ كبيرا فى هذا البيت ، فبدل وغير  
أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .  
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لدناب كناية المتقدمة .  
والبيت لساعدة بن جؤية الهذلى من قصيدة رثاء فى الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبلة :

ولو أنه اذ كان ما حم واقعا      بجانب من يحفى ومن يتودد

يعول : لو أصابنى هذا الرزء بجانب من يهتم لحالى لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم  
مصائبى أن أهلى بواد لا أنيس به الا السباع التى تطلب الناس لتاكلهم اثنين اثنين . وواحدا  
واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧  
ص ١٢١ . وابن يعيس ج ١ ص ٦٢ والعينى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى العاط العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ، لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعديل والعذل . والعديل : ما كان من الناس ، والعذل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .  
ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران <sup>(١)</sup> ، لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحَد والاثنان ، لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العذل لتتناول القياس من قُرب ، وتميِّز بعضه من بعض إن شاء الله . ونظير العذل والعديل <sup>(٢)</sup> قولهم : امرأة ثقال ، ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : تقييل . ورزين .  
إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣  
٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنَّهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .  
وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المفسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحسو : فرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني الفوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القباس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للعدد المنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكيم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة ففعل انه أصله » .

وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحبض ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .  
(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للتشريا » فان أخرجت الألف واللام من النجم والصبي لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق . . فانما يلزم الألف واللام » .  
وأسماء أيام الأسبوع أعلام ونقدم حديها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .  
فالعديل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .  
ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .

فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مستغنيين من شيء والمعنى فهما واحد ، وبناءهما مختلف فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

## هذا باب الأمثلة التي يُمثَّل بها أوزانُ الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أَفْعَلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .  
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)  
التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أَفْعَلٍ] (١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثَّل به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِمَ وصفا لم  
فيه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لَأَنَّهُ وَصَفَ ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ في  
آدم لا ينصرف ؛ لَأَنَّ (آدم) نعت مفهوم (٢) وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام تريد به

٣  
٣٣٨

(١) تصحيح السبْراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعَل »  
ن وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل ( أفعَل ) يكون اسما تصرفه في النكرة .

قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثَّل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن  
اسما وليس بوصف جرى ،

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن  
ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا  
يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : ( فعَلان ) الذي مؤنثه فعَلانة  
رف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعَل صسفة ، ومنعوا  
رَفَ منها ما جامع العلمية فيه سبب آخركتاء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر  
هل ، أو الألف والنون المزيدتين كفعَلان ..

وإن نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات  
كبير انصرفت ، نحو قولك : كل فعَلان حاله كذا .

وإن كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..

وإنظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لَأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كُلٍّ وهو مفرد يدلُّكَ على أَنَّهُ اسم<sup>(١)</sup> .

ولكن لو قلت : كُلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هكذا ؛ لَأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فَأَخْلَصْتَهُ فِعْلًا ، ووقعت (كُلٌّ) عليه ؛ لَأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولُكَ : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تُصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لَأَنَّكَ وضعتَه موضِعَ النِّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ موضِعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لَأَنَّهُ ليس بنِعتٍ معلوم . وَأَمَّا أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجعله فِعْلًا ؛ لَأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لَأَنَّهُ معرفة وإنما بدأت به لذلك . فكأَنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعتا<sup>(٣)</sup> .

وتقول : كُلُّ فَعْلَانٍ لَهُ فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .

٣  
٣٣٩

وإنما صرفت (فَعْلَانَا) هاهنا ؛ لَأَنَّهُ ليس بشيءٍ معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأوَّل<sup>(٤)</sup> وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لَأَنَّهُ معرفة<sup>(٥)</sup> ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل إذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف ( أفعل ) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصوبا نحو أفعل وأيدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومنه كل فعلا كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدل على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : ( فعلا ) إذا كانت له ( فعلى ) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف ( فعلا ) هذا ، لأنه لم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و ( كلُّ ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال حَبْنَطَى ، وَسَرَنْدَى ، وَسَبَنْدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام ، وفَعْلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وفَعْلَى يا فتى ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما منعه ألفه لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير المَحَقِّ انصرفتا ، وكانت كَمِغْزَى وأَرْطَى .

فإن قدرتهما تقدير التأنيث كانتا كَدِفَلَى ، وتَتَرَى تكون للأمرين جميعا ، والأجودُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ ( فُعْلَى ) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب  $\frac{3}{340}$  حُبْلَى ، وبُهِمَى .

وكذلك كلُّ فَعْلَاء في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقساعدة : اذا تعينت الألف للتأنيث منفع الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .

واذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .  
السرندي والسبندی : الجرى . والحبنطى : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل ( فعلى ) فى الكلام أو فعلى كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف » .

وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث « .  
قرئ فى السبعة بتنوين ( تترى ) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل ( فعلى ) فى الكلام لا ينصرف فى الكلام البتة » .

وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث عن الألف المدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا » .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .  
فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح .  
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصفراء وصحراء . ثم قال :  
وما كان على فعل ( بضم الفاء ) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث » .

الورقة (١٣٥) .

البهمى : نبت

وتقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفِعْلَاءٍ فمصرف لأنَّه مِثَال لا يَكُون إِلَّا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة النكرة . وذلك نحو عِلْبَاءٍ<sup>(١)</sup> ، وحَرْبَاءٍ<sup>(٢)</sup> .  
وأما فُعْلَاءٍ فنحو قولك : قُوبَاءٍ<sup>(٣)</sup> فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أَنَّ عِلْبَاءٍ ملحق بِسِرْدَاح . فهذا يُبَيِّن لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

- 
- (١) العلباء : عرق في العنق .  
(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .  
(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد .

تمَّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب لإيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها :

\* \* \*

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

\* \* \*

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

## فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص

- هذا باب أن المفتوحة وتصرفها ... .. ٥
- هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة .
- والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة ... .. ٧
- هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه ... .. ٩
- هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال ... .. ١١
- هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة ... .. ١٧
- هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة ... .. ١٩
- هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة ٢٣
- هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
- وليس بفعل ... .. ٢٥
- هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين ... .. ٢٦
- هذا باب (أما) و(إما) ... .. ٢٧
- هذا باب مذ ، ومنذ ... .. ٣٠
- هذا باب التبيين والتمييز ... .. ٣٢
- هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها ... .. ٣٩
- هذا باب الإمالة ... .. ٤٢
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة ... .. ٤٥
- هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة ... .. ٤٦
- هذا باب الراء في الإمالة ... .. ٤٨
- هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف ... .. ٥٢
- هذا باب (كم) ... .. ٥٥



ص

- هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام ... ٦٤
- هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة في المقاربة ... ٦٨
- هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) ... ٧٦
- هذا باب المقصور ، والممدود ... ٧٩
- هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) ... ٨٩
- هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ... ٩١
- هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ... ٩٣
- هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ... ٩٥
- هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... ٩٧
- هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر ... ١٠٢
- هذا باب الإخبار عن البدل ... ١١١
- هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ... ١١٢
- هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى ... ١٢٧
- هذا باب من (الذي ، والتي) ألفه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا في ذلك ... ١٣٠
- هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب ... ١٣٣
- هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة ... ١٣٥
- هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين ... ١٣٦
- هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل ... ١٤٠
- هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء ... ١٤١
- هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ... ١٤٣
- هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب ... ١٤٤
- هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ، والرابعة ألف مقصورة ... ١٤٧

ص

- هذا باب النسب إلى الجماعة ..... ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ..... ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء ..... ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ..... ١٦٠
- هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة ؛ لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء ..... ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ..... ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى ..... ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : غمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ،  
والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت ..... ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ..... ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ..... ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها ..... ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر ..... ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعه موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء  
المدعويها من غير المصادر ؛ نحو : تريا وجندلا وما أشبه ذلك ..... ٢٠٨
- هذا باب (إيّاك) فى الأمر ..... ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ..... ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ..... ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ..... ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا ..... ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعه فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على  
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ..... ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ..... ٢٤٨
- هذا باب من التسعير ..... ٢٥٥

ص

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين - ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبراً كانت أو استفهاماً ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّ دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ، نحو رأيته زيدا ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ. أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعَل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعِل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

ص

- ٣٢٧ ... هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد
- ٣٣١ ... هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء
- ٣٣٥ ... هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان
- ٣٣٨ ... هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث وللإحاق
- ٣٣٩ ... هذا باب ما كان من أفعل نعنا يصلح فيه التأويلان جميعا
- ٣٤٤ ... هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع
- ٣٥٠ ... هذا باب تسمية المؤنث
- ٣٥٥ ... هذا باب تسمية السور والبلدان
- ٣٦٠ ... هذا باب أسماء الأحياء والقبائل
- ٣٦٥ ... هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان
- ٣٦٨ ... هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال
- ٣٨٣ ... هذا باب الأمثلة التي يمثل وبها أوزان الأسماء الأفعال







